قضايا التطرف

والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة

Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المجلد 7
Vol 07
العدد التاسع عشر
Issue 19
مايو/ أيار 2025
May 2025

ISSN :2628-8389

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .B

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين
رئيس التحرير:
د. عصام نظام عيروط
نائب رئيس التحرير
د. شيماء سمير محمد حسين
رئيس اللجنة الاستشارية
د. هدير قنديل

المجلد 07
العدد
19
مايو - آيار/ 2025
ISSN :2628-8389

Web Site: http ://Democraticac.
E-mail :j.extremism@democraticac.de

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:
Arabic Center Democratic
Strategic, political and economic studies
Germany/Berlin

Arabic Center Head of Democratic
Ammar Sharaan
Chief Editor:
Dr. Issam N.F. Iyrot
Deputy Chief Editor
Dr. Shimaa samir Mohammed hussein
Chairman of the advisory committee
Dr. Hadeer Kandeel

Volume 07
Issue19
MAY, 2025

ISSN :2628-8389

Web Site: http://Democraticac.de E-mail :j.extremism@democraticac.de

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير

د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر

رئيس الهيئة الاستشارية

د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر

د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

- أ .د .هاني الحديثي –استاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –ألمانيا –برلين

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

د. سعد جرجيس سعيد
معاون عميد كلية التربية الأساسية
جامعة تكريت – العراق

سلسبيلا زياد عبد العزيز الجمحاوي
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

الزهرة داردار
ماجيستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب

أحمد عبد السلام محمد شعبان
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

اللغة الإنجليزية

غدير محمد عباس السيد
كلية الإعلام- الجامعة البريطانية
مصر

أمل أنور محمد السعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة البريطانية
مصر

هديل أشرف أحمد أبو زيد
كلية الألسن – جامعة عين شمس
مصر

د. فاطمة مصطفى
جامعة عين شمس
مصر

د ندى ناجى
جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

أعضاء اللجنةالعلمية

رئيس اللجنة العلمية

د هشام خلوق

الإسم	الانتماء الأكاديمى	الدولة
د جهاد مصطفى كرم	كلية الإعلام والعلاقات العامة بالجامعة الاسلامية بمنيسوتا الامريكية	جمهورية مصر العربية
د محمد جلول زعادي	جامعة آكلى محند أولحاج – بالبويرة	الجزائر
د شهلاء رضا	جامعة كربلاء – العراق	العراق
د محمد حمدى	مدرس القانون بمعهد الوادي بالقاهرة	جمهورية مصر العربية
د مرسى عبد الكريم	استاذ مساعد غير متفرغ الكلية العصرية الجامعية ، كلية القانون، رام الله ، فلسطين	فلسطين
د هيام سامى احمد الزعبى	جامعة اليرموك - الأردن	الأردن
د على عبد الهادى الكرخي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
د ندى ناجى	جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس	المغرب
ا.م.د. خطاب محمد أحمد	كلية الآداب – قسم ترجمة - جامعة تكريت	العراق
د سامية مختار محمد شهبو	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	السعودية

د سرمد جاسم	جامعة تكريت	العراق
د محمود أحمد لطفي	جامعة الوادي الجديد	جمهورية مصر العربية
د هشام بوخاري	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ. م.د نورس أحمد كاظم الموسوي	جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية الإدارية	العراق
د مجيدي الشرقاوي	جامعة محمد الخامس	المغرب
د أحمد محمد عبدالله	كلية الشريعة والقانون-جامعة أبين	اليمن
ا.م.د. عباس فاضل علوان	كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة	العراق
د نجاة الصباح	أكاديمية طنجة تطوان الحسيمية	المغرب
د دالين الإبراهيم	جامعة دمشق	سوريا
د بلعورحمزة	جامعة غرداية	الجزائر

أقسام المجلة:

.1قسم دراسات وأبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين 5000 إلى 7000 كلمة.

.2ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين 5000 إلى 7000 ألاف كلمة.

.3قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة،ولا يتجاوز 20 صفحة.

.4قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود 3000 كلمة.

.5قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود 3000 كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين 3000 إلى 4000 كلمة.

.6قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود 3000 كلمة.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى .
2. تنشر الأبحاث باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة.ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية.
3. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.
5. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. كما تخصص المجلة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية، شرط أن يكون للمركز الديمقراطي العربي حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتم المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل: مؤشر الإرهاب العالمي. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
6. **يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:**

- عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
- يتضمن البحث (مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)بما يتعلق بالتوثيق.

0. تتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس ، (A4) حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
1. **كل بحث أو دراسة:**

- يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.

Journal Sections:

1. **Studies and Research Department:**

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. **issue topic**

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. **Translations section**

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. **Reports and Indicators Section:**

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. **Book Reviews and Offers Section:**

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. **The section on seminars and scientific conferences:**

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

2. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة واللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

3. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

4. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

5. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.

6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتين العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميّين في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.
- تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس(4A) ، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
- كلّ بحث أو دراسة:
- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني:j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د.عصام نظام عيروط	كلمة العدد	14
د.أنس بوسلام	وسطية الإسلام وتسامحه سبيلين لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري	15
الباحث عاصم عزت سعيد قادوس	حماية العامل من العنف في ظل السلطة التأديبية الممنوحة لرب العمل بموجب قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م) "دراسة مقارنة "	25
الباحث عبد القادر الفرساوي	التحديات الأمنية والتنموية في منطقة الساحل الإفريقي: الأسباب والحلول	41
الباحثة نادره هيلان يعقوب يوسف أد.أركان طه عبد المشهداني	الأثر السياسي للغزو الصليبي على بلاد الشام	61
عروض وترجمات الكتب والتقارير		
الباحثة آيات عبد العزيز	عرض ومراجعة نقدية لكتاب المتطرفون السابقون: الوقاية من العنف ومكافحته	84
د .شيماء سمير محمد حسين	عرض وترجمة تقرير في الأفق : مستقبل الحركة الجهادية	92

الأبحاث باللغة الإنجليزية		
الباحثة هديل أبوزيد	Unraveling Misconceptions between Islam and Islamism: Distinguishing Religious Faith from Political Ideology	100
الباحث محمد حسن خضيري	"Security Risks and Development Challenges: The Implications of French Withdrawal on the Rise of Terrorism in West Africa" (Since 2014-2024)	112

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد التاسع عشر من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحَكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والمُتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

وسطية الإسلام وتسامحه سبيلين لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري

The moderation and tolerance of Islam are two paths to countering terrorism and ideological extremism

د. أنس بوسلام

مفتش تربوي

جامعة الحسن الثاني، الدارالبيضاء - المغرب

الملخص

ينطلق البحث من تساؤل مركزي حول كيفية استخدام الوسطية والتسامح كسبيلين فعّالين لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري الذي يهدد المجتمعات الحديثة. يستعرض البحث مفهوم الوسطية باعتبارها قيمة أساسية تتضمن العدل والاستقامة والأمان، والاعتدال في العقيدة والشريعة، والتي تشكل أساسًا متينًا في مواجهة التطرف. كما يتناول البحث مختلف أبعاد التسامح، ويركز على دوره المحوري في تعزيز التعايش السلمي واحترام الآخر، لا سيما في سياق الإسلام الذي يعتبر استمرارًا للديانات السماوية ومكملًا لها وخاتمًا للرسالات السماوية، مع ضمان حرية العقيدة وحقوق الإنسان. يوضح البحث كيف أن الوسطية والتسامح معًا يشكلان إطارًا فكريًا وأخلاقيًا متكاملاً يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات الفكرية التي تثيرها الأفكار المتطرفة والإرهابية. كما يقدم البحث رؤية شاملة تساعد على تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية، مما يدعم بناء بيئة إيجابية تشجع على الحوار وقبول التنوع الثقافي والديني، ويحد من تأثير الفكر المتشدد الذي يؤدي إلى العنف والإرهاب.

الكلمات المفتاحية: الوسطية، التسامح، التطرف الفكري

Abstract

This research stems from a central question: how can moderation and tolerance serve as effective means to confront terrorism and intellectual extremism threatening modern societies? The study reviews the concept of moderation as a fundamental value encompassing justice, integrity, security, and balance in creed and law, forming a solid foundation for countering extremism. It also explores various dimensions of tolerance, emphasizing its pivotal role in promoting peaceful coexistence and respect for others—especially within Islam, which is viewed as a continuation, complementation, and finalization of divine religions, guaranteeing freedom of belief and human rights. The research demonstrates how moderation and tolerance together form an integrated intellectual and ethical framework that contributes to building a cohesive society capable of facing intellectual challenges posed by extremist and terrorist ideas. Moreover, the study presents a comprehensive vision aimed at enhancing peace and social justice, supporting the creation of a positive environment that encourages dialogue, and acceptance of cultural and religious diversity, and limits the influence of rigid ideologies leading to violence and terroris

Keywords: moderation, tolerance, intellectual extremism .

مقدمة

إن الإسلام هو دين الوسطية والاعتدال والتسامح في كل شيء، وفي سائر العلاقات، في العبادات والعادات والمعاملات، وفي سائر الأحوال، والوسطية هي منهج رباني راق يؤسس لكافة العلاقات على مبدأ التوازن والاعتدال. ولهذا، فإن هذا المفهوم يختزن دلالات ومعاني عديدة إنْ تأملنا فيها سنجد أن استحضارها يعد أحد أهم الوسائل لمجابهة الإرهاب والتطرف الفكري، ومن هذه المعاني والقيم العدل والاستقامة والأمان والخيرية والبينية والوسطية في العقيدة والشريعة والدعوة.

مما لاشك فيه أن عهد النبوة والخلافة الراشدة يعد المرحلة التأسيسية سواء من الناحية الدينية أو التاريخية أو حتى القانونية لقيمة التسامح في إطار المنظومة الإسلامية والتي يعتبر استلهامها والعمل بها آلية آساسية لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري، لذلك ارتأينا تقديم أهم القضايا المرتبطة بهذه القيمة خلال الفترة المذكورة، وهي قضايا تتعلق بموقف الإسلام من الديانات السماوية السابقة، وحرية العقيدة لأهل الكتاب، ومسألة التسامح زمن الدعوة والفتوحات، وكذا تنظيم العلاقة مع غير المسلمين، والبر بالغير، وتنظيم الأحوال الشخصية لأهل الكتاب، وإشكالية الجزية.

وقد ارتكزنا في البحث على المنهج التاريخي المستند إلى تعريف الحدث فتفسيره ثم تركيب الخلاصات والاستنتاجات، كما اعتمدنا المنهج التحليلي، باعتباره منهجا يقوم على تجزيء الظاهرة أو المشكلة البحثية إلى العناصر الأولية التي تشكلها وذلك بغية تسهيل عملية الدراسة، وبلوغ العوامل والظروف التي أفضت إلى نُشوئها إضافة إلى خصائصها ومميزاتها.

أولا- الوسطية سبيلا لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري

إن الوسطية في الإسلام وسطية جامعة، تمثل موقفا ثالثا بين القطبين المتقابلين والمتناقضين، لكنها لا تغاير هذين القطبين مغايرة تامة، وإنما تجمع منهما عناصرَ الحق والعدل؛ لتكوِّن منها وبها هذا الموقف الوسطي الجديد، فهي في حقيقتها رفضٌ للغلوّ الذي ينحاز إلى قطب واحد من هذين القطبين: غلو الإفراط أو غلو التفريط. قال تعالى: "وكذلك جعلناكم أمّة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا" (سورة البقرة، الآية 143).

وعموما، فلِلوسطية معاني تميز منهج الإسلام وأمة الإسلام، ومن أبرزها:

- العدل

فمن معاني الوسطية التي وصفت بها هذه الأمة في الآية الكريمة ورتبت عليها شهادتها على البشرية كلها: العدل، الذي هو ضرورة لقبول شهادة الشاهد، فما لم يكن عدلا، فإن شهادته مرفوضة مردودة، أما الشاهد العدل والحكم العدل فهو المرضي بين الناس كافة.

وتفسير الوسط في الآية بالعدل ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد روي الإمام أحمد والبخاري عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الوسط هنا بالعدل، والعدل والتوسط والتوازن

عبارات متقاربة المعنى؛ فالعدل في الحقيقة توسط بين الطرفين المتنازعين أو الأطراف المتنازعة دون ميل أو تحيز إلى أحدهما أو أحدها. وهو بعبارة أخرى: موازنة بين هذه الأطراف؛ حيث يعطي كل منها حقه دون بخس ولا جور عليه، ولا محاباة له.

وقال المفسرون في قوله تعالى: "قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون" (سورة القلم، الآية 28)، أي: أعدلهم، ويؤكد هذا الإمام الرازي في تفسيره بقوله: إن أعدل بقاع الشيء وسطه؛ لأن حكمه مع سائر أطرافه على سواء، وعلى اعتدال [- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، الجزء 4، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1981، ص 107.].

- الاستقامة

الوسطية تعني كذلك استقامة المنهج، والبعد عن الميل والانحراف، فالمنهج المستقيم وبتعبير القرآن: (الصراط المستقيم) هو – كما عبر أحد المفسرين – الطريق السوي الواقع وسط الطرق الجائرة عن القصد إلى الجوانب، فإذا فرضنا خطوطا كثيرة واصلة بين نقطتين متقابلتين؛ فالخط المستقيم إنما هو الخط الواقع في وسط تلك الخطوط المنحنية، ومن ضرورة كونه وسطا بين الطرق الجائرة أن تكون الأمة المهدية إليه وسطا بين الأمم السالكة إلى تلك الطرق الزائغة.

ومن هنا علم الإسلام المسلم أن يسأل الله الهداية للصراط المستقيم كل يوم ما لا يقل عن سبع عشرة مرة، هي عدد ركعات الصلوات الخمس المفروضة في اليوم والليلة، وذلك حين يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته فيقول داعيا ربه: "اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين" (سورة الفاتحة، الآيتان: 6 – 7).

- الأمان

كما أن الوسطية تمثل منطقة الأمان والبعد عن الخطر؛ فالأطراف عادة تتعرض للخطر والفساد أكثر من غيرها، بخلاف الوسط، فهو محمي ومحروس بما حوله، وكذلك شأن النظام الوسط، والمنهج الوسط، والأمة الوسط.

- القوة

الوسطية، أيضا، دليل القوة؛ فالوسط هو مركز القوة، ألا ترى الشباب الذي يمثل مرحلة القوة وسطا بين ضعفين: ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة؟! والشمس في وسط النهار أقوى منها في أول النهار وآخره؟!

- الخيرية

والمقصود بالخيرية، هنا، تحقيق الإيمان الشامل، يحوطه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- الوسطية مركز الوحدة

الوسطية تمثل مركز الوحدة ونقطة التلاقي... ففي الوقت الذي تتعدد فيه الأطراف تعددا قد لا يتناهى، يبقى الوسط واحدا، يمكن لكل الأطراف أن تلتقي عنده؛ فهو المنتصف، وهو المركز، وهذا واضح في الجانب المادي والجانب الفكري والمعنوي على سواء.

ومركز الدائرة في وسطها يمكن لكل الخطوط الآتية من المحيط أن تلتقي عنده، والفكرة الوسط يمكن أن تلتقي بها الأفكار المتطرفة في نقطة ما: هي نقطة التوازن والاعتدال، كما أن التعدد والاختلاف الفكري يكون حتميا كلما وجد التطرف، وتكون حدته وشدته بقدر حدة هذا التطرف. أما التوسط والاعتدال فهو طريق الوحدة الفكرية ومركزها ومنبعها.

- البينية

إن إطلاق لفظ البينية يدل على وقوع شيء بين شيئين أو أشياء وقد يكون ذلك حسا ومعنى، فالبينية من لوازم وصفات الوسطية، وذلك واضح في كل أبواب الدين.

- اليسر ورفع الحرج

من المقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، التيسير ورفع الحرج. قال تعالى: "وما جعل عليكم في الدين من حرج" (سورة الحج، الآية 78).

- الحكمة

تحديد هذا التوسط يكون بمراعاة جميع الأطراف تحقيقا للمصالح ودرءا للمفاسد وهذه هي الحكمة الشرعية.

- وسطية الإسلام في العقيدة

يتجلى ذلك في وضوح وجلاء أسس الإيمان وأركانه، حيث توصف هذه الأسس بأنها خالية من التعقيد، والطلاسم، والغموض، فدلائل وجود الله واضحة جليّة، وأصول الإيمان بوحدانية الله وربوبيته واضحة كذلك.

الوسطية من أبرز ملامح العقيدة الإسلامية؛ إذ هي موافقة للحق، ومؤيدة بالحق، وهي مناسبة للفطرة، لا إفراط فيها ولا تفريط، فالعقيدة الإسلامية متوسطة بين إفراط النصارى وتفريط اليهود، وبين غلوِّ النصارى في المسيح وتطرف اليهود في عصيان أنبيائهم، وتنطعِهم في السؤال والجدال؛ وتتجلى وسطية الأمة المحمدية في نواح شتى من مسائل الاعتقاد[- بلال، عبد الحكيم بن محمد، الوسطية من أبرز خصائص الأمة، مجلة البيان، عدد: 114، صفر 1418هـ، ص 84.].

- وسطية الإسلام في الشريعة

من أبرز سمات الشريعة الإسلامية الوسطية في العبادات والطاعات، فالمتأمل في النصوص - قوليةً وفعليةً - يلحظ أنها مليئة بالمنهج الوسط وذلك في نواحٍ شتَّى، ومن أهمها:

- الوسطية والاعتدال في أداء العبادات: نلمس هذا في مواضع لا تكاد تحصى من سيرته عليه الصلاة والسلام، وثبت أنه (ما خُيِّرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثما)[- موسوعة الأخلاق، موقع الدرر السنية، في: https://www.dorar.net/akhlaq/1766/%].

- الوسطية في تطبيق العبادات، والتحذير من الغلو في الدِّين: وفي ذلك عدة أحاديث، منها: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداةَ جمعٍ: هلُمَّ الْقُطْ لي فلقطتُ له حصياتٍ من حصى الخذفِ فلما وضعهُنَّ في يده قال: نعم بأمثال هؤلاء وإيَّاكم والغلوَّ في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين)[- الموسوعة الحديثية، موقع الدرر السنية، في: https://www.dorar.net/hadith/sharh/81841].

- الوسطية في أماكن العبادات: كانت الأمم المتقدمة لا يصلون إلا في كنائسهم وبِيَعِهم؛ كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في قوله: (وجعلت لي الأرض مسجد وطهورا، أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصلّيت، وكان من قبلي يعظّمون ذلك، إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبِيعهم)[- الموسوعة الحديثية، موقع الدرر السنية، في: https://dorar.net/hadith/sharh/76539].

- الوسطية في التشريعات المتعلقة بالجنايات ونظام العُقوبات: وذلك – مثلا - من خلال التخيير في عقوبة القتل بين القَصاص، والعفو، والدِّية، فشَمل على العقوبات جميعها، وترك حرية الاختيار فيها لأهل القتيل، لئلا يرغم على عقوبة واحدة.

- الوسطية في النظام الاقتصادي؛ إذ أنه فتح باب التملك والبُيوع والمُعاملات أمام الناس، لإشباع شَهوة التَّملك لديهم ولتَيسير شؤون حياتهم؛ فأثبت بذلك الملكية الشَّخصية ونَسب المال لصاحبه، كما في قوله تعالى: "وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا" (سورة النساء، الآية 2)، ولكنه جعل هذه المعاملات منضبطة بشرع الله تعالى، وبعدم الإضرار بالصالح العام، فكان الإسلام بذلك وسطا بين النظام الاشتراكي الذي يمنع الملكية الشخصية، وبين النظام الرأسمالي الذي يحصر الثروات بيد طبقة محدودة من الناس[- تُنظر: الزحيلي، وهبة مصطفى، وسطية الإسلام وسماحته، منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات، ص 8 – 11.].

- الوسطية في منهج الدعوة

يقوم منهج الدعوة في الإسلام على مخاطبة الآخر بالحكمة والموعظة الحسنة، وعلى جداله بالتي هي أحسن، وباللين والرفق من غير ضعف، لإقامة الحجة على المخالف، وإقناعه بالتي هي أحسن، وتعتبر وسطية المسلم في كل المظاهر التي ذكرناها سالفا (الوسطية في العقيدة – الوسطية في الشريعة – الوسطية في الأخلاق والمعاملات) في حد ذاتها دعوة، لأنها تقدم المثال والنموذج القويم للآخر غير المسلم.

ثانيا- التسامح سبيلا لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكري

- الإسلام مصدق للديانات السماوية ومكمل وخاتم لها

منذ ظهور الإسلام ونزول القرآن أكد هذا الدين على ضرورة التعايش والتسامح بين الديانات التي سبقته، لذلك اقتضت حكمة الخالق أن يكون الإسلام مكملا لها، حيث يقول عز وجل: "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وأنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا

نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" (سورة البقرة، الآية 136)، كما أن هذه الأديان السابقة عن الإسلام، هي نابعة من معين واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، وبالتالي علينا أن نحترمها دون أن نعتدي أو نسخر ممن اتبعها. قال تعالى: "شرع لكم من الدين ما أوصى بح نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه" (سورة الشورى، الآية 13)، وقال سبحانه: "آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير" (سورة البقرة، الآية 285)، كما أن الإسلام أوجب على أتباعه الإيمان بجميع الكتب السماوية والرسل السابقين، مصداقا لقول الله سبحانه: "آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله" (سورة البقرة، الآية 285).

- حرية العقيدة الدينية لأهل الكتاب

قال تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (سورة البقرة، الآية 256)، وقال: "وقل الحق من ربكم من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (سورة الكهف، الآية 29)، وقال سبحانه: "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مسلمين" (سورة يونس، الآية 99)، وتتجلى الحكمة الإلهية ومظاهر دعوته وحرصه على إفشاء تعاليم التعايش بين الأديان في حماية المساجد والكنائس والأماكن المقدسة للديانات السماوية، مصداقا لقوله تعالى: "ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا" (سورة الحج، الآية 40).

- تنظيم العلاقة مع غير المسلمين

تعتبر صحيفة المدينة أبرز مرجع في هذا السياق، حيث جاء فيها: "باسم الله الرحمان الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم.. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم.. وإنه من تبعنا من اليهود، فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم"[- ابن هشام، السيرة النبوية، ج 2، مكتبة الصفاء، 2001، ص 94.]، أضف إلى ذلك خطبة حجة الوداع، والتي جاء فيها: "أيها الناس، ربكم واحد كلكم لآدم، وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى"[- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص 21 – 22.].

كما صالح الرسول الأكرم وفد نجران - كما قلنا- وأقامهم في شطر مسجده يؤدون شعائر دينهم، وكتب لهم عهدا جاء فيه: "ولنجران وحاشيتهم جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله: على أنفسهم وملتهم وأرضهم وأموالهم وغائبهم وشاهدهم وبيعهم لا يغير أسقف عن سقيفاه ولا راهب عن رهبانيته ولا واقف عن وقفانيته"، ويروى: "ولا وافه عن وفهيته. وهو القيم على البيت المعد لعبادة النصارى"، كما نص عليه الصلاة والسلام في معاهدته معهم: "أن لهم ما تحت أيديهم من قليل وكثير من بيعهم وصلواتهم ورهبانيتهم، لا يحشرون ولا يعشرون ولا يطأ أرضهم جيش، ولا يغير حق من حقوقهم ولا سلطانهم ولا شيء مما كانوا عليه ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين"، ولما أرادوا أن يصلوا بالمسجد عندما حان وقت صلاتهم، هم بعض المسلمين بمنعهم فقال عليه الصلاة والسلام: دعوهم! فاستقبلوا المشرق وصلوا صلاتهم.

كما نظّم النبي الأكرم، علاقة المسلمين بغيرهم من دول الجوار، فدولة الإسلام علاقتها بدول الجوار علاقة سلم واحترام، وهذا ما بدا في كتابه عليه الصلاة والسلام لملك اليمن، حيث قال له: وإنه من أسلم من يهودي أو نصراني فإنه من المؤمنين له ما لهم وعليه ما عليهم، ومن كان علي يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يرد عنها.

وتعتبر العهدة العمرية أحد أبرز الأمثلة لتنظيم العلاقة مع غير المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين، وفي هذا الإطار أورد مجير الدين العليمي المقدسي المتوفى سنة 927هـ نصا منقولا عن نص الطبري، الذي أسنده لسيف عن أبي حازم وأبي عثمان عن خالد وعبادة، بأن عمر بن الخطاب صالح أهل إيلياء بالجابية سنة 15هـ، وكتب لهم: "بسم الله الرحمن الرحيم، أهذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين عمر، أهل إيليا من أمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم ولأموالهم ولكنائسهم ولصلبانهم ومقيمها وبريئها وسائر ملتها، إنها لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا يُنتقص منها ولا من حدها ولا من صلبانهم، ولا شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم، ولا يُسكن بإيليا معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيليا أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن (يقصد مدن فلسطين) على أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيليا من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعتهم وصليبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعتهم وصليبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان فيها من أهل الأرض، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على إيليا من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أرضه، فإنه لا يؤخذ منه شيء حتى يحصد حصادهم، وعلى ما في أهذا الكتاب عهد الله وذمته، وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليه من الجزية"[- مجير الدين، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج 1، د.ن، د.ت، ص 2.].

- البر بالغير

لعل من أبرز صور البر بأهل الكتاب ما أوجبه الله تعالى على المسلمين ورغَّبهم فيه؛ قال تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين" (سورة الممتحنة، الآية 8)، وكذلك قوله عز وجل: "اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم" (سورة المائدة، الآية 5)، ولا أدل على هذا من قبول الرسول الأكرم هدية مقوقس مصر وزواجه من مارية القبطية.

وقد أعطى النبي الكريم مثالا أعلى في التسامح، فقد روي أنه كان يحضر ولائم أهل الكتاب ويشيع جنائزهم، ويعود مرضاهم، ويزورهم ويكرمهم، حتى رُوي أنه لما زاره وفد نصارى نجران فرش لهم عباءته ودعاهم إلى الجلوس عليها[- لبارة، عفيف عبد الفتاح، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، 1974، ص 285.].

وتأكيدا لهذا قال عليه الصلاة والسلام "من آذى ذميا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة، وقال أيضا: "ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس: فأنا حجيجه يوم القيامة"[- ابن حجر العسقلاني، تخريج مشكاة المصابيح، ج 4، ص 100.].

وعن خصوصية مودة الإسلام للمسيحية يقول تعالى: "لتجدن أقربهم للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين" (سورة المائدة، الآية 82 و83).

- على مستوى تنظيم الأحوال الشخصية لأهل الكتاب

ترسيخا لحق التعبد والاعتقاد لم يطالب الإسلام الذمي بالالتزام بالأحكام التي تتعارض مع عقيدته كأحكام العبادات والأحكام المنظمة للزواج والطلاق أو الانضمام إلى جيش المسلمين، فأعطى الإسلام للذميين من يهود ونصارى الحق باللجوء إلى قوانينهم وشرائعهم في كل ما يرتبط بأحوالهم الشخصية. قال تعالى: "فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين. وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك" (سورة المائدة، الآية 42 و43).

- الجزية

الجزية ضريبة على رؤوس المواطنين غير المسلمين لقاء إعفائهم عن واجب الجهاد، وفي مقابل الزكاة بالنسبة للمسلمين مع بعض الفروق. وهي كالزكاة لا تجب إلا على القادرين وفيما فضل من الحاجات الأساسية، بل كذلك لا تجب إلا على رجل عاقل حر، فلا تلزم المرأة ولا الصبي ولا المجنون ولا العبد، ولو كانوا ذوي الأموال، ولا تجب على الفقير ولا الرهبان ولا على شيخ كبير، لأنهم ليسوا من المقاتلين، فنطاق الجزية أضيق من نطاق الزكاة. وهي كالزكاة تدفع مرة في آخر الحول من السنة الهلالية إلا أن مقدراها غير منصوص عليه فتختلف حوله الآراء. ذهب أبو حنيفة إلى تصنيفه ثلاثة أصناف، ومنع الاجتهاد فيها: وهي اثنا عشرة دينارا على الفقير وأربعة وعشرون دينارا على المتوسط وثمانية وأربعون دينارا على الغني. ويرى مالك أن ذلك إلى اجتهاد الإمام مطلقا سواء في الأقل أو الأكثر، وعند الشافعي مقدرة على الأقل بدينار واحد ويترك تقدير الأكثر إلى اجتهاد الولاة، وورد عن أحمد ثلاث روايات تتفق مع كل هذه الآراء، ويبدو أن الأولى بالأخذ هو رأي مالك، حيث يمكن معه مراعاة حالات غير المسلمين في كل وقت من ناحية وحاجات الدولة من ناحية أخرى، ذلك أن آية الجزية من الآيات المدنية المنزلة في وقت متأخر من عهد التشريع (9هـ)، ولا تعارض بينها وبين دستور المدينة الذي لم ينص على جزية اليهود، فإن أحد بنوده نص على تعاون عسكري معهم للدفاع عن المدينة ضد أي عدوان خارجي، وهذا مما يسقط الجزية حتى بعد نزول تشريعها، ثم إنه من المسلّم به أنه على أي فرد التزام مالي تجاه دولته وليس على مال مسلم حق سوى الزكاة. وهي لا تشرع على غير المسلمين، وعليه فلابد أن يكون الواجب المالي في حقهم شيئا آخر سوى الزكاة. نعم، إذا ثقلت على أسماعهم تسمية الجزية لا بأس من اختيار أي اسم آخر أكثر قبولا لديهم. فالعبرة بالمسمى لا بالاسم. تماما كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب في شأن نصارى بنى تغلب، حيث استبدل اسم الجزية بالصدقة مع قبولهم لتضعيفها عليهم، إذ قالوا: "أما إذا لم تكن جزية كجزية الأعلاج، فإنا نرضى ونحفظ ديننا"، ومهما يكن من أمر فالحق أن هذا الالتزام المالي من غير المسلمين المعينين زهيد وبسيط، واعترف بهذه الحقيقة باحث مسيحي، وهو "سير توماس آرنولد" في كتابه الشهير "الدعوة إلى الإسلام"، حيث قال: "لكن هذه الجزية كانت من البساطة بحيث لم تكن تثقل كاهلهم، وذلك إذا لاحظنا أنها أعفتهم من الخدمة العسكرية الإجبارية التي كانت مفروضة على إخوانهم من الرعايا المسلمين.

خاتمة

إن الإسلام دين وسطي، ويُستدل على وسطيته من خلال النظر في عقائده، ومبادئه، وأصوله العلمية، وأخلاقه، وعباداته، وشرائعه، وأحكامه؛ أي أنَّ الاعتدال والوسطية سمة بارزة لكل ما له علاقة بدين الإسلام.

الوسطية حق وعدل وخير ومطلب شرعي أصيل ومقصد أسمى ومظهر حضاري رفيع، فهي أفضل الأمور وأنفعها للناس، كما أنها الاعتدال في كل أمور الحياة ومنهجها.

يظن بعض المتطرفين، أن الإسلام لا يقر بمبدأ التعايش مع الآخر، مستندين إلى نصوص وردت في السنة المطهرة فهموها على غير مقاصدها، فهو ظنٌّ لا أساس له من الصحة، ومن هذه النصوص التي أشاروا إليها ما أخرجه مسلم في "صحيحه" عن عمر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب"، وما أخرجه البزار في مسنده عن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب"، غير أن العلماء المحققين يعتبرون أن المراد به بعض الجزيرة لا كلها، وهو الحجاز خاصة.

لهذا يظل التزام الوسطية وتبني التسامح أهم السبل لتجنب التطرف الفكري في عالمنا اليوم وذلك في ظل التحولات السياسية والفكرية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تساهم بشكل أو بآخر في تحديد الميولات والمواقف والتصورات المختلفة للأفراد والمجتمعات.

المصادروالمراجع

- القرآن الكريم.

- بلال، عبد الحكيم بن محمد، الوسطية من أبرز خصائص الأمة، مجلة البيان، عدد: 114، صفر 1418هـ.

- ابن حجر العسقلاني، تخريج مشكاة المصابيح، ج 4.

- الجاحظ، البيان والتبيين، ج 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، الجزء 4، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1981.

- الزحيلي، وهبة مصطفى، وسطية الإسلام وسماحته، منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، بدون بيانات.

- لبارة، عفيف عبد الفتاح، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، 1974.

- مجير الدين، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج 1، د.ن، د.ت.

- الموسوعة الحديثية، موقع الدرر السنية، في: https://www.dorar.net/hadith/sharh/81841

- الموسوعة الحديثية، موقع الدرر السنية، في: https://dorar.net/hadith/sharh/76539

- موسوعة الأخلاق، موقع الدرر السنية، في: https://www.dorar.net/akhlaq/

- ابن هشام، السيرة النبوية، ج 2، مكتبة الصفاء، 2001.

حماية العامل من العنف في ظل السلطة التأديبية الممنوحة لرب العمل

بموجب قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م)

"دراسة مقارنة "

Protecting Workers from Violence under the Disciplinary Authority Granted to Employers

Under Palestinian Labor Law No. (7) of 2000

"A Comparative Study"

الباحث - عاصم عزت سعيد قادوس

باحث دكتوراه في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية.

المغرب

الملخص:

يُعالج هذا البحث موضوع السلطة التأديبية التي يتمتع بها رب العمل في إطار علاقات العمل الفردية، مستعرضًا الإطار القانوني الذي يحكم هذه السلطة، والضوابط التي تحدّ من إطلاقها، بما يحقق التوازن بين مصلحة صاحب العمل في تنظيم بيئة العمل، وحقوق العامل في مواجهة أي تعسف محتمل.

يفتتح الباحث دراسته بتوضيح الأساس القانوني الذي تستند إليه هذه السلطة، مشيرًا إلى أن العقد الذي يربط العامل برب العمل يفرض التزامات متبادلة، من بينها خضوع العامل لتعليمات صاحب العمل. ومن هذا المنطلق، تنشأ سلطة الأخير في فرض العقوبات التأديبية، بشرط ألا تتعارض مع النظام العام أو القواعد القانونية الآمرة. ويتطرق البحث إلى الجدل الفقهي حول الطبيعة القانونية لهذه السلطة، حيث يعرض وجهات نظر مختلفة، لكنه يميل إلى الرأي الذي يعتبر أن هذه السلطة مستمدة من نصوص العقد والأنظمة المعمول بها داخل بيئة العمل، لا من سلطة الدولة أو القوانين العقابية بالمعنى الضيق.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى دراسة القيود القانونية التي تحكم ممارسة السلطة التأديبية، والتي تمثل ضمانات أساسية للعامل. من أبرز هذه الضوابط: ضرورة النص على الجزاءات في لائحة داخلية معتمدة، مبدأ التناسب بين المخالفة والجزاء، منع توقيع أكثر من جزاء على المخالفة ذاتها، حق العامل في الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء، وأخيرًا، خضوع القرارات التأديبية للرقابة القضائية بما يضمن عدم تجاوز صاحب العمل لحدود صلاحياته.

وفي ختام البحث، يؤكد الباحث على أن السلطة التأديبية لصاحب العمل ليست مطلقة، بل ينبغي أن تُمارس ضمن حدود قانونية واضحة تكفل تحقيق الانضباط دون المساس بحقوق العامل. ويوصي بضرورة الالتزام بهذه الضوابط من أجل توفير بيئة عمل قائمة على العدالة، وتحقيق التوازن المطلوب بين مصلحة المؤسسة وحماية العامل من التعسف.

الكلمات المفتاحية: السلطة التأديبية، رب العمل، قانون العمل، الجزاءات التأديبية، ضمانات العامل.

Abstract

This research addresses the issue of disciplinary authority granted to the employer within individual employment relationships, examining the legal framework that governs this authority and the limitations that restrict its exercise. The aim is to strike a balance between the employer's interest in maintaining workplace discipline and the employee's right to protection from potential abuse.

The study begins by clarifying the legal foundation of this authority, noting that the employment contract imposes mutual obligations between the employer and the employee, including the latter's duty to follow instructions. From this obligation arises the employer's right to impose disciplinary sanctions, provided that such authority does not conflict with public order or mandatory legal provisions. The research reviews various legal opinions on the nature of this authority, leaning toward the view that it stems from the contract and internal workplace regulations rather than from the state's punitive powers.

The research then explores the legal constraints placed on the exercise of disciplinary authority, which serve as essential safeguards for the employee. Key restrictions include: the requirement for penalties to be stipulated in an approved and publicized internal code, the principle of proportionality between the violation and the penalty, the prohibition of multiple sanctions for the same offense, the employee's right to defend themselves before any penalty is imposed, and the subjection of disciplinary decisions to judicial review to prevent any abuse of power by the employer.

In conclusion, the study affirms that the employer's disciplinary authority is not absolute. It must be exercised within a clear legal framework that ensures discipline is upheld without infringing on the employee's rights. The researcher recommends strict adherence to these legal boundaries to foster a fair working environment that balances institutional interests with employee protection.

Keywords: Disciplinary Authority Employer, Labor Law, Disciplinary Sanctions, Employee Safeguards.

المقدمة :

يمكن تعريف قانون العمل بكونه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات القانونية الناشئة عن القيام بعمل ما، لحساب صاحب العمل وتحت اشرافه ورقابته في مجال الروابط الخاصة ويشمل علاقات العمل الجماعية ويتضح ان قانون العمل ينظم علاقات العمل التي تكون بين شخصين الاول هو العامل والثاني هو صاحب العمل ، حيث ان وجود العامل في مركز خضوع (تبعية) لصاحب العمل اثناء ادائه العمل، يعطي لصاحب العمل سلطة الاشراف والتوجيه التي يمارسها بإصدار اوامره وتعليماته الى العامل في المسائل التي تتعلق بالعمل ،ويستتبع ذلك وجوب التزام العامل بتنفيذ هذه الاوامر والتعليمات تحت طائلة فرض جزاء تأديبي عليه من قبل صاحب العمل في حالة خروج العامل واخلاله بالواجبات المفروضة عليه في قانون العمل .

ولضمان ممارسة رب العمل سلطته التأديبية جاء القانون وفرض عليه مجموعة من القيود اثناء ممارسته لهذه السلطة في حدود الاغراض التي فرضت لأجلها تزادد تدريجا كلما زادت جسامة العقوبة المقررة بالقانون وذلك لضمان عدم اساءة وتعسف رب العمل في استخدام تلك السلطة وحماية العامل من كل أشكال العنف التي قد تمارس ضده بشكل تعسفي وبما يخالف القانون .

ويأتي هذا البحث لدراسة السلطة التأديبية الممنوحة لصاحب العمل بموجب عقد العمل فان اخلال العامل بالتزاماته يعرضه للجزاء التأديبي من قبل صاحب العمل حيث يقصد بالسلطة التأديبية حق صاحب العمل في توقيع جزاء على العامل اذا اخل بالتزاماته .

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في خطورة السلطة التأديبية الممنوحة لصاحب العمل والنتائج المترتبة عليها والتي تمس حقوق العامل والتي قد تكون وسيلة يستخدمها صاحب العمل للضغط على العامل او التعسف في استخدامها من قبل صاحب العمل رغم احاطة السلطة التأديبية بالعديد من الضمانات من اجل ضمان عدم استغلال واساءة رب العمل لسلطة الممنوحة له.

إشكالية البحث

تُعدّ السلطة التأديبية التي يتمتع بها رب العمل على العامل من المواضيع المحورية في قانون العمل، لما تنطوي عليه من توازن دقيق بين حقوق الطرفين. فمن جهة، تمنح هذه السلطة لرب العمل وسيلة لضبط النظام والانضباط داخل بيئة العمل، بما يضمن سير المرفق أو المنشأة بفعالية، ومن جهة أخرى، قد تُشكل هذه السلطة خطراً على حقوق العامل في حال أسيء استخدامها أو مورست بشكل تعسفي. من هنا، تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث: كيف ينظّم القانون العلاقة التأديبية بين رب العمل والعامل بشكل يضمن الحفاظ على النظام داخل بيئة العمل دون المساس بالضمانات الأساسية للعامل؟

تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، من بينها: ما هو الإطار القانوني الذي يحدد حدود السلطة التأديبية لرب العمل؟ وما هي الضمانات القانونية التي تحمي العامل من التعسف؟ وهل تختلف هذه السلطة باختلاف طبيعة العمل أو حجم المؤسسة؟ وهل تُخضع الرقابة القضائية هذه السلطة لحدود معينة؟

إن البحث في هذه الإشكالية يتطلب دراسة نصوص القانون المنظم لعلاقات العمل، ومقارنة الممارسات القضائية والتشريعية ذات الصلة، واستعراض المبادئ العامة التي تحكم العلاقة التعاقدية بين الطرفين. كما يستوجب تحليل مدى فعالية الآليات الرقابية والتظلمية المتاحة للعامل، للتأكد من توافر التوازن المطلوب بين ضرورة الانضباط في بيئة العمل وحماية الحقوق الفردية للعامل. بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم تصور قانوني متكامل ينظم هذه السلطة بما ينسجم مع معايير العدالة وحقوق الإنسان.

نطاق الدراسة

يتخصص البحث في دراسة القواعد القانونية المنظمة للسلطة التأديبية في ظل قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م وقرار مجلس الوزراء رقم (121) لسنة 2005 م بلائحة القواعد المنظمة لجزاءات طبقا لنفس القانون مقارنة ببعض الاحكام الواردة في قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996م.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسة السلطة التأديبية لصاحب العمل، وذلك لما يتيحه هذا المنهج من إمكانات متعددة لتحليل النصوص القانونية وتحقيق فهم معمق للإطار القانوني الناظم لهذه السلطة. فقد مكّن المنهج الوصفي الباحث من عرض وتوثيق الأحكام القانونية والتنظيمات التشريعية المتعلقة بالسلطة التأديبية، سواء في التشريع الوطني أو في بعض التشريعات المقارنة، مع الوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط صاحب العمل بالعامل في هذا السياق.

كما ساعد المنهج التحليلي في تفكيك النصوص القانونية وربطها بالاجتهادات القضائية والمبادئ العامة للقانون، بهدف الكشف عن مدى الاتساق بين النصوص والتطبيق العملي، وتحليل مدى كفاية الضمانات القانونية الممنوحة للعامل في مواجهة تعسف محتمل من قبل رب العمل. أما المنهج المقارن، فقد أتاح للباحث الاستفادة من تجارب أنظمة قانونية أخرى، من خلال مقارنة التنظيم القانوني للسلطة التأديبية في بعض الدول، مما ساهم في إبراز نقاط القوة والقصور في التشريع المحلي، وفتح المجال أمام اقتراحات لتطوير المنظومة القانونية بما يحقق التوازن المطلوب بين حق رب العمل في الحفاظ على النظام داخل المؤسسة وحق العامل في الحماية من التعسف.

هيكلية الدراسة

حيث ان الباحث قسم هذا البحث الى مبحثين رئيسيين تحدثت في المبحث الأول عن الخطأ التأديبي حيث قمت بتعريف الخطأ التأديبي وايراد بعض الامثلة عليه في المطلب الاول وكذلك تحدثت عن شروط الخطأ التأديبي في المطلب الثاني من حيث النص على الخطأ في لائحة الجزاءات المصدقة من وزارة العمل وعلم العامل بها واتصال الخطأ التأديبي بالعمل وتناولت في المبحث الثاني الجزاءات التأديبية وضمانات ايقاعها وذلك في مطلبين تحدثت في المطلب الاول عن أنواع الجزاءات التأديبية مثل الغرامات المالية والانذار والوقف عن العمل والفصل من الخدمة وتحدثت في المطلب الثاني عن ضمانات ايقاع الجزاءات التأديبية والتي تتعلق بوجود لائحة جزاءات مصدقة وسقوط الحق في توقيع العقوبة بعد مضي مدة معينة وابلاغ العامل خطيا قبل اتخاذ العقوبة التأديبية بحقه وعدم جواز تعدد العقوبات عن المخالفة الواحدة وحق العامل في الاعتراض .

الدراسات السابقة :

تناولت دراسة الزعبي الجزاءات التأديبية التي يمكن لصاحب العمل فرضها على العامل وفقًا لقانون العمل الأردني، مع إجراء مقارنة محدودة بالقوانين المقارنة. أظهرت الدراسة أن قانون العمل الأردني يمنح صاحب العمل صلاحيات واسعة في فرض الجزاءات، لكنه يُقيّده بشروط شكلية وموضوعية لضمان عدالة الإجراءات. أوصت الدراسة بضرورة تعديل بعض النصوص القانونية لتوفير حماية أكبر للعامل، لا سيما في ما يخص التظلم من العقوبات.[Zu'bi, F. A. (2013). Disciplinary Sanctions for Workers in Jordanian Labor Law: A Comparative Study (master's thesis, Middle East University, Amman, Jordan).]

ركزت دراسة أجراها الجمل على الحماية القانونية التي يوفرها قانون العمل الفلسطيني لعقد العمل الفردي، مع تسليط الضوء على مدى كفاية هذه الحماية في حفظ حقوق العامل. ينت الدراسة أن هناك قصورًا في بعض جوانب حماية العامل، خصوصًا في ما يتعلق بإنهاء الخدمة والتعويض ، وقد دعت الدراسة إلى تعديلات تشريعية توضح الالتزامات المتبادلة للطرفين بشكل أكثر تفصيلًا، خاصة في العقود محددة المدة.[Al-Jamal, S. M. (2018). Legal Protection of the Individual Employment Contract in the Palestinian Labor Law No. (7) of 2000 (master's thesis, Al-Azhar University, Gaza, Palestine).]

بحثت دراسة شحاده في القيود التي يفرضها القانونان الفلسطيني والأردني على إنهاء عقود العمل غير محددة المدة، بهدف الوقوف على الفروقات بين النظامين القانونيين. وجدت الدراسة أن كلا القانونين يسعيان لتوفير حماية للعامل، إلا أن القانون الفلسطيني يتميز ببعض الغموض في نصوصه، مما يفتح الباب لتفسيرات قضائية متباينة. أوصت الدراسة بتوحيد المعايير القانونية وتحديد آليات تعويض عادلة في حالات الفصل التعسفي.[Shhadeh, K. A. (2017). Legal Restrictions on Termination of Open-Ended Employment Contracts: A Comparative Study between Palestinian and Jordanian Labor Law. Al-Quds Open University Journal for Human and Social Research, 42(2), 145–174.]

المبحث الأول : الخطأ التأديبي

يعطي قانون العمل لصاحب العمل سلطة تأديبية على عماله بعد ان وضح واجباتهم مما يعني ان السلطة التأديبية جزاء اخلال العامل بالتزاماته وبذلك حتى يتم ايقاع العقوبة التأديبية لا بد من حدوث الخطأ التأديبي من قبل العامل ، وقد أجمع الفقه على أن السلطة التأديبية تتمثل في امكانية توقيع رب العمل جزاءات تأديبية على العامل في حال اخلاله بالالتزامات المفروضة عليه بموجب عقد العمل او القانون او ماخالفته للاوامر الصادرة اليه من صاحب العمل او اخلاله بنظام العمل في المنشأة ، والسلطة التأديبية تتجسد في قدرة رب العمل على توقيع جزاء تأديبي على العامل ، ويرى الباحث عطفا على ذكره أعلاه ان السلطة التأديبية لصاحب العمل سلطة خطيرة يجب أن تحاط بمجموعة من الضمانات تضمن عدم تعسف رب العمل في استخدام سلطته التأديبية.

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث الخطأ التأديبي بحيث سوف نتناول تعريف الخطأ التأديبي وأمثلته في المطلب الاول ونتناول شروط الخطأ التأديبي في المطلب الثاني .

المطلب الأول : تعريف الخطأ التأديبي وأمثلته

الخطأ التأديبي هو مخالفة الاوامر والتعليمات والقواعد العامة المتعلقة بتنظيم العمل في المشروع والتي يستقل صاحب العمل بتقديرها وتحديدها سواء من الناحية الفنية او الاقتصادية ومخالفة هذه التعليمات والاوامر و القواعد يؤدي الى الاخلال والاضرار في سير العمل وانتظام المشروع[الاهواني،حسام الدين:شرح قانون العمل ،دط،القاهرة،1991م،مصر، القاهرة،ص407.].

وبذلك فان الفعل ينطوي على مخالفة لما يجب ان يكون عليه سلوك العامل والخطأ التأديبي يتمثل في عدم احترام الاوامر التي يرى صاحب العمل انها تخل بانتظام العمل والتي يحددها في لائحة القواعد المنظمة للجزاءات .

فعندما يرتكب العامل خطأ تأديبيا فان هذا الخطأ يعد مبررا لرب العمل لممارسة سلطته التأديبية على العامل وتوقيع جزاءات متنوعة عليه[حمود،عبد العزيز تحديد نطاق سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل عناصر عقد العمل غير محدد المدة،دط،القاهرة، دار النهضة العربية،1998،ص66.] ، ولكن هذه السلطة الممنوحة لرب العمل مقيدة بعدم التعسف في استخدام رب العمل لهذه السلطة في توقيع جزاءات قد تصل الى الفصل من العمل .

وقد اوردت لائحة القواعد المنظمة للجزاءات امثلة على الاخطاء التأديبية ومنها التأخر عن العمل والمغادرة بدون اذن والتشويش وعدم الانصياع للأوامر والاهمال والاتلاف المتعمد لأدوات العمل والسكر وتعاطي المخدرات اثناء العمل والمشاجرة اثناء العمل والتفوه بكلام بذيء والرسم على الجدران والتحريض على مخالفة اوامر العمل والتعليمات والامتناع عن عن تنفيذ الواجبات المنوكة به سواء كانت موجودة بالعقد أو القانون أوفي القانون وغيرها ونلاحظ بأن هذه المخالفات لم ترد على سبيل الحصر .[قضت المحكمة الادارية العليا المصرية ،بأن:...المخالفات التأديبية لم ترد في اي من التشريعات الخاصة بالعاملين على سبيل الحصر،قد جرى قضاء هذه المحكمه على ان اي خروج عن الوظيفة او مقتضاها او ما تفرضه على شاغليها من واجبات يعد ذنبا اداريا، وهذا سبب القرار التأديبي...."حكم المحكمة الادارية العليا في 12/6/1971 في الطعن رقم 147 مشار اليه (الرزاز ،فاطمة محمد :شرح قانون العمل الجديد،دط، القاهرة، دار النهضة العربية،2004ص251)حاشية رقم 1.]

فهي عبارة عن أمثلة وردت في نموذج لائحة الجزاءات الاستشارية الملحقة بلائحة القواعد المنظمة للجزاءات ، وذلك لصعوبة حصر المخالفات ومرد ذلك الى اختلافها باختلاف طبيعة العمل وكيفية تنفيذه.

ويشير الباحث ان الخطأ التأديبي الغير عمدي يتحقق في قيام العامل بالفعل سواء كان ايجابيا أو سلبيا دون أن تنصرف ارادته الى النتيجة المتحققة وتتحقق هذه الصورة عادة نتيجة الاهمال مثل اهمال العامل لواجبه في المحافظة على ممتلكات صاحب العمل أو صيانتها دون مراعة للاصول المتبعة في ذلك مما ادى الى الحاق الضرر في تلك الاموال ، كما أن الخطأ التأديبي قد يتخذ صورة الخطأ اللاحق لانتهاء الرابطة العقدية من ثم يمكن اضفاء صفة الخطأ التاديبي على بعض التصرفات المرتكبة من العامل حتى وان كانت بعد انتهاء الرابطة العقدية وهي التي تتمثل في افشاء اسرار العمل التي اطلع عليها بعد تركه للعمل [بخش ، فراس :الحدود

الموضوعية للمسؤولية التأديبية للعامل ، كلية القانون الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق. https://www.iasj.net/iasj?func.]

ويتضح من ذلك ان صاحب العمل مستقل في تحديد الافعال التي تشكل مخالفة تأديبية لا ان هنالك بعض الافعال التي لا يجوز لصاحب العمل ان يعتبرها من قبيل المخالفات التأديبية ومنها:

الفرع الأول :الأفعال التي تنطوي على ممارسة حق

لا يمكن ان ينسب الخطأ التأديبي لمن يمارس حقا دون الإخلال بأحكام التعسف في استعمال الحق[الاهواني،حسام الدين: شرح قانون العمل،مرجع سابق ،ص408.]، فان كان يحق لصاحب العمل ان يحدد المخالفات التأديبية إلا أنه لا يملك جعل الافعال المشروعة قانونا من قبيل المخالفات التأديبية ومثال ذلك المرأة التي ترفض تفتيشها عند خروجها من العمل اذا كان المفتش رجل لا ترتكب مخالفة تاديبياً لأنه وفق القانون لا تفتش الانثى الا بواسطة انثى .

الفرع الثاني :الافعال التي لا تضر بحسن سير العمل

ان الهدف من السلطة التأديبية هو كفالة حسن سير العمل في المنشاة وبذلك لا يجوز لصاحب العمل جعل بعض مظاهر الشكل الخارجي للعامل من قبيل الأخطاء التأديبية مثل شكل الشعر او الشارب وللعامل ان يمتنع تنفيذ اوامر صاحب العمل بحلق شعره من قبيل المخالفة التأديبية ما لم تقضيه طبيعة العمل.

ويتبين من ذلك ان صاحب العمل في تحديد الأخطاء التأديبية ليست مطلقة وفي ذلك حماية للعامل من تعسف صاحب العمل منها وسيلة الاجبار العامل على ترك العمل وبالإضافة الى هذه القيود فان القانون نص على شروط يجب توفرها في الفعل حتى يعتبر خطأ تأديبي وهذا ما سوف يتم توضيحه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : شروط الخطأ التأديبي

ليس كل خطا يقع من العامل يوجب تأديبه وايقاع الجزاء عليه ولكن حتى يعتبر خطا العامل خطأ تأديبي استوجب الجزاء التأديبي لا بد ان تتوفر فيه مجموعة من الشروط التي نصت عليها قانون العمل ومنها :

الفرع الاول : النص على الخطأ في لائحة الجزاءات

نصت المادة (84) من قانون العمل الفلسطيني " لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ اي اجراء تأديبي او فرض غرامة على العامل الا عن مخالفة منصوص عليها في لائحة الجزاءات المصدقة من قبل الوزارة.[قانون العمل الفلسطيني ،رقم 7 لسنة 2000م.] "

ويقابل هذه المادة من القانون الفلسطيني المادة (48) من قانون العمل الاردني والتي تنص " لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ اي اجراء تأديبي او فرض اي غرامة على العامل عن مخالفة غير منصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة من قبل الوزير او من يفوضه "[قانون العمل الاردني،رقم 8 لسنة 1996م.]

ويتضح من ذلك ان كل من قانون العمل الاردني والفلسطيني يشترط النص على الخطأ التأديبي في لائحة الجزاءات وبالتالي لا يجوز فرض عقوبة تأديبية عن فعل لم يرد بلائحة الجزاءات وكذلك يشترط في اللائحة ان

تكون مصدقة من وزارة العمل حتى تسري بحق العامل ويتضح ذلك من نص المادة (1) [قرار مجلس الوزراء رقم 121 لسنة 2005م، بلائحة القواعد المنظمة للجزاءات.]من لائحة القواعد المنظمة للجزاءات والتي تنص" لا توقع اي عقوبة على العامل الا وفق لائحة جزاءات مصدقة من قبل وزارة العمل".[العتوم،منصور:شرح قانون العمل الاردني رقم 8لسنة 1996م،ط1،الاردن،دائرة المكتبة الوطنية،1996م،ص114.]

الفرع الثاني :علم العامل بلائحة الجزاءات

نصت المادة (91) من قانون العمل الفلسطيني "وفقا لاحكام هذا القانون و الانظمة الصادرة بمقتداه تصدر المنشاة تعليمات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية لائحة الجزاءات الخاصة بها مصدقة من الوزارة وتعلق هذه التعليمات في اماكن ظاهرة في المنشاة "

وكذلك تنص لائحة القواعد المنظمة في الجزاءات في المادة (4) "مع مراعاة ما ورد في المادة (91) من قانون العمل لا تسري الاحكام الواردة في لوحة الجزاءات المصادق عليها واي تعديلات تجري عليها وفق الاصول الا بتاريخ علم العامل بها "

يتضح من النصوص السابقة بان لائحة الجزاءات لا تسري بحق العامل الا من تاريخ علمه بها فلا يجوز اعتبار فعل العامل من قبيل المخالفة التاديبية عن الافعال التي قام بها قبل علمه بلائحة الجزاءات وان كانت تعتبر خطا تاديبي حسب اللائحة وكذلك يتضح انه بمجرد تعليق اللائحة في مكان ظاهر في المنشاة يفترض علم العامل بها ، وكذلك لايجوز تعديل هذه اللائحة من قبل صاحب العمل الا بعد المصادقة على التعديل من قبل وزارة العمل وبالتالي اذا تم المصادقة عليها يجب عليه نشر التعديل في اماكن ظاهرة للعمال .

الفرع الثالث : أن يكون الخطأ متصلا بالعمل او اثنائه

ان سلطة صاحب العمل في التأديب مقررة لسير العمل وعليه يجب استبعاد الافعال التي تتم خارج زمان العمل ومكانه ولا تتصل بعمل العامل [الاهواني،حسام الدين: شرح قانون العمل،مرجع سابق ،ص409.] .

فالعامل خارج اطار العمل يمتلك الحرية في تصرفاته ولا يجوز لصاحب العمل محاسبته على الافعال التي يقوم بها خارج العمل وغير متصلة به فالعامل الانسان يتمتع بالحرية ويخضع في تصرفاته للقانون ولا تمتد السلطة التأديبية لحياة العامل الخاصة ولكن اذا كان الفعل خارج مكان العمل ولكن تم في وقت العمل فان العامل يخضع لتبعية صاحب العمل والسلطة التأديبية المقررة له .

وكذلك اذا كان الفعل خارج مكان وزمان العمل و كان متصلا بشؤون العمل فانه يحق لصاحب العمل فرض عقوبة تأديبية على العامل ومثال ذلك أن يقبل العامل رشوة من شخص خارج زمان ومكان العمل لكن بقصد التأثير على أي عمل يتعلق بالمنشأة[الرزاز ،فاطمة محمد :شرح قانون العمل الجديد، دط، القاهرة، دار النهضة العربية،2004ص216.].

المبحث الثاني : الجزاءات التأديبية وضمانات إيقاعها

يمكن تعريف الجزاء التأديبي بانه العقوبة التي يفرضها صاحب العمل على العامل نتيجة قيامه بخطأ تأديبي[نصرة،احمد:قانون العمل الفلسطيني ،دط، رام الله ، فلسطين ،المؤلف،2010ص 213.]، حيث أن الجزاء التأديبي مشروط بخطأ العامل وغايته هي تأكيد احترام نظام العمل في المنشأة

لم يعرف القانون العمل الفلسطيني الجزاء التأديبي الذي يجتهد في تعريفه انه هو الجزاء الذي يتخذه صاحب العمل بحق العامل[الحوح،نائل:قراءة في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م،دط،فلسطين،الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ،2017،ص198] ، ويختلف الجزاء التأديبي الذي يهدف الى حسن سير العمل عن الجزاء الجنائي الذي يهدف الى حماية المجتمع وكذلك يختلف عن الجزاء المدني الذي يقوم على اساس المسؤولية العقدية التي تهدف الى جبر الضرر الذي لحق بصاحب العمل او فسخ العقد ،وكذلك يختلف عن الاجراء التنظيمي الذي يقصد به تنسيق وتنظيم العمل داخل المؤسسة، حيث ان المعيار الفاصل بينهم هو سبب ذلك الجزاء اذا كان قد اتخذ الاجراء التنظيمي كستار لإيقاع عقوبة ما فهو يعتبر جزاء تأديبي باطل لأن الجزاءات واردة على سبيل الحصر قي القانون[رمضان،سيد:الوسيط في شرح قانون العمل وفق لاخر التعديلات لسنة2002وقانون الضمان الاجتماعي رقم 19لسنة 2001،ط1،عمان،مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع،2004،ص280.].

وسوف اتناول في هذا المبحث انواع الجزاءات التأديبية في المطلب الاول ثم اتحدث عن ضمانات ايقاع الجزاءات التأديبية في المطلب الثاني .

المطلب الأول : انواع الجزاءات التأديبية

لقد حددت المادة (2) من لائحة القواعد المنظمة للجزاءات انواع العقوبات التأديبية حيث نصت " تنقسم العقوبات على المخالفات الواردة فيها الى اجراءات تأديبية ومنها التنبيه الشفوي والانذار المكتوب والوقف عن العمل والحرمان من الترقيه والفصل من العمل وعقوبات مالية ومنها الغرامة المالية "

ويتضح من المادة السابقة بان انواع العقوبات التأديبية التي تفرض على العامل لم ترد على سبيل الحصر حيث نصت الماده عليها على سبيل المثال ويستدل على ذلك من نص المادة التي جاءت بالصيغة الاتية " تنقسم المخالفات الواردة فيها الى اجراءات تأديبية ومنها ....." ومن انواع العقوبات التأديبية:

الفرع الاول : الغرامات المالية

الغرامة هي مبلغ من المال يقتطعه صاحب العمل من اجر العامل نتيجة ارتكابه خطأ تأديبي منصوص عليه في للائحة الجزاءات المصدقة من قبل وزارة العمل[عبد الواحد،كرم:قانون العمل في القانون الاردني،دط،عمان الاردن،مكتبة دار النشر والثقافة لنشر والتوزيع،1998ص118.]، ونظرا للأثار الخطرة للغرامة المالية على العامل كونها عقوبة من العقوبات المالية التي تؤثر على دخل العامل من الاجر وهو مصدر رزقه ووسيلة عيشه فقد حرص المشرع الفلسطيني على وضع ضوابط وقيود لتوقيع عقوبة الغرامة وتكفل حماية أجر العامل من الغرامات المبالغ فيها وتترك له حد أدنى من هذا الاجر لايجوز المساس فيه مهما كانت اخطاءه ، حيث نصت المادة (84)" لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ اي اجراء تاديبي او فرض غرامة على العامل الا عن مخالفة

منصوص عليها في لائحة الجزاءات المصدقه من قبل الوزارة " وبموجب هذا النص فانه يشترط لفرض الغرامة المالية على العامل ان يكون منصوص عليها في لائحة الجزاءات المصدقة من قبل وزارة العمل ، ولأحكام الرقابة على صاحب العمل اشترطت المادة السابقة ان لا يزيد مقدار الغرامة عن اجر 3 ايام في الشهر الواحد ، الا ان القانون الاردني جاء اكثر توضيحا حيث نصت المادة (48)على انه " يشترط في ايقاع الجزاءات التي تنتمها اللائحة التي تعتمد من وزير العمل ان لا تفرض على العامل غرامة تزيد عن اجر 3 ايام في الشهر الواحد او ايقافه عن العمل بدون اجر لمده تزيد عن 3 ايام في الشهر الواحد على ان تتاح له فرصة لسماع اقواله للدفاع عن نفسه قبل فرض العقوبة عليه ، وبالتالي كان المشرع الاردني موفقا أكثر المشرع الفلسطيني وبمقارنة النصين فان ما نص عليه القانون الاردني بإعطاء الحق للعامل بالدفاع عن نفسه يحمي العامل من من تعسف رب العمل في استخدام سلطته.

وقد اشترطا القانونين الاردني والفلسطيني تخصيص الغرامات للخدمات الاجتماعية العمالية في المنشاة حتى لا يكون لصاحب العمل مصلحة في توقيع جزاء الغرامة .

واشترط ايضا كل من قانون العمل الاردني وقانون العمل الفلسطيني ان يتم تنظيم سجل خاص للغرامات التي تفرض و يتضمن اسم العامل ومقدار اجره واسباب فرض الغرامة عليه ويرى الباحث بالإضافة الى ذلك بان الغاية من هذا السجل للاطلاع من قبل مفتشي العمل وكذلك عدم وجود مثل هذا السجل يحرم صاحب العمل من حق ايقاع الغرامة على العامل.

وتجدر الإشارة الى ان الخصم من راتب العامل بسبب تغيبه عن العمل لا يعد غرامة تأديبية ، وذلك لان العامل يستحق الاجر مقابل العمل الذي يقوم به او استعداده للقيام به ففي حالة تغيبه فانه لا يستحق الاجر اصلا وهذا ما يميزه عن الغرامة .[نصرة،احمد:قانون العمل الفلسطيني، المرجع السابق،ص115.]

وكذلك لا يعتبر من قبيل الغرامة حرمان العامل من المكافأة التي تعتبر كملحقات للأجر[لاهواني،حسام الدين: شرح قانون العمل،مرجع سابق ،ص423.] وذلك لان صاحب العمل يضع شروطا لاستحقاق المكافأة فان لم تتوفر هذه الشروط في العامل يحرم منها وبذلك فأنها لا تعتبر من قبيل الغرامة .

ويحق لصاحب العمل او العامل ان يعترض على قرار المفتش بصفته قرار اداري خاضع للطعن امام محكمة العدل العلي[الحوح،نائل:قراءة في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م،مرجع سابق ،ص199.]ا.

الفرع الثاني : الإنذار

ويقصد به تنبيه العامل الى المخالفة التي وقعت منه ومطالبته بعدم تكرارها حتى لا يتعرض لعقوبة اشد، ان الانذار هو من اخف العقوبات التأديبية التي لصاحب العمل سلطة إيقاعها[ابو شنب،احمد:قانون العمل الجديد،دط،عمان،درار الثقافة لنشر والتوزيع،1998م،ص162.] ، والانذار قد يكون مكتوب أو شفاهة ، وقد نصت لائحة القواعد المنظمة للجزاءات في المادة (2/6) انه يحق لصاحب العمل تطبيق العقوبة القصوى بالفصل للمخالفات المنصوص عليها في النظام الداخلي بشرط مراعاة التدرج في فرض العقوبة المنصوص عليها في لائحة الجزاءات ومراعاة الشروط التي يطلبها القانون" ويتضح من النص سابق الذكر انها تشترط الانذار المكتوب لتوقيع عقوبة اشد[عبد الواحد،كرم:قانون العمل في القانون الاردني،المرجع السابق ،ص113.] .

وقد نصت المادة(40) من قانون العمل الفلسطيني لصاحب العمل انهاء عقد العمل من طرف واحد دون اشعار مع حقه في مطالبة العامل بكافة حقوقه الاخرى عن ارتكابه اي من المخالفات التالية ... تغيبه بدون عذر مقبول اكثر من 7 ايام متتالية او اكثر من 15 يوم متقطعة خلال السنه الواحدة على ان يكون قد انذر كتابيا بعد ثلاثة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية ، وما تجدر الاشارة اليه هنا أن الانذار المنصوص عليه في المادة 40 سالفة الذكر ليس هو جزاء تأديبي انما الغرض منه تحذير العامل بضرورة الالتزام بالدوام حتى لا يتجاوز المدة القانونية المسموح بها ويوقع بحقه عقوبة الفصل من العمل .

في حين نصت المادة (28/5) من قانون العمل الاردني[قانون العمل الاردني رقم 12 لسنة 1996.] التي حددت الحالات التي يجوز فيها لصاحب العمل فرض عقوبة الفصل على العامل و منها اذا تغيب العامل عن عمله دون سبب مشروع على ان يتجاوز غياب العامل 20 يوما في السنه بصورة متقطعة و10 ايام بصورة متتالية وان يسبق الفصل انذار مكتوب يرسل الى العامل بالبريد وينشر في احد الصحف اليومية المحلية مرة واحده على الاقل .

ويتضح من النص بان المشروع الاردني كان متجها لحماية العامل اكثر من المشرع الفلسطيني وذلك من خلال عدد ايام التغيب بدون عذر مشروع حيث كانت المدة اطول في القانون الاردني مما يتيح للعامل فرصة العودة للعمل قبل الفصل وكذلك من حيث التشدد في الانذار الكتابي حيث اشترط نشره في احدى الصحف المحلية لمرة واحده على الاقل في حين جاء قانون العمل الفلسطيني خاليا من هذا الشرط وهذا يعتبر قصور في التشريع الفلسطيني الذي غفل عن النص على ذلك مثل نظيره المشرع الاردني.

الفرع الثالث :الوقف عن العمل

ويقصد بالوقف عن العمل حرمان العامل من ممارسة عمله لمدة معينه مع حرمانه من الاجر لمدة التوقف بسبب المخالفة التي قام بارتكابها [رمضان،سيد:الوسيط في شرح قانون العمل ، مرجع سابق،ص286.]ونظرا لخطورة هذا الجزاء في انه يؤدي الى حرمان العامل من اجره خلال نقطة التوقف فان المشرع قد اخضع الوقف عن العمل لنفس الشروط الواردة في المادة(48) من قانون العمل الفلسطيني حيث لا يجوز ان تتجاوز مدة التوقف عن العمل بدون اجر 3 ايام في الشهر الواحد مع ان صاحب العمل غير ملزم بتسجيل عقوبة الوقف عن العمل بدون اجر حيث جاء نص المادة السابقة صريح ان ينظم سجل خاص بالغرامات فقط ، وفي جميع الاحوال يتوجب على صاحب العمل اعادة العامل الى عمله بعد انتهاء عقوبة الوقف عن العمل .

ويشير الباحث هنا أنه لا يجوز للعامل الموقوف ان يعمل خلال مدة الوقف لدى صاحب عمل اخر الا بأذن صاحب العمل الذي أوقفه عن عمله والا عد فسخا لعقد العمل من جانب العامل وذلك لان الوقف عن العمل لا يقطع علاقة العمل بين الطرفين ولا يقضي على عقد العمل انما يوقف تنفيذه مؤقتا مدة هذا الوقف .

الفرع الرابع : الفصل من العمل

هو انهاء خدمة العامل نهائيا وفسخ عقد العمل ، حيث تعتبر من اشد العقوبات التأديبية التي يوقعها رب العمل لذلك حيث انه من الامر الطبيعي ان يتشدد المشرع في وضع الضوابط للوصول الى ايقاع عقوبة الفصل ضمانا لعدم اساءته استخدام هذه السلطة [الياس،يوسف:ازمة قانون العمل المعاصر بين منهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق،دط،عمان،دار وائل لنشر والتوزيع،2006،ص115.]، ويرجع ذلك لما

يترتب عليها من حرمان العامل من مصدر رزقه الرئيسي مع احتمال صعوبة التحاقه بعمل اخر[رمضان،سيد:الوسيط في شرح قانون العمل،مرجع سابق،ص287.] ،وتختلط هذه العقوبة التأديبية بإجراء تعاقدي وهو انهاء العمل من قبل صاحب العمل ودون اشعار والتي نصت عليه المادة (40) من قانون العمل الفلسطيني وكذلك المادة (28) من قانون العمل الاردني وهنا يثور التساؤل عن حدود سلطة صاحب العمل في اعتبار بعض الافعال مخالفات تأديبية تستوجب الفصل من العمل كعقوبة تأديبه .

ويرى الباحث نظرا لخطورة عقوبة الفصل من العمل وشدتها بانه لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل من العمل لغير الاسباب الواردة في نص المادة (40) من قانون العمل الفلسطيني وكذلك نص المادة (28) من القانون الاردني فان اتاحت الفرصة لصاحب العمل لفرض عقوبة الفصل على العامل يؤدي الى حرمان العامل من حقه في بدل الفصل التعسفي وبالرجوع الى نموذج لائحة الجزاءات فإن عقوبة الفصل من العمل لا تخرج عن الاسباب المنصوص عليها في المادة السابقة .

وكذلك يمكن ان تكون الجزاءات ما يقتضى تغيير طبيعة العمل المتفق عليه مثل نقل العامل من مهنة الى اخرى او مكان اخر وكذلك تأخير مركز العامل على السلم المهني ، مع ما يستتبع ذلك تقليل امتيازاته وصلاحياته، ولا شك ان مثل هذه الجزاءات تتضمن تعديلا لعنصر او اكثر من العناصر الجوهرية في عقد العمل ولكن يشترط في توقيع مثل هذا الجزاء ان يكون القانون قد نص على جواز توقيع مثل هذا الجزاء ذلك.[حمود،عبد العزيز:تحديد نطاق سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل عناصر عقد العمل غير محدد المدة،دط،القاهرة،دار النهضة العربية،1998،ص67.]

ويرى الباحث ان المشرع الفلسطيني كان موفقا في عدم السماح في توقيع هذا الجزاء لان رب العمل قد يستغل مثل هذا النص لصالحه في تخفيض اجر العامل المحدد في عقد العمل المتفق عليه من قبل الطرفين كبند جوهري في العقد ومما يشكل نكولا منه في تنفيذ التزامه الوارد في عقد العمل وتعبيرا عن ارادته في فصل العامل اذا رفض مثل هذا التعديل.[تمييز حقوق 206/63 صفحة 327سنة 1963 المشار اليه في كتاب قانون العمل الاردني الصادر عن نقابة المحامين/عمان.]

المطلب الثاني : ضمانات ايقاع الجزاءات

يوجد العديد من الضمانات المتعلقة بإيقاع الجزاء على العامل وذلك حماية له من تعسف صاحب العمل وبوصفه الطرف الضعيف في عقد العمل .

وسوف اتناول في هذا المطلب الضمانات المنصوص عليها في قانون العمل وكذلك المنصوص عليها في لائحة القواعد المنظمة للجزاءات .

الفرع الاول : وجود لائحة جزاءات مصادق عليها

يشترط لاتخاذ اي اجراء تأديبي بحق العامل ان يكون منصوص عليه في لائحة الجزاءات المصدقة من قبل وزارة العمل وكذلك يشترط ايضا علم العامل بلائحة الجزاءات .

وتجدر الاشارة الى ان عدم وجود لائحة جزاءات مصدقة لا يمنع صاحب العمل من انهاء عقد العمل لسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة (40) من قانون العمل الفلسطيني والتي تبين الحالات التي يجوز لصاحب العمل فيها انهاء عمل العامل بدون اشعار .[المادة40قانون.العمل.الفلسطيني.رقم(7)لسنة2000.]

الفرع الثاني : سقوط الحق في توقيع العقوبة بعد مضي مدة معينة

نصت المادة (84) من قانون العمل الفلسطيني فقرة ب على "أنه لا يتخذ اي اجراء تاديبي ضد العامل بعد انقضاء اسبوعين من تاريخ التثبت من المخالفة ".[المادة(84) من قانون العمل الفلسطيني.رقم(7)2000.]

في حين نص قانون العمل الاردني على عدم جواز فرض جزاء على العامل على مخالفة مضى عليها 15 يوم.

وهذه المادة هي ضمانة زمنية حيث اوجب على صاحب العمل استعمال سلطته التأديبية في ايقاع الجزاء من تاريخ تثبته من المخالفة[الرزاز ،فاطمة محمد :شرح قانون العمل الجديد،مرجع سابق ص239.] والا يسقط حقه بفرض الجزاء التأديبي على العامل وذلك حماية للعامل .

ولكن المشرع لم يحدد المدة التي يتحقق خلالها صاحب العمل من ثبوت المخالفة على العمل ويرى الباحث بانه هذه المدة يجب ان تكون معقولة واقل من مدة سقوط حق صاحب العمل في ايقاع الجزاء التأديبي .

الفرع الثالث : إبلاغ العامل خطيا

حيث نصت المادة (3) فقرة (1) من لائحة القواعد المنظمة للجزاءات[قرار مجلس الوزراء رقم 121 لسنة 2005م، بلائحة القواعد المنظمة للجزاءات] استثناء عقوبتي التنبيه الشفوي او الانذار المكتوب ولا يجوز ايقاع اي عقوبة على العامل الا بعد ابلاغه خطيا بنيته بإيقاع هذا الجزاء باستثناء عقوبتي التنبيه الشفوي والانذار الكتابي فيحق لصاحب العمل اتخاذها دون ابلاغ العامل خطيا بذلك .

والقصد من ابلاغ العامل تحضيره للدفاع عن نفسه قبل اتخاذ الاجراء فقد يكون للعامل مبرر للدفاع عن نفسه وهنالك من يرى بانه كان على المشرع ان يشمل حالتي التنبيه الشفوي والانذار الكتابي الحكم ذاته لأنه قد يترتب عليها جزاء اشد.

ويرى الباحث ان المشرع كان صائبا عندما استثنى التنبه الشفوي والانذار الكتابي من الابلاغ خطيا وذلك لأنه اشترط الابلاغ خطيا للتنبيه الشفوي يفقد التنبيه الشفوي مضمونه ومن باب الموازنة بين حق العامل والسلطة التأديبية لصاحب العمل .

حيث نص قانون العمل الاردني على عدم جواز فرض جزاء على العامل الا بعد سماع اقواله للدفاع عن نفسه .

الفرع الرابع : عدم جوازتعدد العقوبات عن المخالفة الواحدة

الجزاء التأديبي عقوبة وله خصائص العقوبات ومنها مبدا وحدة العقوبة[الرزاز ،فاطمة محمد :شرح قانون العمل الجديد،مرجع سابق ص239.] فلا يحق لصاحب العمل فرض اكثر من جزاء تأديبي عن المخالفة الواحدة حيث نصت المادة(3) الفقرة (2) من لائحة القواعد المنظمة للجزاءات على انه " لا يجوز ايقاع اكثر من عقوبة واحدة على العامل عن نفس المخالفة. "

ولا يحول ايقاع الجزاء التأديبي دون مطالبة صاحب العمل بالتعويض وذلك لان التعويض المدني لا يحمل معنى العقوبة واختلاف طبيعة الجزاء التأديبي عن التعويض المدني.

الفرع الخامس : الاعتراض على الجزاءات

يجب على صاحب العمل عند اتخاذ الجزاء التأديبي تبليغ العامل خطيا وقد منح القانون للعامل الحق في الاعتراض على الجزاء التأديبي وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من لائحة القواعد المنظمة للجزاءات بحيث يستطيع العامل الاعتراض على الجزاء المتخذ بحقه خلال أسبوع لدى مفتش العمل .

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث وبعد توضيح الاحكام القانونية المنظمة للسلطة التأديبية الممنوحة لصاحب العمل من حيث تعريف الخطأ تأديبي وشروطه ومن حيث الجزاءات التأديبية وضمانات ايقاعها حيث توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في ما يلي :

النتائج

1.تشابه الاحكام القانونية المنظمة للسلطة التأديبية لصاحب العمل في قانون العمل الفلسطيني معها في قانون العمل الاردني مع بعض الاختلافات الثانوية مثل مدة التغيب بدون عذر مقبول كسبب من الاسباب التي يحق لصاحب العمل انهاء عقد العمل من طرف واحد حيث كانت المدة اطول في قانون العمل الاردني كما تمت الاشارة اليه سابقا وكذلك من حيث تشدد قانون العمل الاردني في شروط الانذار الكتابي حيث اوجب نشره في إحدى الصحف المحلية في حين ان اكتفى قانون العمل الفلسطيني بنص على الانذار الكتابي .

2.لقد اتجه كل من قانون العمل الفلسطيني والأردني الى إحاطة السلطة التأديبية بالعديد من الضمانات وذلك تماشيا مع الطابع الحمائي لقانون العمل الذي يهدف الي حماية العامل من تعسف رب العمل في استخدام السلطة التأديبية الممنوحة له وكون العامل ايضا هو الطرف الضعيف في عقد العمل.

3. لم يوفق المشرع الفلسطيني في عدم النص في قانون العمل الفلسطيني على تحديد المدة التي يجب أن يتحقق خلالها صاحب العمل من ثبوت المخالفة على العامل ويعتبر ذلك قصورا لم ينص عليه المشرع.

4.على الرغم من الزام صاحب العمل بتنظيم سجل خاص بالغرامات التي تفرض على العامل الا انه لم يشترط تنظيم سجل خاص بالعقوبات التأديبية الاخرى التي تفرض على العامل .

5.لقد نص قانون العمل الاردني على عدم جواز فرض الجزاء على العامل الا بعد سماع أقواله للدفاع عن نفسه في حين اعطى القانون العمل الفلسطيني الحق للعامل في الاعتراض على اي جزاء تأديبي يتخذ بحقه لدى مفتش العمل خلال اسبوع من تبليغه خطيا .

6.عدم كفاية النصوص القانونية الواردة في قانون العمل الفلسطيني لتوفير الحماية اللازمة للعامل من كافة أشكال العنف التي قد يتم اتخاذها بحق العامل.

التوصيات:

1.إيراد مادة جديدة في قانون العمل الفلسطيني تحدد مدة معينة يحق من خلالها لصاحب العمل التثبت من وقوع المخالفة المرتكبة من قبل العامل وذلك لسد النقص و القصور في النصوص المنظمة للاجراءات التأديبية في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م

2.الزام صاحب العامل بتنظيم سجل خاص للجزاءات التأديبية التي تفرض على العامل وذلك للرقابة على صاحب العمل والتحقق من مدى التزامه بما يفرضه عليه القانون ولاحكام الرقابة عليه في استخدام سلطته حماية للعامل.

3.اضافة مادة في قانون العمل الفلسطيني توجب على صاحب العمل سماع اقوال العامل واعطاءه حق الدفاع عن نفسه قبل فرض أي جزاء تأديبي على العامل ، الامر الذي يحقق للعامل فرصته في دحض وتفنيد المخالفات المنسوبة اليه.

4.قيد قانون العمل الفلسطيني والأردني صاحب العمل بفرض الجزاءات التأديبية على العامل بوجود لائحة جزاءات مصدقة ولكنهما لم يحددا كل من قانون العمل الاردني وقانون العمل الفلسطيني مواصفات المنشاة التي تلتزم بوضع لائحة الجزاءات وكان من الافضل ربط لائحة الجزاءات بعدد العمال بالمنشأة.

5.يوصي الباحث بضرورة قيام المشرع الفلسطيني بالنص على بعض القيود الاخرى على رب العمل لضمان مزيد من الحماية القانونية للعامل وحمايته من كافة اشكال العنف التي قد يتم ايقاعها من رب العمل متذرعا بوجود حماية قانونية له .

المصادروالمراجع:

المصادر:

1.قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م.

2.قانون العمل الاردني رقم 8 لسنة 1996م.

3.قرار مجلس الوزراء رقم 121 لسنة 2005م، بلائحة القواعد المنظمة للجزاءات.

المراجع:

1.ابو شنب ، احمد: قانون العمل الجديد ،دط ،عمان، درار الثقافة لنشر والتوزيع،1998م.

2.الاهواني ، حسام الدين:شرح قانون العمل ، دط ،القاهرة ،1991م ، مصر، القاهرة.

3.حمود،عبد العزيز تحديد نطاق سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل عناصر عقد العمل غير محدد المدة،دط،القاهرة، دار النهضة العربية،1998.

4.الحوح ، نائل:قراءة في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000م، دط ، فلسطين ، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ،2017.

5.الرزاز ، فاطمة محمد :شرح قانون العمل الجديد، دط ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،2004.

6.رمضان ، سيد:الوسيط في شرح قانون العمل وفق لأخر التعديلات لسنة2002وقانون الضمان الاجتماعي رقم 19لسنة 2001،ط1،عمان ، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع ،.2004

7.عبد الواحد ، كرم:قانون العمل في القانون الأردني ، دط ،عمان الأردن ، مكتبة دار النشر والثقافة لنشر والتوزيع،1998.

8.العتوم ، منصور:شرح قانون العمل الاردني رقم 8لسنة 1996م ، ط1،الأردن ، دائرة المكتبة الوطنية ،1996 م.

9.نصرة ، احمد :قانون العمل الفلسطيني ،دط، رام الله ، فلسطين.2010

10.الياس، يوسف:ازمة قانون العمل المعاصر بين منهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق ، دط ، عمان ، دار وائل لنشر والتوزيع ،2006.

المراجع باللغة الانجليزية:

Zu'bi, F. A. (2013). Disciplinary Sanctions for Workers in Jordanian Labor Law: A Comparative Study (master's thesis, Middle East University, Amman, Jordan).

Al-Jamal, S. M. (2018). Legal Protection of the Individual Employment Contract in the Palestinian Labor Law No. (7) of 2000 (master's thesis, Al-Azhar University, Gaza, Palestine).

Shhadeh, K. A. (2017). Legal Restrictions on Termination of Open-Ended Employment Contracts: A Comparative Study between Palestinian and Jordanian Labor Law. Al-Quds Open University Journal for Human and Social Research, 42(2), 145–174.

الابحاث المنشورة والمجلات :

بخش ، فراس :الحدود الموضوعية للمسؤولية التأديبية للعامل ، كلية القانون الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق."https://www.iasj.net/iasj?func.

قرارات المحاكم :

1.محكمة التمييز الاردنية في حكمها رقم تمييز حقوق 206/63 صفحة 327سنة 1963 المشار اليه في كتاب قانون العمل الاردني الصادر عن نقابة المحامين/عمان.

2.المحكمة الادارية العليا المصرية في حكمها الصادر بتاريخ 12/6/1971 في الطعن رقم 147.

التحديات الأمنية والتنموية في منطقة الساحل الإفريقي: الأسباب والحلول

Security and Development Challenges in the Sahel Region: Causes and Solutions

الباحث - عبد القادر الفرساوي

باحث متخصص في الاتصال والإعلام – حاصل على ماجستير في الاتصال والوسائط: الإبداع، المهنية وأسئلة المجتمع

المغرب

الملخص:

تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أكثر المناطق اضطرابا في العالم، حيث تواجه تحديات أمنية معقدة تتمثل في صعود الجماعات الإرهابية، مثل "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، وتصاعد النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية. تعاني هذه المنطقة من هشاشة المؤسسات السياسية، وضعف الحكومات المركزية، والاعتماد المفرط على التدخلات الدولية التي تفتقر أحيانًا إلى التنسيق والفعالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جذور الأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي، مع التركيز على التداخل بين العوامل السياسية، الجغرافية، والاجتماعية، التي تؤدي إلى تصاعد العنف وعدم الاستقرار. تستعرض الدراسة التدخلات الدولية والإقليمية، مثل عملية برخان ودور شركة فاغنر الروسية، مع تسليط الضوء على تأثيراتها على المنطقة. كما تناقش أهمية التنمية المستدامة والتعليم في تحقيق الأمن طويل الأمد. تقدم الدراسة توصيات عملية لتحسين استراتيجيات المواجهة، تجمع بين الحلول العسكرية والتنموية.

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي، الإرهاب، هشاشة الدولة، التدخل الدولي، التنمية المستدامة.

Abstract

The Sahel region of Africa is one of the most volatile areas in the world, grappling with complex security challenges, including the rise of terrorist groups such as the "Islamic State in the Greater Sahara" and the "Group for the Support of Islam and Muslims," escalating armed conflicts, and recurring military coups. The region suffers from fragile political institutions, weak central governments, and over-reliance on international interventions, which often lack coordination and effectiveness. This study aims to analyze the roots of the security crisis in the Sahel, focusing on the interplay between political, geographical, and social factors driving violence and instability. It examines international and regional interventions, such as Operation Barkhane and the role of Russia's Wagner Group, highlighting their impacts on the region. The study also

explores the role of sustainable development and education in achieving long-term security. Practical recommendations are provided to enhance counter-terrorism strategies by integrating military and developmental solutions .

Keywords: Sahel region, terrorism, state fragility, international intervention, sustainable development .

المقدمة :

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات أمنية وسياسية واجتماعية، جعلتها نموذجًا للتعقيد الجيوسياسي في العالم الحديث. تمتد المنطقة من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، وتضم دولًا مثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد. هذه الدول تشترك في مشكلات هيكلية تتعلق بهشاشة المؤسسات، ضعف الهوية الوطنية، والافتقار إلى استراتيجيات تنموية مستدامة. [مركز الإمارات للسياسات، "تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الأفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟"، 2024.]

مع تصاعد النشاط الإرهابي منذ عام 2012، أصبحت الجماعات المسلحة تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، مستغلة الفراغ الأمني الناتج عن الانقلابات المتكررة وسوء إدارة الموارد[تقرير الأمم المتحدة، "الأوضاع الإنسانية في الساحل"، 2023.]. وتشير التقارير إلى أنّ دول الساحل الإفريقي تعد من بين الأكثر تضررًا بالإرهاب عالميًا، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024.[فرانس 24، "ماكرون يعلن انتهاء عملية برخان"، france24.com.]

على الرغم من التدخلات الدولية، مثل عملية برخان التي قادتها فرنسا، إلّا أنّ غياب الاستراتيجيات الشاملة أدى إلى نتائج محدودة. مع انسحاب القوات الفرنسية ودخول لاعبين جدد، مثل شركة فاغنر الروسية، أصبحت المنطقة ميدانًا لتنافس دولي يزيد من تعقيد الأوضاع[تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، 2024.]. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في فهم الأسباب الجذرية للأزمات الأمنية، مع التركيز على التدخلات الدولية، هشاشة الحكومات، ودور التنمية المستدامة في معالجة الأزمة.

إشكالية الدراسة:

في ظل تصاعد التهديدات الأمنية وتفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية في الساحل الإفريقي، تواجه المنطقة تحديات تحول دون تحقيق الاستقرار والتنمية. الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمثل في:

"كيف يمكن مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بفعالية، مع مراعاة العوامل السياسية والجغرافية والاجتماعية المتشابكة"

أهداف الدراسة:

-1تحليل العوامل الجذرية للأزمة الأمنية في منطقة الساحل.

-2استعراض التدخلات الدولية والإقليمية وتقييم تأثيرها.

-3دراسة دور التعليم والتنمية في معالجة أسباب العنف وعدم الاستقرار.

-4تقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

أهمية الدراسة:

-1أهمية علميّة: تقديم تحليل شامل يدمج بين الأبعاد الأمنية والتنموية لمعالجة أزمة الساحل.

2- أهمية عمليّة: اقتراح استراتيجيات قابلة للتطبيق لمواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار.

3- أهمية إقليمية ودولية: المساهمة في فهم ديناميكيات الساحل وتأثيرها على الأمن العالمي.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث أزمة الساحل الإفريقي من جوانب مختلفة، أبرزها الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية. ونستعرض فيما يلي أبرز هذه الدراسات:

1- صعود الجماعات الإرهابية والتحديات الأمنية:

دراسة مركز الإمارات للسياسات (2024): تناولت الدراسة تصاعد النشاط المسلح المتطرف في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على الجماعات الإرهابية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وهي أكبر جماعة إرهابية في منطقة الساحل أعلنت عن نفسها عام 2017 بأمرٍ من تنظيم القاعدة الأم، و "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" الذي يخطط على المدى البعيد للسيطرة على الساحل الإفريقي و لمناطق عدة. وأشارت الدراسة إلى أنّ الفراغ الأمني هو الناتج عن ضعف الحكومات وأنّ الانقلابات العسكرية سهلت ترسيخ نفوذ هذه الجماعات.

- كتاب "بروس هوفمان" الإرهاب والسياسة الدولية:

قدّم الكتاب تحليلًا شاملًا لاستراتيجيات الجماعات الإرهابية، مع تطبيق مباشر على نشاط هذه الجماعات في الساحل الإفريقي، مسلطًا الضوء على كيفية استغلال الفقر والبطالة وضعف مستوى التحصيل العلمي لتجنيد الشباب.

2- التدخلات الدولية والإقليمية:

- تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (2024): أشار التقرير إلى أنّ دول الساحل الإفريقي أصبحت من بين أكثر المناطق تضررًا بالإرهاب عالميًا، نتيجة تراجع فاعلية التدخلات الدولية، مثل عملية برخان التي قادتها فرنسا.

- دراسة مركز ترينداز للبحوث والاستشارات: ركزت الدراسة على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، لكنها أشارت إلى أنّ غياب التنسيق بين القوى الدولية والإقليمية يزيد من تفاقم الأزمات.

3- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية:

- دراسة الأمم المتحدة حول التعليم في الساحل: أكدت الدراسة أنّ الأزمات الأمنية أدّت إلى تعطيل التعليم، ممّا أوجد جيلًا جديدًا من الشباب المحرومين من المهارات الحياتية، ما يزيد من احتمالية تجنيدهم بسهولة في الجماعات المسلحة.

- تحليل جان بيير أوليفييه دي ساردان (2015): تناول الباحث مفهوم "سجون النفوذ"، موضحًا كيف تؤثر الفساد والنخب السياسية في استدامة الأزمات في دول الساحل.

نقد الدراسات السابقة:

على الرغم من القيمة الكبيرة لهذه الدراسات، إلّا أنّ معظمها ركّز على جوانب محددة، مثل الإرهاب أو التدخل الدولي، دون تقديم رؤية شاملة تجمع بين العوامل الجغرافية، السياسية، والاجتماعية. كما أنّ الحلول المقترحة غالبًا ما تتسم بكونها قصيرة الأجل، أو تعتمد على التدخلات الخارجية دون التركيز الكافي على بناء القدرات الذاتية للدول المتضررة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج البحثية لتقديم تحليل شامل للأزمة الأمنية في الساحل الإفريقي:

1- المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة.

2- المنهج الاستقرائي: لاستنتاج الحلول الممكنة من خلال دراسة البيانات والظواهر الحالية.

3- المنهج المقارن: لمقارنة التدخلات الدولية في الساحل مع تجارب مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

4- المنهج التاريخي: لاستعراض التطوّر التاريخي للأزمة في الساحل، بما يشمل تأثير التركة الاستعمارية.

المبحث الأول

جذور الأزمة الأمنية فى منطقة الساحل

المطلب الأول

طبيعة الجماعات الإرهابية وأهدافها:

الجماعات الإرهابية التي تنشط في الساحل الإفريقي ليست مجرّد حركات مسلحة تقليدية، بل هي تنظيمات تتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع الظروف السياسية والجغرافية في المنطقة[بروس هوفمان، الإرهاب والسياسة الدولية، ترجمة عبد الوهاب علوي، دار الفكر العربي، 2018.]. ومن أبرز هذه الجماعات "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى"، الذي انبثق عن تنظيم داعش، و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"[دراسة مركز ترينديز للبحوث والاستشارات، "منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام".]، التي تمثل تحالفا بين عدة جماعات موالية لتنظيم القاعدة.

أهداف الجماعات الإرهابية:

1-السيطرة الجغرافية:

تهدف الجماعات الإرهابية إلى السيطرة على المناطق الريفية والنائية، حيث تضعف سلطة الحكومات المركزية[جان بيير أوليفييه دي ساردان، "سجون النفوذ: الاقتصاد السياسي في النيجر"، 2015.]، لتستخدم هذه المناطق كقواعد للتدريب والتخطيط وتنفيذ العمليات.

مثال: في عام 2020، تمكنت "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" من السيطرة على أجزاء واسعة من شمال مالي، حيث فرضت قوانينها الدينية وأدارت موارد محلية مثل الأسواق.[تقرير البنك الدولي، "تعزيز البنية التحتية في مناطق النزاع"، 2023.]

2-إضعاف الحكومات: تسعى الجماعات المسلحة إلى تقويض شرعية الحكومات المركزية من خلال شن هجمات تستهدف المؤسسات الرسمية، مثل مراكز الشرطة، والمعسكرات العسكرية.[دراسة مركز أفريقيا للبحوث، "تحليل دور التضاريس في الصراعات المسلحة"، 2022.]

مثال: هجوم عام 2022 على قاعدة عسكرية في بوركينا فاسو، الذي أسفر عن مقتل العشرات، وأدى إلى انسحاب القوات الحكومية من المنطقة.

3-تجنيد الشباب: تعمل الجماعات على استغلال الفقر والبطالة المنتشرة في المنطقة لتجنيد الشباب، من خلال تقديم وعود بتحسين أوضاعهم المعيشية أو حماية مجتمعاتهم.[منظمة الهجرة الدولية، "النزوح الداخلي في الساحل: أرقام وتحديات"، 2023.]

ومما يزيد من تعقيد المشهد، أنّ الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل، والتي يُقدَّر عددها بما يقارب ست عشرة حركة بين مالي وبوركينا فاسو وحدهما، لا تعمل بالضرورة بشكلٍ مستقل أو عشوائي، بل تكشف التحليلات الحديثة عن وجود روابط غير مباشرة بينها وبين جهات خارجية تستفيد من الفوضى لفرض توازنات معينة في المنطقة.

وتتفاوت أشكال هذا الارتباط بين تمويل مباشر عبر وسطاء محليين، أو تسهيلات لوجستية تمر عبر حدود رخوة، تُستغل لنقل العتاد والأشخاص. ويُعتقد أنّ بعض دول الجوار، مثل الجزائر، تشكّل نقاط عبور لهذه الشبكات بحكم الامتداد الجغرافي وصعوبة ضبط الحدود.

ويعزز هذه الفرضيات ما ورد في تقارير حديثة تؤكد أن بعض هذه الجماعات تستخدم كأدوات ضغط في سياق التنافس الجيوسياسي، مما يجعل من مسألة محاربتها رهينة بإرادات خارجية، أكثر منها مشروعًا وطنيًا مستقلًا لبناء الأمن والاستقرار الداخلي.[Global Terrorism Index 2025, Institute for Economics & Peace, March 2025, available at: https://tinyurl.com/52yy75bx]

لا تقتصر تداعيات النشاط المسلح المتطرّف على دول الساحل الخمس وحدها، بل تشير التقارير الميدانية إلى تمدده جنوبا نحو دول خليج غينيا، وعلى رأسها بنين وكوت ديفوار، حيث سُجّلت هجمات إرهابية على الشريط الحدودي الشمالي لكلا البلدين.

وتعد بوركينا فاسو نقطة الانطلاق الأساسية لهذا التمدد، إذ أصبحت مناطقها الحدودية مسرحا لتحركات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي وسّعت عملياتها من خلال فتح ممرات جديدة عبر الغابات والطرق الريفية نحو الجنوب.

ويحذر خبراء الأمن الإقليمي من أنّ ضعف التنسيق بين أجهزة الدول المجاورة، وعدم جاهزية بعض الجيوش لمواجهة التهديدات غير التقليدية، قد يجعل من هذه الدول أهدافًا جديدة لتحركات الجماعات المتطرفة، مما ينذر بتحول الأزمة من نزاع محلي إلى تهديد إقليمي شامل.

وفي مؤشر على توسع نطاق النشاط الإرهابي نحو الجنوب، شهدت دولة طوغو خلال عام 2024 تصاعدًا لافتًا للهجمات الجهادية، في سابقة لم تألفها البلاد بهذا الزخم من قبل.

فقد سجلت الدولة عشر هجمات إرهابية أودت بحياة اثنين وخمسين شخصًا، وهو أعلى عدد من الوفيات المرتبطة بالإرهاب تشهده طوغو منذ سنوات. وقد نُسبت أربع من هذه الهجمات إلى "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، التي وسعت مجال عملياتها من شمال بوركينا فاسو إلى الحدود الشمالية لطوغو.

وتشير التقارير إلى أنّ الجماعة تسعى إلى فتح ممر جديد نحو خليج غينيا، بما يُتيح لها إعادة التموضع الاستراتيجي وتوسيع مجال نفوذها. وفي هذا السياق، وقع أعنف هجوم في أكتوبر 2024، حين استهدفت الجماعة دورية عسكرية مشتركة قرب الحدود، ما أدى إلى مقتل تسعة جنود وعشرة مدنيين، في حادثة هزّت الرأي العام الوطني.

الاستراتيجيات والتكتيكات

- استغلال الموارد المحلية: تعتمد الجماعات الإرهابية على تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والاستيلاء على الموارد الطبيعية مثل الذهب في مالي والنيجر.[صحيفة الغارديان، "الأزمات المناخية وتداعياتها في أفريقيا"، 2024.]

- التواصل مع السكان المحليين: تسعى الجماعات لكسب دعم المجتمعات المحلية عبر تقديم الخدمات التي تعجز الحكومات عن توفيرها، مثل الحماية الأمنية أو توزيع الإمدادات الغذائية.[وكالة الأنباء العالمية، "تصاعد النزاعات العرقية وتأثيرها على الأمن في الساحل"، 2023.]

أسباب صعود الجماعات الإرهابية

1-الفراغ الأمني

الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة بين عامي 2020 و2023 أضعفت الحكومات المركزية، مما خلق فراغًا أمنيًا استغلته الجماعات الإرهابية لتوسيع نفوذها.

- مثال: في مالي، بعد الانقلابين المتتاليين عامي 2020 و2021، تراجعت سيطرة الحكومة على شمال البلاد، مما سمح للجماعات الإرهابية بالتمدد.

2- ضعف الحوكمة:

تعاني دول الساحل من ضعف في إدارة الموارد، وغياب سياسات فعّالة لتقديم الخدمات العامة، ممّا يجعل السكان يشعرون بالإحباط تجاه حكوماتهم.

-إحصائية: تقرير الأمم المتحدة لعام 2023 أشار إلى أنّ 80% من سكان الريف في مالي لا يحصلون على خدمات تعليمية أو صحية مناسبة، ما يجعلهم عرضة لاستقطاب الجماعات الإرهابية.

3- العلاقات العابرة للحدود:

تتمتع الجماعات الإرهابية بصلات قوية مع شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل عبر الحدود، مثل تهريب المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر الساحل الإفريقي.

- مثال: في النيجر، يتم استخدام المناطق الحدودية لنقل المخدرات مقابل أموال تُموّل بها العمليات الإرهابية.

4- استخدام التكنولوجيا:

مع تطور وسائل الاتصال، أصبحت الجماعات المسلحة تستخدم التكنولوجيا بشكلٍ متزايد لنشر دعاياتها واستقطاب المجندين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

-مثال: في عام 2022، أطلقت "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" حملة على الإنترنت تستهدف الشباب في المدن الكبرى، وركزت على الخطاب الديني والاجتماعي.

غير أنّ هذه الجماعات، رغم قدرتها على فرض السيطرة الجغرافية، تظهر محدودية كبيرة في إدارة المناطق التي تخضع لنفوذها. فهي تفتقر إلى رؤية تنظيمية أو خدماتية شاملة، ولا تمتلك هياكل مؤسسية فعالة، بل تعتمد غالبًا على الترهيب وفرض الأتاوات لضمان الخضوع.

وتشير شهادات من سكان المناطق التي خضعت للجماعات الإرهابية في شمال مالي وبوركينا فاسو إلى أنّ الأمن الذي توفره هذه الجماعات هش وقائم على الخوف، وليس على الاستقرار الحقيقي. كما أنّ محاولات تطبيق "أنظمة الشريعة" غالبًا ما تنحرف نحو ممارسات تعسفية تفتقر إلى أي بعد فقهي راسخ أو مرجعية موحدة، مما يعمّق مشاعر التذمّر بين السكان ويُضعف شرعية هذه الجماعات حتى في المناطق التي تُسيطر عليها فعليًا.[مركز الإمارات للسياسات، "تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الأفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟"، 2024.]

المطلب الثاني: العوامل الجغرافية والسياسية المساهمة في تفاقم الأزمة

التحديات الجغرافية:

1- التضاريس الوعرة

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بجغرافيتها القاسية التي تمتد من السافانا في الجنوب إلى الصحراء الكبرى في الشمال. هذه التضاريس تُعقد الجهود الأمنية وتمنح الجماعات الإرهابية ميزة استراتيجية:

- الملاذات الآمنة: تُستخدم الكهوف والتلال النائية كقواعد للتدريب وإطلاق الهجمات.

مثال: "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" يستخدم مناطق جبلية في شمال النيجر كمراكز لعملياته.[مركز الإمارات للسياسات، "تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الأفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟"، 2024.]

- صعوبة التنقل للقوات الأمنية: غياب شبكات النقل الحديثة يجعل استجابة القوات الحكومية بطيئة، مما يتيح للجماعات الإرهابية التحرك بحرية.[تقرير الأمم المتحدة حول التضاريس الجغرافية في الساحل، 2023.]

2- المناخ القاسي:

يعد المناخ القاسي، بما في ذلك الحرارة المرتفعة والجفاف المستمر، عاملًا إضافيًا يعقّد الأوضاع:

- تأثير المناخ على السكان:

يؤدي الجفاف إلى نزوح السكان من المناطق المتضرّرة، ممّا يخلق أزمات إنسانية تستغل من قبل الجماعات المسلحة لتجنيد النازحين.[دراسة البنك الدولي، "تأثير المناخ على الأمن الغذائي في الساحل"، 2022.]

- إضعاف الزراعة: يُسهم تدهور الأراضي الزراعية في ارتفاع معدلات الفقر، ممّا يزيد من هشاشة المجتمعات أمام الاستقطاب الإرهابي.[فرانس 24، "التحديات المناخية تزيد الأزمات في الساحل"، france24.com.]

العوامل السياسية:

1- الإرث الاستعماري

تركت الحقبة الاستعمارية الأوروبية، خاصة الفرنسية، آثارًا عميقة على دول الساحل، أبرزها:

- الحدود المصطنعة: رسمت الحدود الاستعمارية دون مراعاة التكوين العرقي والثقافي للمجتمعات، ممّا أدّى إلى نشوء نزاعات داخلية وصراعات بين القبائل.[بروس هوفمان، الإرهاب والسياسة الدولية، ترجمة عبد الوهاب علوي، دار الفكر العربي، 2018.]

- ضعف مؤسسات الدولة: عند الاستقلال، ورثت هذه الدول مؤسّسات ضعيفة غير قادرة على تقديم الخدمات أو إدارة الموارد بكفاءة.[جان بيير أوليفييه دي ساردان، "سجون النفوذ: الاقتصاد السياسي في النيجر"، 2015.]

2- الانقلابات العسكرية:

شهدت دول الساحل سلسلة من الانقلابات بين عامي 2020 و2023، حيث استغل الضباط العسكريون حالة الإحباط الشعبي للاستيلاء على السلطة. ومع ذلك، فإن هذه الانقلابات فشلت في تحقيق الأمن، ولم تتمكن الحكومات العسكرية من استعادة السيطرة على المناطق الخارجة عن القانون.[وكالة الأنباء الفرنسية، "الانقلابات العسكرية وتداعياتها في الساحل"، 2023.]

- أُضعفت الشرعية الدولية: أدى عزل الحكومات المدنية إلى تراجع دعم المجتمع الدولي، ممّا زاد من عزلة هذه الدول.[مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام".]

ويعد المشهد في النيجر نموذجًا حيًّا لفشل الحكم العسكري في إحلال الأمن والاستقرار، إذ سجلت البلاد خلال عام 2024 ارتفاعًا غير مسبوق في العمليات الإرهابية والوفيات الناجمة عنها، وذلك عقب الانقلاب الذي شهدته في يوليو 2023.

فقد ارتفع عدد الهجمات الإرهابية من 62 عملية عام 2023 إلى 101 عملية عام 2024، بينما تضاعف عدد القتلى تقريبًا ليصل إلى 930 حالة وفاة، وهو ما جعل النيجر تتصدر قائمة الدول الأكثر تدهورًا في مؤشر الإرهاب العالمي.

ويعزى هذا التدهور إلى عدّة عوامل متشابكة، أبرزها الفراغ الأمني الناتج عن الاضطرابات السياسية، وسحب القوات الأمريكية في أغسطس 2024، ممّا سمح للجماعات الإرهابية، وعلى رأسها "داعش" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، بتكثيف عملياتها وتعزيز وجودها في المناطق الحدودية، في غياب استراتيجية وطنية فعالة.[مؤشر الإرهاب العالمي 2025، معهد الاقتصاد والسلام، مارس 2025.]

3- غياب الحوكمة الرشيدة:

- الفساد السياسي: تعاني الحكومات في الساحل من انتشار الفساد، حيث تُستخدم الموارد العامة لخدمة النخب السياسية بدلًا من تحسين معيشة السكان.

- إحصائية: وفقًا لتقرير الشفافية الدولية لعام 2022، تُصنّف مالي والنيجر من بين أكثر الدول فسادًا في العالم.[منظمة الشفافية الدولية، تقرير 2022 حول الفساد في الساحل.]

- ضعف سيادة القانون: في العديد من المناطق لا تملك الحكومات السيطرة الفعلية، ممّا يشجع الجماعات الإرهابية على ملئ هذا الفراغ.[تقرير مؤشر سيادة القانون العالمي، 2023.]

تأثير العوامل الجغرافية والسياسية على الأمن:

1- تفاقم النزاعات المحلية: أدّى ضعف الدولة والانقسامات العرقية إلى تغذية النزاعات بين القبائل، ممّا خلق بيئة ملائمة للجماعات المسلحة.

- مثال: النزاعات بين الطوارق والفولاني في مالي، التي تستغلها الجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد من الطرفين.[دراسة مركز تريندز، "النزاعات العرقية في الساحل"، 2024.]

2- زيادة الاعتماد على التدخلات الخارجية: بسبب ضعف الحكومات، أصبحت دول الساحل تعتمد بشكلٍ مفرط على التدخلات الدولية لمواجهة التحديات الأمنية.[وكالة الأنباء المغربية، "الساحل الأفريقي بين التدخلات الدولية والحلول المحلية"، 2023.]

3- الهجرة والنزوح الداخلي: العوامل الجغرافية والسياسية تنتج موجات كبيرة من اللاجئين، ممّا يخلق أزمات إنسانية تضعف استقرار المنطقة.[تقرير الأمم المتحدة حول النزوح الداخلي في الساحل، 2023.]

المبحث الثاني: سبل المواجهة والتدخلات الخارجية

المطلب الأول: الجماعات الإرهابية وأهدافها

1- عملية برخان: دراسة حالة

أطلقت عملية برخان الفرنسية في أغسطس 2014 بهدف مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، مستهدفة الجماعات الإرهابية مثل "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين". [فرانس 24، "ماكرون يعلن انتهاء عملية برخان"، france24.com.]

رغم النجاحات التكتيكية التي حققتها برخان، مثل القضاء على بعض قيادات الجماعات الإرهابية، إلّا أنها عانت من تحديات هيكلية:

- غياب دعم المجتمعات المحلية: أدى الاعتماد على العمليات العسكرية فقط دون مراعاة احتياجات السكان إلى تصاعد الغضب الشعبي، ما جعل السكان يرون التدخل الفرنسي بمثابة استعمار جديد.[تقرير مركز الإمارات للسياسات، "الوجود الفرنسي في الساحل"، 2024.]

- ارتفاع الخسائر البشرية والمالية: فقدت فرنسا دعم شعبها مع تصاعد أعداد القتلى في صفوف جنودها، وبلغت تكلفة العملية مليارات الدولارات دون تحقيق استقرار دائم.[وكالة الأنباء الفرنسية، "تكلفة العمليات العسكرية في الساحل"، 2023.]

نهاية برخان: في نوفمبر 2022، أعلنت فرنسا إنهاء العملية نتيجة لتدهور العلاقات مع الحكومات الأفريقية، خاصة مالي، التي اتهمت فرنسا بالتدخل في شؤونها الداخلية.[مركز تريندز للبحوث والاستشارات، "تحليل العلاقات الفرنسية-الأفريقية"، 2024.]

لكن انسحاب فرنسا من عملية برخان لا يعني تخلّيها عن مصالحها في المنطقة، بل على العكس، فقد أعادت توجيه استراتيجيتها نحو أشكال غير مباشرة من النفوذ، تمزج بين المصالح الاقتصادية والعسكرية. وفي ظل الفوضى الأمنية التي تعيشها دول الساحل، وجدت باريس فرصًا لتصريف فائض ترسانتها العسكرية، خاصة الطائرات القديمة والمعدات التي لم تعد مطلوبة في الأسواق الأوروبية أو الأطلسية، مما حوّل دول الساحل إلى أسواق اضطرارية لسلاح فقد قيمته الإستراتيجية في موطنه الأصلي.

هذه التحركات تعكس عقلية المستعمر المستفيد، الذي يطوّع الصراعات من أجل إنعاش اقتصاده، مستفيدًا من حاجة الأنظمة العسكرية الهشة في المنطقة إلى الدعم، ولو على حساب الاستقرار الحقيقي. وبدل أن تكون فرنسا شريكًا في التنمية والحلول المستدامة، بات يُنظر إليها من قِبل قطاعات واسعة من المجتمعات المحلية كمستفيدٍ أول من استمرار الأزمات، وهو ما ساهم في تآكل صورتها وتفاقم الغضب الشعبي تجاه وجودها السابق والحالي في إفريقيا[معهد الاقتصاد والسلام، تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، 2025.].

2-ظهور شركة فاغنر الروسية:

مع انسحاب فرنسا، بدأت شركة فاغنر الروسية ملء الفراغ الأمني في مالي ودول أخرى بالساحل.

دور فاغنر:

- تقديم الدعم العسكري مقابل امتيازات اقتصادية، مثل استغلال المناجم والموارد الطبيعية.[وكالة رويترز، "ظهور فاغنر في مالي: النفوذ الروسي يتوسع"، 2023.]

- تعزيز النفوذ الروسي في الساحل على حساب القوى الغربية.[دراسة مركز أفريقيا للبحوث، "التدخلات الروسية في الساحل"، 2023.]

في خضم هذه الديناميات المتغيرة، أصبحت منطقة الساحل محور صراع متعدد الأبعاد بين قوى دولية كبرى، أبرزها فرنسا، روسيا، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية. هذا الصراع لا يُترجم فقط في شكل قواعد عسكرية أو اتفاقيات تعاون أمني، بل يتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا، تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع الأجندات الاستراتيجية.

وقد بدأ هذا التنافس فعليًا منذ سنوات في الجزائر، ثم امتدّ إلى مالي وليبيا، وها هو يتجذر اليوم في دول الساحل تحت غطاء "مكافحة الإرهاب". لكن الملاحَظ أنّ الغاية الاقتصادية تظل حاضرة في الخلفية، إذ تُوظَّف حملات التدخل تحت ذرائع إنسانية أو أمنية لتمرير مشاريع استغلال الموارد، وتثبيت موطئ قدم في فضاء جيوستراتيجي أصبح محط أنظار الجميع.

ومع دخول كل طرف بأجندته الخاصة، بات من الصعب بلورة رؤية منسجمة، ممّا جعل من الساحل مسرحا لتضارب الإرادات الدولية، بدل أن يكون ساحة لتكامل الجهود التنموية والأمنية.[معهد الاقتصاد والسلام، تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، 2025.]

التداعيات:

1- تعميق التوترات الجيوسياسية: أدّى الوجود الروسي إلى خلق تنافس دولي بين روسيا والدول الغربية، ممّا زاد تعقيد الأوضاع في المنطقة.[صحيفة الغارديان، "صراع النفوذ في الساحل"، 2024.]

2- ضعف التنسيق الدولي: تراجع التعاون بين القوى الكبرى، ممّا أضعف فعالية الجهود الأمنية.[تقرير الأمم المتحدة حول التنسيق الأمني في الساحل، 2023.]

3-دور الأمم المتحدة:

تعد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) أحد أكبر التدخلات الأممية في الساحل.

وفي سياق التحولات الدولية المؤثرة على الأمن في منطقة الساحل، شكّل انسحاب القوات الأمريكية من النيجر في أغسطس 2024 تطورًا استراتيجيا بالغ الخطورة، إذ نتج عنه فراغ استخباراتي ولوجستي لم تستطع السلطات النيجرية تعويضه.

وقد كانت القواعد الأمريكية، لا سيما قاعدة الطائرات المسيرة في أغاديز، تمثل ركيزة أساسية في تتبع تحركات الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى، وتوفير معلومات دقيقة دعمت جهود مكافحة التمرد.

لكن بانسحاب هذه القوات، تضاعفت قدرة "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" على التحرك والتوسع، خاصة في المناطق الحدودية، ما ساهم في الارتفاع غير المسبوق للهجمات والوفيات في النيجر عام 2024.

وتشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي إلى أنّ أكثر من نصف ضحايا الهجمات في النيجر خلال ذلك العام كانوا من العسكريين، وهو ما يعكس هشاشة الوضع الأمني في ظل غياب دعم خارجي منظم.

- الإيجابيات:

- ساعدت في حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية.[تقرير بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، 2023.]

- السلبيات:

- تفتقر البعثة إلى الموارد الكافية، مما قلل من قدرتها على تحقيق الاستقرار الأمني.[مركز الدراسات الأممية، "التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام"، 2024.]

المطلب الثاني: العوامل الجغرافية والسياسية المساهمة في تفاقم الأزمة

1- مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel)

تأسست مجموعة دول الساحل الخمس عام 2014 لتعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة الإرهاب وتحقيق التنمية.

- إنجازات المجموعة:

- إنشاء قوة عسكرية مشتركة مكونة من 5000 جندي.[دراسة حول مجموعة دول الساحل الخمس، 2023.]

- تنسيق العمليات العسكرية بين الدول الأعضاء.

- التحديات:

- نقص التمويل: تعتمد المجموعة على الدعم الدولي، لكنها لم تحصل على التمويل اللازم.[تقرير الاتحاد الأفريقي، "التحديات المالية للعمل العسكري في الساحل"، 2023.]

- ضعف التنسيق الداخلي: تواجه الدول الأعضاء صعوبات في تنفيذ العمليات المشتركة بسبب نقص الموارد والبنية التحتية.[مركز الدراسات الإقليمية، "التحديات البنيوية في G5"،2023 .]

وفي محاولة للبحث عن بدائل إقليمية، أعلنت كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر في أعقاب انسحابها من مجموعة الإيكواس عن تشكيل قوة عسكرية مشتركة قوامها خمسة آلاف جندي.

ورغم ما يبدو على هذه المبادرة من رغبة في تعزيز السيادة الأمنية لدول الساحل، إلّا أنّها تصطدم بعدّة عقبات موضوعية، من أبرزها محدودية التنسيق مع باقي دول القارة، وغياب الرؤية الشاملة التي تجمع بين الحلول الأمنية والسياسية والتنموية.

ويحذر تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي" من أنّ هذه المبادرات قد تظل ذات أثر جزئي إذا لم تُدمج في استراتيجية إفريقية موحدة، تشمل دول شمال القارة، وتستند إلى تنسيق وثيق مع المجتمع الدولي. كما أنّ تضارب المصالح بين القوى الإقليمية والدولية، وتنامي الأطماع في موارد المنطقة، يجعلان من فرص نجاح هذه المبادرات رهينة بإرادات خارجية يصعب توحيدها في الأمد القريب.[مؤشر الإرهاب العالمي 2025، معهد الاقتصاد والسلام، مارس 2025.]

2- الاتحاد الأفريقي:

رغم أنّ الاتحاد الإفريقي يلعب دورًا محدودًا نسبيًا في منطقة الساحل، إلّا أنه يوفر دعمًا سياسيًا واستراتيجيًا:

- مبادرات الاتحاد:

- دعم الحوار السياسي بين الفصائل المختلفة.[وكالة الأنباء المغربية، "الاتحاد الأفريقي وجهوده في الساحل"، 2024.]

- تقديم رؤى للتنمية المستدامة.

- التحديات:

- ضعف الموارد المالية والبشرية، ممّا يحد من قدرته على التدخل الفعال.[دراسة حول دور الاتحاد الأفريقي في الساحل، 2023.]

تحليل شامل للتدخلات الدولية والإقليمية:

1- تكرار الأخطاء: تظهر التدخلات السابقة أنّ التركيز على الحلول العسكرية وحدها يؤدي إلى نجاحات قصيرة الأمد دون معالجة جذور الأزمة.

2- أهمية التنسيق الدولي: غياب التنسيق بين القوى الدولية والإقليمية يؤدي إلى تداخل الأجندات وإضعاف الفعالية.

3- ضرورة دمج الأمن والتنمية: تشير التجارب إلى أنّ النجاح في الساحل يتطلب الجمع بين التدخلات الأمنية والسياسات التنموية.

المبحث الثالث:

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

المطلب الأول:

الجماعات الإرهابية وأهدافها

1- تعطيل التعليم

التعليم هو أحد أكبر الضحايا للأزمات الأمنية في منطقة الساحل. أدّى تصاعد النشاط الإرهابي والنزاعات المسلحة إلى إغلاق آلاف المدارس:

- إحصائيات: تشير تقارير اليونيسف لعام 2023 إلى أنّ أكثر من 10,000 مدرسة أغلقت في مالي والنيجر وبوركينا فاسو بسبب الهجمات الإرهابية أو النزوح القسري للسكان[تقرير اليونيسف، "تعطيل التعليم في منطقة الساحل"، 2023.].

- العواقب بعيدة المدى:

- جيل محروم من التعليم: أدى ذلك إلى وجود جيل جديد يفتقر إلى المهارات الأساسية، ممّا يعوق التنمية الاقتصادية.[تقرير البنك الدولي، "الأثر الاجتماعي لإغلاق المدارس في مناطق النزاع"، 2023.]

- تزايد الانضمام للجماعات الإرهابية: وجدت الجماعات المسلحة في هؤلاء الشباب المحرومين من التعليم أرضًا خصبة للتجنيد.[دراسة حول تجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية، مركز ترينذز، 2023.]

2- أزمة البطالة:

البطالة هي التحدي الاجتماعي الأكبر في منطقة الساحل، حيث تعاني الدول من نقص كبير في الوظائف وفرص العمل:

-إحصائيات: وفقًا للبنك الدولي، تصل معدلات البطالة في بعض مناطق الساحل إلى أكثر من 30%، مع ارتفاع بين الشباب.[تقرير البنك الدولي، "البطالة في الساحل الأفريقي"، 2023.]

- دور البطالة في زعزعة الأمن:

- تعد البطالة عاملًا رئيسيًا يدفع الشباب للانضمام إلى الجماعات الإرهابية أو الدخول في شبكات الجريمة المنظمة.[مركز الدراسات الأفريقية، "دور البطالة في النزاعات المسلحة"، 2023.]

- مثال: في بوركينا فاسو، كشفت تقارير أممية أنّ 60% من المنضمين للجماعات المسلحة هم من العاطلين عن العمل.[تقرير الأمم المتحدة، "البطالة وعلاقتها بالجماعات الإرهابية"، 2023.]

3- هجرة العقول:

تعاني المنطقة أيضًا من هجرة الكفاءات بسبب انعدام الأمن ونقص الفرص، ممّا يضعف إمكانات التنمية البشرية.

- التأثيرات السلبية:

- نقص في الكوادر المؤهلة لإعادة بناء المؤسسات.[دراسة حول هجرة الكفاءات في الساحل، 2024.]

- تعزيز الاعتماد على المعونات الدولية.[مركز الدراسات الاقتصادية، "تأثير هجرة العقول على التنمية"، 2023.]

المطلب الثاني: العوامل الجغرافية والسياسية المساهمة في تفاقم الأزمة

1- إصلاح التعليم:

التعليم هو حجر الأساس لأي استراتيجية تنموية ناجحة في الساحل:

- مقترحات:

- بناء مدارس آمنة: إنشاء مدارس محمية في المناطق الريفية والنائية لتجنب الهجمات.[تقرير اليونسكو، "إصلاح التعليم في مناطق النزاع"، 2023.]

- برامج تعليمية مهنية: تقديم برامج تدريبية تركز على المهارات الفنية والمهنية لتأهيل الشباب للعمل في قطاعات مختلفة.[دراسة حول التعليم المهني في دول الساحل، 2023.]

- دور المرأة في التعليم: تعزيز دور المرأة في التعليم، حيث أثبتت الدراسات أنّ تعليم الفتيات يقلل من معدلات الفقر ويعزز الاستقرار الاجتماعي.[تقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة، "دور تعليم الفتيات في الاستقرار الاجتماعي"، 2024.]

2- تحسين البنية التحتية:

البنية التحتية المتدهورة تزيد من عزل المناطق الريفية وتعرقل التنمية:

- مقترحات:

- تطوير شبكات النقل: تحسين الطرق والسكك الحديدية لربط المناطق النائية بالمراكز الاقتصادية.[دراسة البنك الدولي، "تحسين البنية التحتية في دول الساحل"، 2023]

- توفير الطاقة: الاستثمار في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة لتوفير الكهرباء للمجتمعات المعزولة.[دراسة حول الطاقة المتجددة في الساحل الأفريقي، 2023.]

3- دعم الاقتصاد المحلي:

- الزراعة:

- الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل في معظم دول الساحل، لكنها تعاني من الإهمال وقلة الموارد.[تقرير الأمم المتحدة، "الزراعة وأهميتها في دول الساحل"، 2023.]

- مقترح: إدخال تقنيات زراعية حديثة لتحسين الإنتاجية ومواجهة تأثيرات تغير المناخ.[دراسة حول تقنيات الزراعة الحديثة في أفريقيا، 2023.]

- التجارة الإقليمية:

- مبادرات مثل مبادرة المغرب لتعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي يمكن أن توفر منفذًا جديدًا للتجارة الدولية، ممّا يعزز التنمية الاقتصادية.[وكالة الأنباء المغربية، "مبادرات تعزيز التجارة في الساحل"، 2023.]

إلى جانب الزراعة والتجارة، تُمثّل مناجم الذهب الحرفية موردًا اقتصاديًا بالغ الحساسية، إذ باتت في السنوات الأخيرة مصدرًا رئيسيًا لتمويل الجماعات الإرهابية، التي وسّعت نطاق سيطرتها على المناطق الغنية بالمعدن الأصفر، خصوصًا في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ولا تكتفي هذه الجماعات باستخراج الذهب أو تهريبه، بل تقوم بفرض ضرائب على العمّال المحليين، وتأمين الحماية لتجار الذهب مقابل حصص مالية، ما يُحوّل هذا القطاع غير المنظَّم إلى شريان تمويلي مستقر ومستمر. وقد دفعت هذه الظاهرة السلطات في بوركينا فاسو إلى إغلاق عدد من مواقع الذهب الحرفية سنة 2022، في محاولة لتقييد وصول التنظيمات الجهادية إلى الأموال، لكن غياب السيطرة الحكومية الكاملة يجعل هذه الإجراءات محدودة الفعالية.

ويؤكد تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2025 أنّ هناك ترابطًا مباشرًا بين توزّع مناجم الذهب في دول الساحل وشراسة الهجمات الإرهابية في تلك المناطق، مما يستدعي التفكير في آليات أكثر عمقًا لربط الأمن بالتنمية العادلة والمستدامة.[مؤشر الإرهاب العالمي 2025، معهد الاقتصاد والسلام، مارس 2025.]

4- الاستثمار في البشر:

- الصحة: تعزيز أنظمة الرعاية الصحية لتحسين جودة الحياة وتقليل الوفيات الناتجة عن الأمراض القابلة للعلاج.[منظمة الصحة العالمية، "تحديات الصحة في الساحل"، 2024.]

- التمكين الاقتصادي: تقديم برامج دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال بين الشباب.[دراسة حول التمكين الاقتصادي في دول الساحل، 2024.]

تحليل شامل:

1- الفجوة بين الأمن والتنمية: تشير الأوضاع في الساحل إلى أنّ الأمن وحده لا يكفي لتحقيق الاستقرار. التعليم، الصحة، والبنية التحتية يجب أن تكون جزءًا من أي خطة طويلة الأمد.

2- أهمية الحلول المتكاملة: من خلال دمج التنمية المستدامة مع الجهود الأمنية، يمكن معالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

النتائج:

1- تصاعد التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل

تظهر منطقة الساحل الإفريقي كنموذج للتحديات الأمنية المتفاقمة، حيث استغلت الجماعات الإرهابية الفراغ الأمني وضعف المؤسسات لتعزيز نفوذها. وقد أظهرت الدراسة أنّ هذه الجماعات تستفيد من الظروف الجغرافية والسياسية المعقدة التي تميز المنطقة.[تقرير الأمم المتحدة، "تصاعد الإرهاب في منطقة الساحل"، 2023.]

2- فشل التدخلات العسكرية وحدها في تحقيق الاستقرار:

أثبتت التدخلات العسكرية، مثل عملية برخان الفرنسية، محدودية تأثيرها طويل الأمد بسبب افتقارها لاستراتيجيات تنموية موازية. وأدّى الاعتماد على القوة العسكرية فقط إلى زيادة الغضب الشعبي وزعزعة الثقة بالقوى الأجنبية.[دراسة حول عملية برخان، مركز ترينديز للبحوث، 2023.]

3- أزمة الحوكمة والتنمية في المنطقة:

تظهر هشاشة المؤسسات السياسية وعدم قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية مدى الارتباط بين غياب التنمية وتفاقم الأزمات الأمنية. كما أنّ الفساد وسوء الإدارة يزيدان من ضعف الدولة ويعقد الجهود الإقليمية والدولية.[منظمة الشفافية الدولية، "أزمة الحوكمة في الساحل"، 2024.]

4- أهمية الحلول الشاملة:

الجمع بين التنمية المستدامة والجهود الأمنية يعد العامل الأساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. كما أنّ التعاون الإقليمي بين دول الساحل والدول المجاورة مثل المغرب يمكن أن يكون مفتاحا لتعزيز الاستقرار والتنمية.[مركز الإمارات للسياسات، "دور التعاون الإقليمي في استقرار الساحل"، 2024.]

التوصيات:

1- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

- دعم مبادرات مثل مجموعة دول الساحل الخمس وتوسيع نطاقها ليشمل مشاريع تنموية مشتركة.[تقرير حول مجموعة دول الساحل الخمس، 2023.]

- تشجيع التنسيق بين القوى الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) لتجنب تنازع المصالح وتعزيز الجهود المشتركة.[دراسة حول التنسيق الدولي في الساحل، مركز أفريقيا للبحوث، 2023.]

2- إطلاق برامج شاملة للتنمية المستدامة:

- تحسين البنية التحتية في دول الساحل، بما في ذلك الطرق وشبكات النقل والكهرباء.[البنك الدولي، "أهمية البنية التحتية للتنمية في الساحل"، 2024.]

- الاستثمار في الزراعة والطاقة المتجددة لتحسين الاقتصاد المحلي ومكافحة الفقر.[دراسة حول الاستثمار في الزراعة والطاقة في الساحل، 2023.]

3- تعزيز التعليم والتدريب المهني:

- تطوير مناهج تعليمية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي.[اليونسكو، "إصلاح التعليم في مناطق النزاع"، 2023.]

- توفير فرص تعليمية للشباب في المناطق النائية لتقليل احتمالات تجنيدهم في الجماعات الإرهابية.[دراسة حول التعليم المهني في أفريقيا، 2024.]

4- محاربة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة:

- تطبيق سياسات شفّافة لإدارة الموارد العامة وتحسين تقديم الخدمات.[تقرير الشفافية الدولية حول مكافحة الفساد في الساحل، 2023.]

- تقوية مؤسسات الدولة لضمان تحقيق سيادة القانون.[دراسة حول تقوية الحوكمة الرشيدة، مركز الدراسات الأفريقية، 2024.]

- سن تشريعات حازمة لمراقبة استغلال الموارد الطبيعية، وخاصّة الذهب، ومنع تحويلها إلى أدوات تمويل للإرهاب.

5- تشجيع مبادرات مشابهة لمبادرة المغرب:

- بناء شراكات جديدة لتمكين دول الساحل من الوصول إلى الأسواق العالمية.[وكالة الأنباء المغربية، "مبادرات المغرب لدعم دول الساحل"، 2023.]

- توسيع نطاق المبادرات الإقليمية التي تركز على تحسين البنية التحتية وتعزيز التجارة الإقليمية.[دراسة حول تعزيز التجارة الإقليمية في الساحل، 2024.]

- دعم مبادرات الربط الطرقي والطاقة والنقل البري بين المغرب ودول الساحل لتقوية الروابط الاقتصادية والأمنية.

اعتبار هذا النموذج فرصة لتعزيز التكامل الإقليمي وإعادة رسم خرائط التعاون الإفريقي/ الإفريقي بعيدًا عن الوصاية الأجنبية.[دراسة مركز الإمارات للسياسات، "المغرب والساحل: نموذج جديد للتكامل الإفريقي"، 2024.]

الخاتمة:

تعد منطقة الساحل الإفريقي اليوم من أكثر المناطق الجغرافية اضطرابًا وتحدّيًا على المستويين الأمني والإنساني، إذ تُجسّد حالة نموذجية للتداخل المعقّد بين الإرهاب وهشاشة الدولة، التدخلات الدولية، وفشل السياسات التنموية. وقد أبرزت هذه الدراسة أنّ الجماعات الإرهابية نجحت في التغلغل داخل الفراغات الأمنية والاجتماعية، مستفيدة من التضاريس الوعرة، وضعف الحكومات، والانقسامات العرقية، ومحدودية الحضور الدولي الفعّال.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الإقليمية والدولية، فإنّ الاعتماد على المقاربات العسكرية وحدها أثبت محدوديته، لا سيّما في ظل انسحاب بعض القوى التقليدية مثل فرنسا والولايات المتحدة، وظهور لاعبين جدد مثل شركة فاغنر الروسية، ممّا زاد من تعقيد المشهد وتوسيع دائرة التنافس الجيوسياسي على حساب الاستقرار المحلي.

إنّ تفاقم العنف في دول مثل بوركينا فاسو والنيجر وامتداده جنوبًا نحو دول خليج غينيا، يشير إلى ضرورة إعادة التفكير في نماذج التدخل القائمة، والتركيز على مقاربة شاملة تدمج الأمن بالتنمية، وتربط محاربة الإرهاب بإصلاح التعليم، وبناء الحوكمة الرشيدة، وتفعيل التعاون الإفريقي- الإفريقي بعيدًا عن منطق الوصاية.

وإذا كانت بعض المبادرات الإقليمية، مثل مبادرة المغرب الرامية إلى ربط دول الساحل بالمحيط الأطلسي، تُقدّم نموذجًا بديلًا للتنمية القائمة على الشراكة والربح المتبادل، فإنّ البناء على هذه النماذج ودعمها دوليًا قد يشكّل ركيزة لمستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا في المنطقة.

إنّ تحقيق الاستقرار في الساحل الإفريقي لا يمكن أن يكون نتاج قوة السلاح وحدها، بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ورؤية استراتيجية طويلة المدى، تشترك فيها المجتمعات المحلية، وتسندها شراكات عادلة، وتوجّهها مقاربة متكاملة تعالج جذور الأزمة لا فقط مظاهرها.

قائمة المراجع :

1-مركز الإمارات للسياسات، "تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الأفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟"، 2024.

2-تقرير الأمم المتحدة، "تصاعد الإرهاب في منطقة الساحل"، 2023.

3-دراسة البنك الدولي، "الأثر الاجتماعي لإغلاق المدارس في مناطق النزاع"، 2023.

4-تقرير اليونيسف، "تعطيل التعليم في منطقة الساحل"، 2023.

5-دراسة حول عملية برخان، مركز تريندز للبحوث، 2023.

6-منظمة الشفافية الدولية، "أزمة الحوكمة في الساحل"، 2024.

7-مركز أفريقيا للبحوث، "التحديات الاجتماعية في مخيمات النزوح"، 2023.

8-دراسة البنك الدولي، "تحسين البنية التحتية في دول الساحل"، 2023.

9-وكالة الأنباء المغربية، "مبادرات المغرب لدعم دول الساحل"، 2023.

10-برنامج الغذاء العالمي، "انعدام الأمن الغذائي في الساحل"، 2023.

11-تقرير اليونسكو، "إصلاح التعليم في مناطق النزاع"، 2023.

12-دراسة حول التعليم المهني في إفريقيا، 2024.

13-دراسة حول الاستثمار في الزراعة والطاقة في الساحل، 2023.

14-منظمة الصحة العالمية، "تحسين الرعاية الصحية في المناطق النائية"، 2024.

15-دراسة حول تمكين المرأة في التنمية المستدامة، مركز ترينذز، 2024.

16-دراسة حول التنسيق الدولي في الساحل، مركز إفريقيا للبحوث، 2023.

17-وكالة رويترز، "ظهور فاغنر في مالي: النفوذ الروسي يتوسع"، 2023.

18-صحيفة الغارديان، "صراع النفوذ في الساحل"، 2024.

19-تقرير الشفافية الدولية حول مكافحة الفساد في الساحل، 2023.

20-مركز الدراسات الإفريقية، "دور البطالة في النزاعات المسلحة"، 2023.

21-Global Terrorism Index 2025, Institute for Economics & Peace, March 2025.

22-Jean-Pierre Olivier de Sardan, La politique du terrain : sur la production des savoirs en Afrique, Karthala, 2015.

23-معهد الدراسات الإفريقية، "التقرير الأمني الإقليمي لدول خليج غينيا"، 2024.

24-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التنمية في مناطق النزاع"، 2024.

25-البنك الإفريقي للتنمية، "التعليم المهني وربطه بالتنمية"، 2024.

26-مركز الإمارات للسياسات، "المغرب والساحل: نموذج جديد للتكامل الإفريقي"، 2024.

الأثر السياسي للغزو الصليبي على بلاد الشام

The Political Impact of the Crusader Invasion on the Levant

الباحثة - نادره هيلان يعقوب يوسف

أد.أركان طه عبد المشهداني

كلية التربية للبنات جامعة تكريت

العراق

الملخص:

تعرَّض جزء من المشرق الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي لغزو صليبي من قبل الغرب الأوربي، لم يشهد لها مثيل في تاريخ الحروب، حيث اتخذت من الدين ستاراً لإخفاء ما انطوت عليه من مطامع وأهداف غير نبيلة لحروب الإفرنج الصليبيين. إنَّ نجاح الإفرنج (الصليبيين) في بداية هذه الحروب لم يكن بسبب كثرة أعدادهم وقوتهم، وما تلقوه من مساعدات، بل يرجع أساساً إلى تفرق كلمة المسلمين، ونشوب الفتن الداخلية، واضطراب الأمن، وما أنتجه الإفرنج الصليبيون من غدر وخيانة للعملاء، والسكان المحليين على الرغم من كل ما قدموه لهم من مساعدات،وكان تأثير الحركة الصليبية أكثر حدَّة في بلاد الشام مقارنة بالمناطق العربية الأخرى، ولاسيَّما التداعيات السياسية، حيث استمر الاستيطان الصليبي في هذه المنطقة لما يقارب من مائتي عام، منذ أواخر القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، والتي انتهت بطرد الصليبيين من بلاد الشام بأكملها على أيدي المماليك في عهد السلطان الأشرف خليل بن السلطان المنصور قلاوون عام (690هـ/1291م) ، إذ تقدَّم الإفرنج نحو الشرق، وهم يحملون روح العداء والبغضاء للمسلمين لما سمعوه من رجال الدين المسيحي من قيام المسلمين بالاعتداء على إخوانهم المسيحيين في الشرق.

لم تكن الذرائع التي أشاعها دعاة الحرب الصليبية في غرب أوربا لحركتهم عن وصف من مؤرخ نصراني منصف قد أشار بصورة واضحة أن المسيحيين كانوا تحت رعاية السلاجقة، وأن هؤلاء المسيحيين كانوا في حال أفضل من إخوانهم الذين عاشوا في كنف الإمبراطورية البيزنطية، وإن ما أصابهم في بلاد الشام وأسيا الصغرى من متاعب إنَّما نتج عن القتال بين السلاجقة والبيزنطيين،وركزت هذا البحث على الكشف عن معرفة الدور السياسي للعزو الصليبي على اطراف بلاد الشام.

الكلمات المفتاحية:امارة الرها،انطاكيا،بيت المقدس،طرابلس.

Abstract: During the fifth century AH/eleventh century AD, a part of the Islamic East was subjected to a Crusader invasion by Western Europe, unprecedented in the history of warfare. Religion was used as a cover to conceal the ambitions and unworthy goals of the Frankish Crusader wars. The success of the Franks (Crusaders) at the beginning of these wars was not due to their large numbers, their strength, or the aid they received. Rather, it was primarily due to the division of the Muslim community, the outbreak of internal strife, the disruption of security, and the treachery

and betrayal of the Frankish Crusaders toward their agents and the local population, despite all the assistance they provided. The impact of the Crusader movement was more severe in the Levant than in other Arab regions, especially its political repercussions. Crusader settlement in this region continued for nearly two hundred years, beginning in the late fifth century AH/eleventh century AD. This period ended with the expulsion of the Crusaders from the entire Levant at the hands of the Mamluks during the reign of Sultan Al-Ashraf Khalil bin Sultan Al-Mansur Qalawun in 690 AH/1291 AD. The Franks advanced eastward, harboring a spirit of hostility and hatred toward Muslims, based on what they had heard from Christian clerics about Muslims attacking their Christian brothers in the East. The pretexts propagated by the Crusaders in Western Europe for their movement were not based on a description by a fair-minded Christian historian who clearly indicated that Christians were under Seljuk patronage, that these Christians were in a better situation than their brethren living under the Byzantine Empire, and that the hardships they suffered in the Levant and Asia Minor resulted from the fighting between the Seljuks and the Byzantines. This research focused on uncovering the political role of the Crusader invasion on the outskirts of the Levant.

Keywords: Principality of Edessa, Antioch, Jerusalem, Tripoli

المقدمة:

من المؤرخين الأوربيين المنصفين لنفي هذه التهمة عن الإسلام، وأظهروا ما فيها من مخالفة للحقيقة، وبُعد عن الواقع فالمؤرخ الفرنسي كاهن يقول عن تنظيم الدولة الإسلامية في معاملة الذميين: (وإن لم يكن هذا بالطبع هو التصور الحديث للدولة غير الطائفية لم يكن هذا يدور بخلد أحد من الناس آنذاك فقد كان على الأقل يمثل شكلاً من أرقى أشكال التسامح التي لم يمارسها مجتمع من قبل). ومنصف آخر الإنكليزي ويست في المناسبة نفسها قد قال: (يمكن القول إن السلاجقة والفاطميين كانوا أقل تسامحاً مع الزوار النصارى إذا قيسوا بالعهود السابقة) ، وهذا إشارة إلى وجود التسامح من قبل المسلمين تجاه النصارى وإن لم يكن الفاطميين والسلاجقة.إنَّ هناك أسباباً عدَّة تقف وراء الحروب الإفرنجية التي قادتها أوربا في نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فلكل حرب دواعٍ لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال تجاهلها أو التغاضي عنها، إن تسليط الضوء على أحوال أوربا في العصور الوسطى، ودراسة الأسباب التي قادتها للقيام بحروبها، ومن خلال الاطلاع على المصادر يتبين أن هناك عوامل كثيرة وراء حروبها، فقد كانت تعاني من أزمات دينية واقتصادية واجتماعية، وحاولت أن تتخلص منها، وذلك عن طريق تصديرها من خلال تلك الحروب، لذ سنحاول أن نوجزهُ بطريقة لا تخل بالدراسة.

شهد القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي صحوة دينية نتيجة حركة الاصلاح التي عُرفت بالحركة الكلونية، حيث البابا من خلالها درجة خطيرة من القوَّة واتساع النفوذ جعلتها تتبوأ منصب السيادية الدينية والدنيوية، وتجلَّى ذلك في رسالة البابا غريغوريوس السابع الذي أعلن فيها: (يحق للكرسي الرسولي أن يتصرف بالتيجان ويعين ويعزل الأساقفة والدوقان والملوك والأباطرة، وأن السلطة أنى كانت لن تكون حقيقة

إلاَّ بقدر ما تنجم من رئيس الكنيسة ممثل الأعلى في الأرض). وبذلك ضمنت هذه الحركة الاصلاحية البابوية مكانة راسخة أجبرت العالم الاقطاعي في العديد من المرات الاصغاء إلى صوت البابا بوقف العلميات الحربية في الآجال الطويلة، السلام الرباني أو الآجال القصيرة (الهدنة الربانية). كان المجتمع الغربي في أوربا قد مرَّ قبل الحروب الفرنجية بأزمات سياسية، سببت انقسام زعاماتها السياسية، بين الملوك والأباطرة من جهة والبابا من جهة ثانية، كما حدث بين الإمبراطور الروماني هنري الرابع (488-498هـ/1065-1105م) ، والبابا جريجوري السابع (465-478هـ/1073-1085م) ، حيث كان الامبراطور الروماني هنري الرابع حليفاً للإمبراطورية البيزنطية ضد النورمانمن أصحاب البابوية، لهذا قام البابا بعزل هنري الرابع الذي كان لا يهتم بتعاليم الكنيسة، وبعد ذلك حدثت الكثير من الحروب بينهما، قام الإمبراطور الروماني هنري الرباع بطرد البابا جريجوري السابع من روما بقوَّة، ومات في المنفى سنة (478هـ/1085م)، وخلفه البابا فكتور الرابع (479-480هـ/1086-1088م). إلاَّ أن الكرادلة، سرعان ما اختاروا البابا آوربان الثاني سنة (480هـ/1088م)، وبعد مجيء آوربان الثاني الذي كان من أنصار السياسة جريجوري بكل قوَّة،وتمكن الصليبيون في الحملة الإفرنجية الأولى (490-493هـ/1096-1099م) من السيطرة على ساحل الشمالي لبلاد الشام، وأسسوا عدد من الإمارات فيه[1]، كان من أهمها:

أولاً: إمارة الرها:وهي مدينة رومية، ضاربه في القدم[2]، تميزت بموقعها المهم ومكانتها الاقتصادية والدينية، وهي مدينة بالجزيرة[3]، بين الموصل[4] والشام، بينهما ستة فراسخ[5]، وأشار ابن فضل العمري إلى ذلك بقوله:(بالروما آذسا، بنيت في السنة السادسة من موت الاسكندر[6] بناها سلوقس[7])[8]. تمتعت مدينة الرها

([1]) الصوري، وليم (ت:581هـ/1185م)، الحروب الصليبية، ترجمة: حسن الحبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1991م)، ج1، 112؛ الكيلاني، فتح إمارة الرها، ص 188.

([2]) المقديسي، أحسن التقاسيم، ص 136–137.

([3]) الجزيرة: يقع بين دجلة والفرات ويشمل ديار مضر، وديار بكر، وهي أرض خصبة، واسعة الخيرات بهمدان، وحصون وقلاع كثيرة، من مدنها، الرها، حران، نصيبين، سنجار، رأس العين، الخابور، ماردين، آمد، الموصل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص 134.

([4]) الموصل: وهي من المدن القديمة، واسم الموصل عربي الاشتقاق ومعناه الموقع الذي يصل محلاً بالآخر وبلدة بالأخرى، وبسورها عدَّة أبواب وتقابلها في الجانب شرقي المدينة نينوى التاريخية، وصفها ابن جبير بقوله: مدينة عتيقة ضخمة وحصينة فخمة قد طالت صحبتها للزمن فأخذت أهبة استعدادها لحوادث الفتن. الرحلة، ص196.

([5]) الفرسخ: يتألف من ثلاثة أميال، والميل يساوي ثلث أي حوالي 2 كم، أي أن طوله حوالي 6كم. هتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، (عمان، 1970م)، ص 94.

([6]) الاسكندر: تولى الحكم من (356 ق.م–336 ق.م، وهو الإمبراطور المشهور، تولى العرش المقدوني بعد وفاة والده سنة (336 ق.م)، وبدأ من ذلك الوقت بالتوسع فأنشأ أكبر إمبراطورية عرفها العالم القديم في مدى لا يتجاوز ثلاثة عشر سنة، امتدت إمبراطوريته من اليونان غرباً حتى الهند شرقاً، توفي في بابل. مظهر، اسماعيل، مصر في قيصرية الاسكندر المقدوني، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، (مصر، 2001م)، ص 10–15.

بمكانة دينية، فكان فيها عدد من الكنائس والأديرة، ولم يكن النصارى أعظم منها، حتى أنه يضرب المثل بإحدى كنائسها بعظمته وأُبهتها[9]، وفيها مسجد الجامع، عُرف باسم مسجد عمر بن الخطاب[10]. والرُها ذات عيون وينابيع كثيرة تجري من الأنهار، وأهمها عين المدورة وعين مياس التي تكثر من حولها المتنزهات المزروعة بأشجار وفواكه العناب[11]، والمدينة كثيرة البساتين والزرع والخيرات، منها ما هو داخلها يحيط بها سور المدينة[12]، وكان نهرا ديصان[13] وجلاب[14]، حيث يشكلان خطورة على أهل الرها، إذ كانا يفيضان بين الفترة والأخرى، فيغرقان البيوت والمنازل ومن فيها[15]، الأمر الذي أدى إلى حفر قناة تصرِّف مياه الفيضان إلى خارج أسوار المدينة من الشمال[16].

([7]) سلوقس: وهو سرياني الذي قام ببناء مدينة حلب مرَّة ثانية بعد خرابها مع اللاذقية وآفاميه، بعد أن تبنى مدينة الرها. ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي (ت: 971هـ/1463م)، دُرّ الحبب في تاريخ أعيان حلب، حققه: محمود حمد الفاخوري وآخرون، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1973م)، ج1، ص 2.

([8]) ابن فضل الله شهاب الدين (ت:749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2010م)، ج26، ص 322.

([9]) القزويني، آثار البلاد، ص 351.

([10]) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت:278هـ/891م)، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، (بيروت، 1988م)، ص 180.

([11]) الأصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد (ت: 346هـ/957م)، مسالك الممالك، دار صادر، (بيروت، 2004م)، ص 43؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص 494.

([12]) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 300هـ/612م)، المسالك والممالك، دار صادر، طبعة مصورة عن المطبوع بمدينة ليدن، (بيروت، 1989م)، ص 37؛ ابن شداد، الأعلاق الخطيرة،، ج3، ص 6.

([13]) نهر ديصان: نهر قديم يتدفق عبر مدينة الرها، وكان أحد روافدها نهر الخابور الذي يصب في الفرات. عكاشة، علي وآخرون، قاموس الجغرافية اليونان والرومان (1315هـ/ 1991م)، حررهُ: وليام سميث، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، (د.م، 1991م)، ص 86.

([14]) جُلاَّب: بضم أوله وتشديد اللام، اسم نهر بمدينة حران التي بالجزيرة مسمى باسم قرية لها جلاب، ومخرج هذا النهر من قرية تعرف بدب، بينها وبين جلاب أربعة أميال، ومنتهاه إلى البليخ= =نهر الرقة، قناة يشربون منها تعرف بجلاب، بينها وبين حران عشرة أميال. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص 117.

([15]) ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل النصيبي (ت:380هـ/990م)، صورة الأرض كتاب المسالك والممالك والمفاوز والمهالك، ط2، مطبعة بريل، (ليدن، 1938م)، ص 117.

([16]) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 117.

إنَّ موقع الرها منحها مكانة عالية من الناحية الاقتصادية، حيث تقع في منطقة تتفرع منها طرق عدَّة[17]، وهي بمثابة مفتاح للدخول في عدد من مناطق الجزيرة الفراتية[18]، فهي محطة بالنسبة لقاصدي الموصل والنازحين عنها عن طريق حلب[19]، كما أنها تطل على المعابر المؤدية إلى هضبة الأناضول، وهي بمثابة نقطة التقاطع بين الطريق الممتد من الرقة جنوباً إلى سيمساط شمالاً[20]، والطريق التجاري الممتد من الفرات غرباً إلى ماردين[21] ونصيبين[22] إلى دجلة شرقاً[23]، وقد امتازت هذه المدينة بالثراء لكثرة الأسواق الموجودة فيها[24]،وفي عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (136-158هـ/754-755م)[25]، هُدمت جدران الرها المدينة التي كانت قد بُنِيت في عهد سلوقس، ولكن أهالي الرها أعادوا بناءها على نفقتهم في عهد الخليفة العباسي المأمون (198-218هـ/813-833م)[26]. ظلَّت الرها تابعة للحكم الإسلامي حتى دخلت تحت نفوذ البيزنطي في بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي في سنة 421هـ/1031[27]، لقد استغل البيزنطيون سوء الأوضاع السياسية التي سادت في بلاد الشام، وأخذوا يمدون الطابع الديني للدفاع عن

([17]) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 117؛ الرويضي، محمود محمد فالح، إمارة الرها الصليبية (490–550هـ/1097–1155م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، (الأردن، 1997م)، ص 44.

([18]) ابن الأثير، الباهر، ص 66–67.

([19]) ابن الشحنة، محمد بن الشحنة الحلبي (ت:1439م)، الدر المنتخب في مملكة تاريخ حلب، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2007م)، ص 201؛ الجنزوري، علية عبد السميع، إمارة الرها الصليبية، الهيئة العامة المصرية، (مصر، 2001م)، ص 23.

([20]) ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، ج3، ص 7.

([21]) قلعة مشهورة على قمة الجبل في الجزيرة الفراتية تشرف على دنيس وادارا ونصيبين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص 39.

([22]) نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى بلاد الشام. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص778.

([23]) أبو الفدا، تقويم البلدان، ص 273.

([24]) المقديسي، أحسن التقاسيم، ص 145.

([25]) أبو جعفر المنصور: المنصور عبد الله بن محمد، ثاني خلفاء بني العابس، وباني مدينة بغداد، التي تحوَّلت إلى عاصمة العباسية، تولَّى الخلافة بعد وفاة أخيه (136هـ/754م)، وتوفي سنة (158هـ/755م). السيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين (ت:911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، (مصر، 1952م)، ص 206.

([26]) الخليفة المأمون: الخليفة أبو العباس، عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي، ولد سنة (170هـ)، وقرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، ودعا إلى القول بخلق القرآن. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص 273.

([27]) عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 97.

الأماكن المقدسة[28] المهمة للمسيحيين[29]. ولم تكن حملاتهم المستمرة إلاَّ تأميناً لحدودهم الشرقية، وذلك بسبب وجود الآرمن[30]، وهذا العنصر كان يهدد إمبراطورية البيزنطية لكرههم للبيزنطيين جراء خلاف ديني بينهما[31]، ولذلك لم يأمن أباطرة البيزنطية تآمر أمراء الآرمن مع المسلمين للقضاء على الإمبراطورية البيزنطية، وسبب آخر هو خطر الأتراك السلاجقة، فإنَّ توغلهم في أراضي البيزنطية سيصبح أمراً سهلاً عليهم، ولاسَّما وأن معركة ملاذكر كانت كارثة حلَّت بالدولة البيزنطية سنة (463هـ/1070م)، وقد أسفرت عن هزيمة القوات البيزنطية وإمبراطورهم[32]. لقد ازدادت الهجرات من الآرمن إلى مناطق أخرى من أقليم طوروس[33]، وقليقيه[34] أمام ضغط السلاجقة، وازدادت تلك الهجرة قوَّة بعد موقعة ملاذكر[35]،ولقد ظهرت بوادر ضعف السلاجقة منذ هزيمتهم أمام قوات الحملة الصليبية الأولى في أسيا الصغرى، بعد أن نجح الصليبيون في السيطرة على نيقية عاصمة السلاجقة[36]، والسبب يعود إلى انشغالهم في الخلافات الداخلية وحروبهم الجانبية على السلطة، وأشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: (وعمَّ الفساد فصارت الأموال منهوبة، ودماء المسفوكة، والبلاد مخرَّبة، والقرى محرَّقة، والسلطنة مطموعاً فيها، محكوماً عليها، وأصبح الملوك مقهورين بعد أن كانوا قاهرين، وكانوا الأمراء...يؤشرون تلك ويختارونه ليدوم تحكمهم)[37]،و سارت الحملة الإفرنجية بعدها إلى

([28]) الأماكن المقدسة: التي يحج إليها المسيحيون قبر بطرس في روما، ومزار القديس ميخائيل في صقلية، والقديس جون في إسبانيا، كلها كانت تحت سيطرة البابوية في حين كانت القدس تحت إشراف الكنيسة الشرقية، وبقية الأماكن المقدسة التي يحكمها المسلمون. قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص 23.

([29]) عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 97.

([30]) الآرمن: وهي أُمة كالروم وغير فتحت بلادهم آرمينيا في زمن عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، فتحها سلمان بن ربيعة الباهلي سنة (24هـ). الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت:900هـ/1495م)/ الروض المعطار في طبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مطبعة دار السراج، (بيروت، 1980م)، ج1، ص 25.

([31]) الرّهاوي، متّى، تاريخ متّى الرّهاوي (الافرنج –الصليبيون–المسلمون–الآرمن)، ترجمة: محمود محمد الرويضي، وعبد الرحيم مصطفى، دار الثقافة، (أربط، 2009م)، ج8، ص466،

([32]) الرهاوي، تاريخ الرهاوي، ج2، ص 466؛ عاشور، سلطنة المماليك أرمينيا الصغرى، بحث منشور في كتاب البحوث والدراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار الأحد، (بيروت، 1977م)، ص 136.

([33]) الرهاوي، تاريخ الرهاوي، ج2، ص 466.

([34]) قليقيه: مدينة من مدن أرمينية قرب مدينة أرون الروم أو أرضوم، ينسب إليها أبو علي القالي، الأديب اللغوي الشهير صاحب كتاب (الأمالي) و(النوادر)، المتوفى بالأندلس سنة (356هـ). ابن كثير، البداية والنهاية، ج2، ص 194.

([35]) الرهاوي، تاريخ الرهاوي، ج2، ص 470.

([36]) أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت:665هـ/1267م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، مؤسسة الرسالة، ط1، (بيروت، 1996م)، ص 124–125.

([37]) الكامل في التاريخ، ج1، ص 369.

هِرَقلة[38] ومرعش[39]، وتمكنوا من السيطرة عليها والحاق هزيمة نكراء بالسلاجقة[40]. لقد واصلت الحملة الصليبية الأولى تقدمها باتجاه حاضرة بلاد الشام، وكان من أبرز قادة الحملة الصليبية هو بلدوين البولوني[41]، كما شارك هذه الحملة بوهيمند[42]، وابن أخته تنكرد[43]، وغيرهم من قادة الغرب الأوربي الذين قصدوا بحملتهم إلى بلاد الشام سعياً وراء المصالح الخاصة، بحجة زيارة بيت المقدس[44]. ومن الجدير بالذكر أن الإمبراطور البيزنطي الكسيوس كومنين[45] عندما رأى القرى المتدفقة من أوربا، وهي تحمل فكرة سقوط الأراضي المقدسة، لذا قرر أن يستفيد منها لإعادة سيادة الدولة البيزنطية في الشرق[46]. أخذ الإمبراطور البيزنطي يتفاوض مع قادة الإفرنج، والتي تتضمن إعادة ممتلكات البيزنطية التي أخذها السلاجقة[47]، كما تعهد الإمبراطور البيزنطي من قِبلهِ بمساعدتهم وتقديم المؤن لهم، وأخيراً سلموا للإمبراطور نيقيه بعد أن سيطر عليها الإفرنج في عام (490هـ/1097م)، وبذلك عادت هذهِ المنطقة إلى حكم البيزنطيين من جديد[48]،وبدأت بعد ذلك الأعمال الثانية من هذه الحملة، وهي مرحلة تأسيس الإمارات الإفرنجية الصليبية على أرض بلاد الشام[49]،

([38]) هِرَقلة: بالكسر ثم الفتح، مدينة ببلاد الروم سَميت بهرقة بنت الروم بن النفير بن سام بن نوح (عليه السلام)، وكان الخليفة العباسي هارون الرشيد غزاها بنفسه ثم افتتحها عنوة بعد حصار وحرب شديد ورمي بالنار والنفط حتى غلب أهلها. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج8، ص189.

([39]) مرعش: مدينة في ثغور أرميني بين الشام وبلاد الروم. البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت:487هـ/1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، دار المعرفة الجامعية، (بيروت، 1984م)، ج4، ص 1215.

([40]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ج1، ص 437.

([41]) بلدوين البولوني: كان دوق اللورين قبل الحملة أقام الفرنج إمارة في الرها عام 491هـ/1098م، ثم اختير ملكاً على القدس بعد وفاة جودفري عام 493هـ/ 1100م. الشارتري، تاريخ الحملة إلى القدس، ص 51.

([42]) بوهيمند: أمير بارنيو ابن ريدبرت جيسكارد دورف آبوليا، كان من قواد الحملة الصليبية الأولى، وضمَّ جيشه عناصر من النورمان، وهو أوَّل أمير صليبي على إمارة أنطاكيا بعد احتلالها عام (491-541هـ/1098-1111م). الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 17.

([43]) تنكرد: والده الماركيز إد ربونز، وهو ينتمي إلى أسرة شهيرة، حقق مجداً عسكرياً، قدم مع الحملة التي قادها بوهيمند وعمل مع الأمير جودفري ثم أصبح أميراً. الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 215.

([44]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 136.

([45]) الكسيوس كومنين: كان يشغل وظيفة كبير الحجَّاب، مدير شؤون القصر الإمبراطوري، وكانت هذهِ الوظيفة تلي مباشرة الإمبراطور، وتولَّى الكسيوس حكم الإمبراطورية بعد أن خلع سيده نقفور الثالث سنة (471-474هـ/1078-1081م). الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 115.

([46]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 43؛ الرويضي، إمارة الرها الصليبية، ص 180-183.

([47]) ابن الأثير، الباهر، ص 66-67؛ السرجاني، قصة الحروب الصليبية من بداية إلى عهد عماد الدين الزنكي، مؤسسة اقرأ، ط1، (مصر، 2009م)، ص 100-102.

([48]) عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 282.

([49]) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص 179.

وكانت الرها أوَّل إمارة فرنجية تقام على أرض بلاد الشام[50]، ولقد لعب الأرمن دوراً بارزاً في تسهيل المهمة على الفرنج الصليبيين[51]، ويعود تعاونهم مع الفرنجة إلى عاملين، أولهما: طموحهم للتحرر من الحكم السلجوقي، وثانيهما: مواجهة العدو المشترك ممثلاً في الدولة البيزنطية[52]، ولكنهم ما لبثوا إن تغلبوا عليهم، حيث لم يجدوا فيهم ما كانوا يأملونه من تحسين أحوالهم بعد فترة وجيزة من مجيئهم[53]،ولعبت هذه الإمارة دوراً مهماً في حماية الإمارات الفرنجية الأخر، وخاصة أنطاكية، ودخل الفرنج حروب طاحنة مع السلاجقة، وتمكنوا من إيقاف زحفهم[54]، وكانت هذه الإمارة أقصر إمارات الصليبية عصراً، لم تعش سوى سنة وأربعين سنة، قضتها بين المد والجزر بحسب قواتها الحربية ومعداتها العسكرية[55]، حيث استطاع عماد الدين الزنكي استردادها سنة (539هـ/1144م)، وأتمَّ ابنه نور الدين محمود الاستيلاء على بقية معاقلها سنة (541هـ/1146م)[56]. كان لظهور عماد الدين الزنكي ضرورة حتمتها الظروف السياسية والعسكرية التي تمر بها الأمة الإسلامية مماثلة أمام هذا القائد[57]. وضع عماد خطية بعيدة المدى، لتحقيق أهداف مهمة مهدت لفتح إمارة الرها، وأشار ابن القلانسي إلى ذلك بقوله: (إن أمرها ماثلاً في خاطره وقلبهِ)[58].

ثانياً: إمارة أنطاكيه: تعد مدينة أنطاكيه إحدى المدن التي تم إنشاؤها في العصر الهيليستي[59] في عهد الإسكندر الأكبر وقواده العظام[60]، وتجمع بعض الروايات التاريخية على أن القائد الكبير سلوقس الملقب بالمنتصر (358-281 ق.م) (نيكيتار) هو الذي أنشأها سنة (300 ق.م) ضمن مجموعة المدن التي أرادها أن تكون ركائز الحضارة الهينيسية في الشرق[61]. تقع مدينة أنطاكيه على نهر العاصي[62] الذي كان صالحاً

([50]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 204؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 440.

([51]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 138.

([52]) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص 295؛ الرويضي، إمارة الرها، ص 61.

([53]) أبو شامة، الروضتين، ج1، ص 138؛ الصوري، الحركة الصليبية، ج1، ص 264-265.

([54]) الصوري، الحروب الصليبية، ج1، ص 268.

([55]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7، ص 384؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص 158.

([56]) خليل، عماد الدين زنكي، ص 138.

([57]) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص 115؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج1، ص 324؛ أبو شامة، الروضتين، ج1، ص 159.

([58]) ذيل تاريخ دمشق، ج1، ص 34-54.

([59]) العصر الهيليستي: تطلق تسمية الحضارة الهيليسية من الناحية على القرون الثلاث الممتدة من وفاة الاسكندر الكبير في عام 323 ق.م إلى قيام الإمبراطورية الرومانية على يد أوغسطين في عام 31 ق.م، ويقصد بالهيليسية في إطارها العام النمط التحضري الجديد الناجم عن الامتزاج بين الحضارة اليونانية والحضارات الشرقية. تارن، وليم وود، الحضارة الهيليسية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مراجعة: زكي علي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1966م)، ص 3-9.

([60]) عوض، فصول بيليوغرافية في تاريخ الحروب الصليبية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (القاهرة، 1996م)، ص 7-8.

([61]) عوض، أضواء على بيليوغرافية تاريخ الحروب الصليبية، المراجع العربية والمعربة، ط1، دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع، (القدس، 2013م)، ص 66.

للملاحة[63]. وأصبحت أهم مدن الشام التجارية ومعبر التجارة من البلاد الإسلامية إلى جميع دول أوربا، بلغت درجة عالية من الأهمية، حتى لقبها الرومان (أنطاكية الجميلة ومملكة الشرق)[64]، وكانوا يعدُّونها العاصمة الثالثة بعد روما والاسكندرية. أصبحت أنطاكيه العاصمة الدينية للمسيحيين، وكانت الكنائس الكبرى في العالم المسيحي في كنائس عواصم البلاد الواقعة على البحر الأبيض المتوسط الثلاث، هي: روما، الاسكندرية، أنطاكيه[65]، ومن الجدير بالذكر أن أنطاكيه تتمتع بالحضانة الطبيعية التي وهبها الله لهذهِ المدينة[66]، بالإضافة إلى القلاع والحصون، فالمدينة محاطة بالجبال العالية من جهتي الجنوب والشرق، جبل سليبوس الذي يوفر لهُ الحماية[67]. لقد فتح العرب المسلون المدينة مبكراً في سنة (15هـ/636م)، على يد الصحابي الجليل أبي عبيدة بن الجراح، وأصبحت جزءاً من جند قنسرين، وقصبة العواصم في الثغور الشامية[68].وفي عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-680م)، تحولَّت المدينة إلى منطقة إسلامية واضحة المعالم، حيث لاحظ تكرار الهجمات البيزنطية عليها، فقرر أن يعطي فيها وحوَّلها إلى إقطاعات ضخمة، لمن ينتقل إليها من المسلمين، فرحل إليها المسلمون من دمشق وحمص ولبنان، بل ومن العراق، ليستوطنوا في هذهِ المنطقة[69]. وكان هدف الخليفة الأموي من وراء ذلك إيجاد درع يغريه في مواجهة الهجمات البيزنطية، وبالتالي تغير تركيب المجتمع في المنطقة لصالح المسلمين[70]، وصارت المدينة إسلامية آمنة، ولاسيَّما بعد تثبيت أقدام المسلمين في المدن التي تقع في شمالها مثل مرعش، وطرسوس، وملطية. وفي سنة (291هـ/903م)، أغار البيزنطيون عليها في عشرة آلاف مقاتل، فسبُّوا وأحرقوا، فبعث إليهم الخليفة العباسي المكتفي بالله(264هـ-295هـ/877هـ/907م)، قائداً يدعى غلام الزرافة، فاستعاد أنطاكيا من البيزنطيين[71]، وغنم أموالاً كثيرة، ومتاعاً ورقيقاً، وتكررت الهجمات في حقبات زمنية مختلفة مما انعكست آثارها على المدينة اقتصادياً وعسكرياً[72]،ومن الجدير بالذكر أن وجود جاليات من اليهود والنصارى بأنطاكيا وما جاورها، وتعاونهم مع الروم البيزنطيين مكنهم من بسط نفوذهم على المدينة في سنة (353هـ/964م)، إلى أن استعادها منهم سليمان

([62]) نهر العاصـي، سُمّي بهذا الاسم لأن أغلب الأنهار تتجه إلى الجنوب، وهذا يتجه إلى الشمال. البلاذري، فتوح البلدان، ص 131.

([63]) الياسي، عبد القادر هاشم محمد، الحروب الصليبية (حصار المدن الإسلامية في بلاد الشام)، (491-578هـ/1097-1191م)، دار الثقافة، ط1، (الشارقة، 2020م)، ص 15.

([64]) روستوقنزف. م: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة: زكي علي وآخرون، ط1، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، د.ت)، ص 630.

([65]) البلاذري، فتوح البلدان، ص 182.

([66]) الاصطخري، مسالك الممالك، ص 62؛ الجنابي، إمارة أنطاكيه، ص 22.

([67]) ياقوت الحموي، معجم البدان، ج1، ص 354.

([68]) الأنطاكي، التاريخ المجموع، ص138-139.

([69]) البلاذري، فتوح البلدان، ص 152.

([70]) الأنطاكي، التاريخ المجموع، ص 184؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج1، ص 192.

([71]) الأنطاكي، التاريخ المجموع، ص 184-185؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 67.

([72]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص 325؛ عطية، حسين عمر، إمارة أنطاكيه الصليبية والمسلمون، ط1، در المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، 1989م)، ص 106-107.

بن قطلمش[73] في سنة (477هـ/1085م)[74]. يمثل العقد الأخير من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، بداية حقيقية لاستئناف الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً جديداً عندما وجَّهت أوربا الكاثوليكية عدوانها صوب البلاد الإسلامية تحت راية الصليب، متخذة من ستار الدين صيحتها السياسية لحشد الحشود المنسابة إلى الشرق الإنقاذ بيت المقدس من أيدي المسلمين، والتمتع بخيرات الشرق الذي يفيض عسلاً ولبناً[75]. وبعد أن عبرت الحملة الإفرنجية الأولى واحتلالهم نيقه عاصمة السلاجقة، انقسمت الحملة إلى قسمين إحداهما باتجاه الرها بقيادة بلدوين وتنكرد، وأسسا إمارة لهم، بينما توجه القسم الآخر باتجاه أنطاكيه بقيادة بوهيمند[76] وريموند الضجيل، استولت في طريقها على مرعش وحصن بغراس، وقلعة ارتاح من السلاجقة تمهيداً للوصول إلى أنطاكيه[77]،علم حاكم المدينة ياغي سيان بقدوم الصليبيين وهدفهم أنطاكيه، فخرج في مهمة عسكرية ليستطلع أوضاع الدفاع عنها، لكنه عاد إلى أنطاكيه وفضَّل البقاء فيها للدفاع عنها ومقاتلة الإفرنج[78]، وأشار ابن العديم إلى ذلك بقوله: (عودنا إلى أنطاكيه ولقاء الفرنج أولى)، كما أنه بعث سفراء للاستنجاد بالمسلمين لإنقاذ المدينة[79]، إذ ذهب البعض إلى دقاق حاكم دمشق، وإلى جناح الدولة حسين[80] حاكم حمص، وإلى بعض القبائل العربية كقبيلة بني كلاب[81]، وسار البعض الآخر إلى أتابك الموصل كربوقا، وإلى بقية أمراء السلاجقة والمسلمين.بدأ الصليبيون حصارهم لأنطاكيه وأخذوا بعد ذلك يتحركون ويغيروا على أعمال أنطاكيه ومحيطها في عليمات القتل والسلب والنهب لكل ما يجدوا أمامهم لسد احتياجاتهم أثناء حصارهم[82]، على الرغم من ذلك فإنَّ الفترة مرَّت ثقيلة على الصليبيين وهم يحاصرون المدينة، حيث إنهم يمرون بأزمة واضحة، إذ أن الجيوش هائلة، والمؤن ليست كافية، وأخذت المؤن وكل أنواع الميرة على وشك النفاذ، وهم لا يستطيعون الابتعاد عن المدينة، لكي لا يتعرضوا للقتل من قبل السلاجقة الهابطين من الجبال، ولا يعطوا فرصة للمحاصرين أن يخرجوا[83].

استمر حصار المدينة تسعة أشهر، وأشار ابن القلانسي إلى ذلك بقوله: (فتجمعت عساكر الشام في العدد الذي لا يدركهُ حصر ولا حزر، وقصدوا أعمال أنطاكيه للإيقاع بعسكر الإفرنج فحاصروهم حتى عدم القوات عندهم، حتى أكلوا الميتة، ثم زحفوا وهم في غاية الضعف إلى عساكر الإسلام، وهم في غاية من القوَّة والكثرة، فكسروا المسلمين، وفرقوا جموعهم وانهزم أصحاب الجرد السابق، ووقع سيف المتطوعين والمجاهدين

(73) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 117.
(74) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 117؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 86.
(75) الجنابي، إمارة أنطاكيه، ص 99.
(76) ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 131.
(77) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرخ عبد الرحمن علي بن محمد (ت: 597هـ/ 1201م)، المنتظم في تاريخ الأمم، (بيروت، 1992م)، ج8، ص 291.
(78) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 416؛ ريموناجيل، تاريخ الفرنجة، ص 75.
(79) زبدة الحلب، ج2، ص 128.
(80) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص 147؛ رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 337.
(81) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 218–230.
(82) ابن العديم، زبدة الحلب، ص 240.
(83) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 136؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص 276.

المغالين في الرغبة في الجهاد وحماية المسلمين، كان ذلك يوم الثلاثاء من رجب في السنة إحدى وتسعين واربعمائة)[84]، عاني خلالها الإفرنج الصليبيون المجاعة، وفي وسط تلك الأزمة، عمل البعض منهم على الهروب والعودة إلى الغرب وكان منهم بطرس الناسك[85] نفسه[86]. وازداد الوضع سواءً في بداية السنة (491هـ/1098م)، واشتد البرد، وقلة الزاد، بدأت الأزمة تتفاقم في المعسكر الصليبي، وبدأ الجيش يتقلَّص يوماً بعد آ خر، ظهر بوهيمند كأبرز قائد في الحصار، وحاول أن يوظِّف الظروف لخدمة مآربه الخاصة، ومطامعه الكبيرة في الحصول على أنطاكيه بمفرده، فتشتت النجدات العربية الإسلامية، وأوصل المؤن والذخائر التي حملتها الأساطيل الإيطالية[87]. خطط بوهيمند لذلك بدهاء وذكاء، كما أنه تخلَّص من الإمبراطور البيزنطي الذي اشترك معهم في الحصار، وأخيراً فقد تواطأ معه أحد حراس الأبراج، وسلَّمه البرج المكلَّف بحراسته، وبذلك سقطت أنطاكيه بعد صمود عتيد[88]، وأشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: (فلما طال مقام الفرنج على أنطاكية راسلوا أحد المستحفظين للأبراج، وهو زراد يعرف بروزبة، وبذلوا له مالا وأقطاعا)[89].

وأشار ابن القلانسي في المناسبة نفسها إلى ذلك بقوله: (في آخر جمادى الأولى، ورد الخبر بأن قوماً من أهل أنطاكيه من حملة الأمير ياغي سيان من الزرادين عملوا على أنطاكيه وواطوا الإفرنج على تسليمها إليهم لإساءة تقدمت منه في حقّهم ومصادرتهم، ووجدوا الفرصة في برج من أبراج البلد، ممَّا يلي الجبل باعوه للإفرنج، وأطلعوهم إلى البلاد في الليل، وصاحوا عند الفجر، فانهزم ياغي سيان)[90]، وبذلك تم دخولهم إلى المدينة[91]. واستباح ما فيها، ارتكب الصليبيون في أنطاكيه أعمالاً وحشية ضد المسلمين وأشار الشارتري إلى ذلك بقوله: (دبَّ الرعب الهائل في نفوس الأتراك، ورأوا الفرنجة يقتحمون الشوارع بسيوف مشرَّعة، ويغتالون الناس بوحشية، أصابتهم الرهبة، وامعنوا في الفرار، لا يلدون على شيء، وهرب من الأتراك من استطاع أن

([84]) ذيل تاريخ دمشق، ص 221.

([85]) بطرس الناسك: داعية الحملة الصليبية الأولى، ولد عام (442هـ/1050م)، وتوفي عام (509هـ/1115م)، يمشي حافي القدمين، مرتدياً ملابس رثَّة، وكان راهباً هجر الدير بتكليف من البابا، لكي يقوم بالدعوة إلى الحملة الصليبية، فطاف بمختلف أقاليم فرنسا وأقطار أوربا، بهيئته المزرية، داعياً إلى الحملة البابا، كان يسحر ألباب الناس بفصاحته، حتى اجتمع حوله عدد هائل من الأتباع، بلغوا خمسة عشر ألفاً، منهم فلاحون وأهل مدن، وفئات من صغار النبلاء، وبعض المجرمين وقطع الطرق، ولم يكن يجمع هؤلاء الشراذم إلاَّ الحماسة والرغبة في قتال المسلمين، والاستيلاء على الأرض، اشتهر بكنية (الناسك)، بسبب غطاء الرأس الذي اعتاد أن يرتديه. ريموندجيل، تاريخ الفرنجة، ص 83.

([86]) مؤرخ مجهول، أعمال الفرنجة، ص 37.

([87]) ابن الأثير، الباهر، ص 398؛ الساحلي، حركة الإسلامي ضد الغزو والاحتلال الإفرنجي، ص 33.

([88]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 136–142؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص186؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 133.

([89]) الكامل في التاريخ، ج8، ص 186.

([90]) ذيل تاريخ دمشق، ص 135.

([91]) الفارقي، أحمد بن يوسف، (ت:577هـ/1161م)، تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (القاهرة، 1959م)، ص 286؛ الذهبي، العبر، ج3، ص 330.

يصل إلى القلعة على جرف الجبل)[92]، وبعد عدَّة مناقشات ومناوشات بين بوهيمند وريموند الصنجلي حول أنطاكيه، تمكن بوهيمند من الجلوس على عرشها لوحدهِ، دون منازع، ودون مراعاة للعهد الذي قطعه للإمبراطور البيزنطي[93]، وبذلك ولدت الإمارة الإفرنجية الثانية في بلاد الشام، وهي الإمارة التي أصبحت أقوى الوحدات السياسية للفرنج الصليبيين على أرض الشام[94]، فهي لم تقم بالرغم من إرادة السلاجقة المسلمين وحدهم، بل أيضاً من إرادة الإمبراطورية البيزنطية ذاتها، ولم يكن بوهيمند أن يستقر في مدينته الجديدة إلاَّ وقام بالتوسع على حساب أراضي المسلمين، وفرض سيطرته على شمال بلاد الشام من شيزر جنوباً إلى مرعش شمالاً، ومن حلب شرقاً إلى اللاذقية، ليرسى بذلك قواعد الإمارة كأوَّل خطوة ويحافظ على خليفته الأمير تنكرد.

لقد بدأت صحوة إسلامية باسترداد عماد الدين الزنكي الرها، والقضاء على أوَّل إمارة صليبية بها في عام (539هـ/1144م)، وسار على نهجه نور الدين محمود بن عماد الدين الزنكي، الذي عمل على توحيد شمال الشام ومصر تحت حكمه، ليبدأ المد الإسلامي في المنطقة، وليخسر الوجود الصليبي في بلاد الشام بإكمال وحدة المسلمين في عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي[95]. كان لاستعادة الرها في عهد عماد الدين الزنكي بالغ الأثر في نفوس الصليبيين، ممَّا جعلهم يعدُّون حملة صليبية ثانية سنة (543هـ/1149م)، فسار إليها ملك الألمان كونراد الثالث[96]، وقد اشترك معه في الحملة ملك فرنسا لويس السابع[97]، واتجهت هذه الحملة إلى دمشق التي كان يحكمها معين الدير آنر[98]، فتناسى الصليبيون العهد ونقضوا العقد، ارغمت المستجدات آنر للاستنجاد بنور الدين محمود وسيف الدين غازي، وقبل أن تصل النجدات، فك الصليبيون الحصار خشية من وصولها، وهكذا فشلت الحملة، وعاد ملك ألمانيا ومن معه إلى بلادهم خائبين[99]. تابع نور الدين جهاده، فتوجه إلى حصن حارم سنة (559هـ/1146م)، وكانت بانهزام الصليبيين[100]. وأشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: (سار نور الدين إلى حصن حارم، وهو للفرنج فحاصره، وخرب ربضه، ونهبا سواده، ثم رحل عنه إلى حصن إنب[101] فحاصرهُ، فاجتمعت الفرنج مع البرنس[102] صاحب أنطاكيه وساروا إليه ليرحلوه عن غلب، فلم

([92]) تاريخ الحملة إلى القدس، ص 577؛ درادكة، صالح، الحملة الإفرنجية على أنطاكيه (دروس المستفادة)، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، م6، ع2، جامعة الأردنية، لسنة 2009م، ص 309.

([93]) ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 133؛ مؤرخ مجهول، أعمال الفرنجة، ص 98.

([94]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 135؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص 275؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 135.

([95]) ابن الأثير، الباهر، ص 34.

([96]) الصوري، الحروب الصليبية، ج3، ص 320.

([97]) الصوري، الحروب الصليبية، ج3، ص 320.

([98]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 353.

([99]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 236.

([100]) رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص 183.

([101]) حصن إنب: حصن من أعمال عزار من نواحي حلب. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص 258.

([102]) البرنس: رسموند بواتيه، وهو الابن الأصغر لوليم التاسع، حضر سراً إلى أنطاكيه بمساعدة الاستباريه، حيث تزوج من كونستانس دون علم والدتها آليس اليت عاشت بقية حياتها في اللاذقية، وكان وصوله إلى أنطاكية في رجب (530هـ/1136م). الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 679-681.

يرحل، بل لقيهم وتصاف الفريقان، واقتتلوا، وصبروا، وأظهر نور الدين من الشجاعة والصبر في الرب على حداثة سنه ما تعجب منه الناس، واجلت الحرب عن هزيمة الفرنج، وقتل المسلمون منهم خلقاً كثيراً، وفيمن قتل البرنس صاحب أنطاكيه، وكان عاتياً من عتاة الفرنج وعظيماً من عظمائهم)[103].

وأصبحت أنطاكيه في متناول يد نور الدين محمود، ولكنه لم يتوقف عن أخذها وهناك أسباب منعته من دخولها، كان نور الدين حريصاً على عدم الدخول في موجهة مع الإمبراطورية البيزنطية بعد توقيع اتفاقية مع الإمبراطور البيزنطي مانويل كومنين في سنة (554هـ/1159م)[104]، نعمت البلاد بعدها بفترة هدوء نسبي بين المسلمين والصليبيين، لذلك أُطلق سراح بوهيمند الثالث أمير أنطاكيا الخاضع لبيزنطية إرضاء للإمبراطور. وأشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: (إذا ضيّقنا عليهم أرسلوا إلى صاحب القسطنطينية وسلّموها إليها، ومجاورة بيموند أحبُّ إليَّ من جوار ملك الروم)[105]، لذلك يحجم نور الدين محمود عن الاستيلاء على أنطاكيه[106].

لقد اختلفت سياسة نور الدين محمود تجاه أنطاكيه عن سياسة صلاح الدين الأيوبي، الذي تولَّى جهادهِ بعد وفاة نور الدين سنة (569هـ/1174م)، لقد أدرك صلاح الدين ضعف الدولة البيزنطية[107]، بعد وفاة الإمبراطور البيزنطي مانويل كومنين، وانتهاء الحماية البيزنطية لأنطاكيه قبيل وفاته[108]، وفي الوقت نفسه كان صلاح الدين الأيوبي عازماً على تطهير بلاد الشام من الصليبيين بعد أن تمكن توحيد المسلمين في مصر والشام[109]. تمكن صلاح الدين الأيوبي من دخول دمشق عام (570هـ/1174م)، ثم استيلائه على حلب عام (579هـ/1138م)[110]، وكانت حقبة مليئة بالأحداث المثيرة بين صلاح الدين الأيوبي وأمراء المحليين الذين تشبثوا بكل وسائل المقاومة[111]، محاولين الاحتفاظ بنفوذهم حتى ولو بالتعاون مع الصليبيين ضد صلاح الدين، كما حدث مع سعد الدين كمشتكين.

بعد أن عمل صلاح الدين على تثبيت مركزهُ في حلب وشمال الشام، بعد المؤامرة التي دبَّرها له، الذي رغب سعد الدين كمشتكين في تسليم حصن حارم للصليبيين، مقابل مبلغ كبير من المال، ولكن أعيان الحصن استنجدوا بالملك الصالح، الذي فاوض الصليبيين من قِبله على فك الحصار عن الحصن[112].

([103]) الكامل في التاريخ، ج11، ص 28.
([104]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 309-312؛ أبو شامة الروضتين، ج1، ص 149-151؛ المعاضدي وآخرون، تاريخ الوطن العربي والغزو الصليبي، ص 117.
([105]) الباهر، ص 125.
([106]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 314؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج2، ص 650-651.
([107]) ابن الأثير، الباهر، ص 163؛ الجنابي، إمارة أنطاكيا، ص 174.
([108]) ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص 86.
([109]) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص 24.
([110]) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص 86؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص 59؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج2، ص 757.
([111]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج11، ص 536.
([112]) ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 534؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي، ص 293.

بدأت أعمال صلاح الدين الأيوبي، للقضاء على الوجود الصليبي في بلاد الشام بالاستيلاء على حصن الأحزان الذي بناه الصليبيون في موقع أحسنوا اختياره[113]، ليكون نقطة دفاع عن إمارة أنطاكيه، ومنطلقاً لهجماتهم على المسلمين[114]، تمكن صلاح الدين الأيوبي من هدمهِ منذ العام (575هـ/1179م)، وأشار أبو شامة إلى ذلك بقوله: (عندما علموا الإفرنج باستيلاء صلاح الدين على حلب وحارم ارجفت أنطاكيه بعد ذلك رعباً)[115].أمسى أمير أنطاكيه عاجز عن الوقوف بوجه صلاح الدين الأيوبي، فالتمس جانب الموادعة، وأرسل إلى صلاح الدين، حيث كان يعسكر أمام حلب، طالباً منه عقد الهدنة بين الطرفين لمدة أربع سنوات (579-583هـ/1138-1187م)[116]، على اثر الهدنة، إذ حلَّت اكبر هزيمة بالصليبيين في معركة حطين سنة (583هـ/1187م)، ومن ثم تحرير بيت المقدس[117].

وبعد وفاة صلاح الدين الأيوبي سنة (589هـ/1193م)، انشغل ورثته بالصراع على السلطة إلى أن استتب الأمر لأخيه الأصغر الملك العادل الأيوبي الذي سار على نهج أخيه[118]. لقد شهدت الإمارة الصليبية اعتباراً من النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، تدهوراً ومشاكل داخلية شغلت الصليبيين عن الالتفات إلى المسلمين والتصدي لهم، بسبب كثرة المنازعات بين الأمراء الصليبيين[119]، ولا سيَّما حول السلطة ومناطق النفوذ، لذا قرر السلطان الظاهر بيبرس أن يبدأ الجهاد ضد الصليبيين اتجه منذ سنة 659هـ/1261م[120]. كان أمير أنطاكيه وطرابلس بوهيمند السادس (649-667هـ/1251-1268م) آنذاك في مدينة طرابلس[121]، ذلك لأن الأمير بيبرس قد هاجم أولاً طرابلس وضواحيها، فهرع الأمير بوهيمند بأسطول لنجدتها، وعندئذٍ ترك السلطان بيبرس خيامه ومتاعه بالقرب من طرابلس، متظاهراً بالخوف والهزيمة، فاعتقد الأمير بوهيمند السادس أن دفاعهِ المستميت عنها هو الذي دفع السلطان إلى الانسحاب[122]، لذلك ركن إلى الراحة بها، ولكن ذلك كان جزءاً من خطة السلطان، فقد أوهم خصمه الأمير بوهيمند أن الهجوم الرئيسي على طرابلس، على حين إنَّ هدفه الرئيس هو الهجوم على إمارة أنطاكيه[123].وأمام شدة ضربات القوات التابعة للسلطان، انهارت المقاومة الصليبية، وتمكن جيش السلطان بيبرس من اعتلاء الأسوار من

([113]) أبو شامة، الروضتين، ج2، ص 131.
([114]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 147.
([115]) الروضتين، ج2، ص 131.
([116]) ابن شداد، النوار السلطانية، ص 94؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص 69.
([117]) الصـفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص 235؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص 160؛ عطية، إمارة أنطاكيه، ص 248.
([118]) ابن الأثير، التاريخ الباهر، ص 125؛ عطية، إمارة أنطاكيه، ص 248.
([119]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 147؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص 80.
([120]) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص 94.
([121]) المقريزي، السلوك، ص 483؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج2، ص 1138.
([122]) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص 138؛ رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص 559.
([123]) المقريزي، السلوك، ص 566-567.

الموضع الذي حدده السلطان، ففتحوا ثغرة إلى داخل المدينة، وتدفق الجيش إلى داخلها، وفتحوا الأبواب لبقية الجيش المملوكي[124].

وفي القلعة اجتمع الصليبيون، ولمَّا لم يكن بالقلعة مياه ولا طعام يكفيهم[125]، فقد أنفذوا بعض رجالهم إلى السلطان بيبرس، يطلبون الأمان، وتسلَّم القلعة سنة (666هـ/1268م)[126]، ثم سلَّمها السلطان بيبرس إلى الأميرين بدر الدين بيليك الظاهري الخازندار، وبدر الدين الشّمسي الصالحي. وقد أمروا بإحضار الغنائم لتُقَسَّم[127]. لقد فتح المسلمون الإمارة التي ظلت تحت سيطرة الصلبيين منذ الحملة الإفرنجية الأولى بعد إمارة الرها، أي على مدى مائة وسبعين سنة، وكانت ثاني إمارة صليبية بعد إمارة الرها، تقام في شمال الشام وكان تحريرها صدمة كبيرة بالنسبة للصليبيين، هذا يعني كان ايذاناً بانهيار المملكة الصليبية في بلاد الشام، بحيث لم يبقَ لهم بعد ذلك من المدن الكبرى سوى مدينتي طرابلس وعكا[128].

ثالثاً: إمارة بيت المقدس: شيَّدت بيت المقدس على تلال شامخة، وليس حولها ولا بالقرب منها وطيئة[129]، وأمَّا المدينة نفسها فهي على فضاء في وسط تلك الجبال[130]، ويقع بيت المقدس بين البحر الميت من الشرق، وبحر الروم من الغرب[131]، ويبعد عن البحر الميت 18 ميلاً (29كم)، وعن بحر الروم 32 ميلاً (51كم)[132]، وهي مرتفعة نحو 3800 قدم سطح البحر الميت، و2500 قدم عن سطح البحر المتوسط[133]. والقدس تعني الطهارة والتقديس والتطهير والتبريك[134].

هاجر اليبوسيّون وهم بطن من بطون القبائل القحطانية، إلى المدينة[135]، واستوطنوا نحو سنة 3000-2500ق.م، وانشؤوا فيه حضارة تميزت بالتقدم الزراعي والصناعي، وعلى المرتفعات، كالجبل صهيون.

([124]) ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 247؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 513.
([125]) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، 2002م)، ج 49، 2 36؛ بردي، الزبير وفؤاد بن عمر، دور السلطان الظاهر بيبرس في مواجهة الصليبيين في بلاد المشرق (659هـ-674هـ/1261-1251م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ، (الجزائر، 2012م)، ص 83.
([126]) المقريزي، السلوك، ص 197؛ رانيمان؛ تاريخ الحروب الصليبية، ج3، ص 575.
([127]) ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص 476.
([128]) المقريزي، السلوك، ص 190.
([129]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص 166-172.
([130]) الأصطخري، المسالك، ص 56؛ ابن حوقل، ص 158.
([131]) الحميري، الروض المعطار، ص 68.
([132]) البكري، أبو عبيج الله عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت: 487هـ/ 1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، ط3، (القاهرة، 1996م)، ج3، ص 488.
([133]) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 1965م)، ج9، ص2.
([134]) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص 168.
([135]) المقديسي، أحسن التقاسيم، ج1، ص 132.

أُسست مدينة المقدس نحو سنة 3000 ق.م، وأُطلق عليها اسم آور سالم أي مدينة السلام، وكانت كغيرها من مدن الكنعانيين مملكة أو مدينة حكمها عدد كبير من الأمراء كان أشهرهم ملكي صادق.وعندما استولى عليها الإمبراطور الروماني أدريان وأخرج اليهود[136] منها، وحوَّلها إلى مدينة رومانية سمَّاها باسم كولونيا آيليا كابيتولينا، بمعنى بيت الله، واختصر الاسم إلى إيلياء، وهو الاسم الذي عُرف به أيام الفتح العربي، وظهر في العهدة العمرية التي كتبها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) للسكان المسيحيين بُعيد الفتح[137]. أطلق عليها العرب اسم (بيت المقدس)، وهو اسم يفيد التنزيه لله، وطهارة الإنسان في العبادة[138]، وأشار ياقوت الحموي إلى ذلك بقوله: (إنَّ أرضها أرض مباركة)[139]. دخلت بيت المقدس عبر التاريخ في حكم عدد من الإمبراطوريات، ممَّا أدى غلى تغيير اسمها أكثر من مرَّة، وحصلت على اسمها القدس منذ العهد العباسي[140]، حباها الله من القدسية والبركات ما لم يحبه لغيرها من المدن، وفضائل ومناقب بيت المقدس كثيرة لا تُحصد، وهي مقام الأنبياء وموقف الأولياء، ومعبد الأتقياء، ومنها يتفرَّق الناس إلى الجنة أو إلى النار[141].

لقد كانت بيت المقدس هدفاً للطامعين، نظراً لقدسيتها ومكانتها العظيمة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية، ولكونها العاصمة، علاوة على ذلك تجميع فيها الميزة الانغلاق ويعطيه من الحماية، وميزة الانفتاح على من يجاورها[142]. شهدت المدينة الصراعات والنزاعات عبر التاريخ ما لم تشهده مدينة غيرها، ويقال إنها دُمِّرت تسعة عشر مرَّة، حيث أخضعها المصريون الفراعنة، ثم العبرانيون، ثم الفرس، واليونان، والرومان، والبيزنطينيون، حتى فتحها المسلمون على يد الصحابي أبو عبيدة عامر بن الجراح بالسلم لا بالحرب سنة 16هـ/636م[143]. وفي عهد الخلافة الأموية (41-132هـ/661-749م)، حظيت المدينة باهتمام بني أمية، وأولوها عناية خاصَّة، نظراً لأهميتها الدينية، وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-691م) ، بناء مسجد قبة الصخرة المشرفة عام 66هـ/685م إلى سنة 72هـ/691م[144]، وفي عهد الخلافة العباسية (132-656هـ/749-1258م)، شهدت القدس زيارة الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (136-158هـ/745-775م)، مرتين، الأولى عام 140هـ/785م، حيث أمر بإعادة بناء المسجد الأقصى، أمَّا الثانية

([136]) عبودي، هنري بيرس، معجم الحضارات السامية، ط2، جروس، برس، (طرابلس، 1991م)، ص 458.

([137]) صالح، محسن، الطريق إلى القدس، ط5، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت، 2012م)، ص 18-19.

([138]) ابن خرذابة، المسالك والممالك، ص 78؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي، ص 192.

([139]) معجم البلدان، ج5، ص 166.

([140]) ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص 351.

([141]) الواسطي، أبي بكر محمد بن أحمد المقدسي، فضائل بيت المقدس، تحقيق: إسحاق حسون، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (فلسطين، 1971م)، ص 38.

([142]) الاصطخري، المسالك، ص 57.

([143]) المقديسي، أحسن التقاسيم، ص 168.

([144]) البلاذي، فتوح البلدان، ص 146؛ عثمانه، خليل، فلسطين في خمسة قرون من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرونجي (634هـ/1099م)، ط1، الدراسات العربية الفلسطينية، (بيروت، 2000م)، ص 222.

فكانت عام 154هـ/771م[145]، لقد خضعت المدينة لسيطرة الفاطميين قبل مجيء الصليبيين بعام واحد سنة (497هـ/1098م)[146]. لقد شهدت المدينة بداية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، اضطهاداً شديداً للمسيحيين، فقد قام الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (386-411هـ/966-1020م)، باضطهاد العناصر المسيحية في خلافتهِ، فقد أمر بهدم كنيسة القيامة سنة (401هـ/1010م)، ممَّا كان أثر سيء الذي ظهر جلياً في كتابات المؤرخين الأوربيين[147]، ولعل سياسة الحاكم بأمر الله تلك ضد المسيحيين كانت في بداية الأمر كرد فعل للسياسة البيزنطية التوسيعية، ولاسيَّما في عهدي هرقل ونقفور.

أمَّا قائد الحملة الفاطمية افتخار الدولة، فقد احتمى مع طائفة من جندهِ ببرج داود[148]، وقاتلوا ثلاثة أيام لكنهم لم يلبثوا أن ألقوا السلاح وسلَّموا البرج بعد أن آمنهم الصليبيون وسمحوا لهم بالخروج إلى عسقلان[149]، ومنها إلى مصر[150]. وأشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: (إنه لم ينجُ من سكان بيت المقدس سوى قائد الحامية الفاطمية افتخار الدولة وعدد من رجالهِ)[151]، وبذلك صارت بيت المقدس الإمارة الصليبية الثالثة بعد الرها وأنطاكيه[152]، وبسقوط بيت المقدس تكوَّنت المملكة الصليبية[153]، واختاروا زعماء الصليبيون من يتولَّى زعامة بيت المقدس، ومع أن الأمير ريموند كان أغزر مالاً وأعظم ثروة، وكان أكثر طموحاً في التملك، إلا أن الأمراء اجتمعوا على اختيار جودفري، ليكون حاكماً لبيت المقدس[154]؛ لأنهم في وجوده سكون

([145]) القرماني، أحمد بن يوسف (ت:1019هـ/1610م)، أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ، تحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد، ط1، (بيروت، 1992م)، ج3، ص 391؛ أمطير، محمد سامي أحمد، الحياة الاقتصادية في بيت المقدس وجوارها في فترة الحروب الصليبية= =(492-513هـ/1099-1187م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (فلسطين، 2010م)، ص 32.

([146]) العارف، عارف، تاريخ قبة الصخرة والمسجد الأقصى المبارك ولمحة عن تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، (فلسطين، 1955م)، ص 28.

([147]) باركر، آرنست، الحروب الصليبية، نقله إلى العربية السيد البز العريني، دار النهضة، (بيروت، د.ت)، ص 15.

([148]) برج داود: شيد بالجهة الشرقية من بيت المقدس، وهو يقع داخل أسوار الغربي للمدينة، فرب باب الخليل، بوشارد، وصف الأرض المقدسة، ص 142.

([149]) عسقلان: مدينة في فلسطين على الساحل الشامي، لم يتمكن الصليبيون من الاستيلاء عليها حتى سنة 548هـ/1153م. المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3، ص 206.

([150]) الزهاوي، تاريخ متى الزهاوي، ص 84-87؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 186؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج1، ص 348.

([151]) الكامل في التاريخ، ج8، ص 424.

([152]) العماد الأصفهاني، الفتح القيسي، ص 60؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 178؛ ابن كثير، ابن العديم، زبدة الحلب، ج2، ص 575.

([153]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 186؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص 348.

([154]) كان الصليبين قد اختاروا جودفري أميراً على بيت المقدس بسبب نُبل شخصيته وطبعه، ومهاراته العسكرية، وجلده، وتعرف الحليم. الشارتري، تاريخ الحملة إلى القدس، ص ص93.

لهم رأي وأطماع على العكس من ريموند الذي ينفرد في رأيه، ولا يقبل أحداً معه في الحكم، ولُقب جودفري بـ(حامي الفرنج المقدس)[155].

رابعاً: إمارة طرابلس:

طرابلس مدينة فينيقية الإنشاء أسسها الفينيقيون على امتداد الساحل الشرقي لبحر الروم، وحديثة العهد بالنسبة للمدن الفينيقية الأربع الأخرى.

كانت المدن الفينيقية في العهد الفارسي 400-300 ق.م، تتمتع بحرية كبيرة، وبخاصَّة في المجال التجاري مع نوع من الاستقلال الجزئي، لكنها تأخذ الدور نفسه في الحقبة الرومانية 62 ق.م[156]، ولم تظفر بالمنزلة السامية التي ظفرت بها عدد من مدن الساحل الشامي مثل بيروت، ولكن لا يمنع ذلك التجاهل لدى السلطات الرومانية من أن تأخذ طرابلس مركزاً ثقافياً مثل بقية المدن الساحلية في منطقة بلاد الشام[157]. فضلاً عن ذلك أخذ الرومان فيما بعد الاعتناء بطرابلس، واتخذوها قاعدة ومركزاً لتجارتهم، ووسعوا بناءها وعمارتها، واستوطنوها (64 ق.م-476م)، ثم استوطنها البيزنطيون (476-646م)[158]. وكانت المدينة يحميها البحر من ثلاثة جوانب، وعلى البر سور عظيم ينهض أمام بركة كبيرة، ويقع بعضها على تل عند مخرج خانق عميق يجتازهُ نهر قديشاه الذي يسميه العرب نهر (أبي علي) وبعض الآخر بجوار ذلك التل[159]. يمتد غربيها سهل خصب، ينتهي بشبه جزيرة، يقع فيه الميناء الذي تحميه سلسة من الجزر الصخرية الصغيرة، وهو ميناء عجيب يحتمل ألف ألف مركب[160]، وأشار إلى ذلك ناصر خسرو بقوله: (في أحداث سنة 338هـ/1047م، ما حول المدينة من المزارع والبساتين، وأكثرها من قصب السكر، والنارنج والترنج والموز والليمون والتمر، وهي مشَّيدة، بحيث أن ثلاثة من جوانبها مطلة على البحر، فإذا ماج علت أمواجه السور، والجانب المطل على اليابسة فيه خندق عظيم، عليه باب من الحديد محكم، وفي الجانب الشرقي منها قلعة من الحجر المصقول، عليها شرفات ومقاتلات من الحجر نفسه، وعلى قمتها عرَّدات لوقايتها من الروم، وشوارعها وأسواقها جميلة ونظيفة، وفي وسط المدينة جامع عظيم، جميل النقش، وفي ساحته قبة كبيرة تحتها حوض من الرخام في وسطه فوّارة من النحاس الأصفر، في السوق مشرعة ذات خمس صنابير، يخرج منها ماء كثير يأخذ منه الناس

([155]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 135؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 128؛ السرجاني، قضية الحروب الصليبية، ص 147.

([156]) أبو الفدا، تقويم البلدان، صححهُ: رينو والبارون مالك كوين دي سلام، دار صادر، (بيروت، د.ت)، ص 252.

([157]) الاصطخري، المسالك، ص 61.

([158]) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 61.

([159]) أبو الفدا، تقويم البلدان، 252.

([160]) اليعقوبي، كتاب البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضاوي، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1422هـ)، ص 327.

حاجاتهم، وفيها يصنع الورق الجميل، وبها يصنع الحرير الفاخر، وهي ثغر دمشق على ساحل البحر، ومركز تجاري هام)[161].

كما حدث أن توَّجه سفيان بن مجيب الأزدي[162]، لفتح مدينة طرابلس بتكليف من معاوية بن أبي سفيان (411-60هـ/661-680م)، عامل الخليفة الراشدي عثمان بن عفان(23-35هـ/644-656م)، على بلاد الشام، لم يستطع سفيان دخول طرابلس، فأنشأ حصناً على بعد أميال عُرف باسم حصن سفيان، وقطع الإمدادات عن أهل طرابلس إلى أن استولى عليها[163].

وكان فخر الملك سيء الحظ إذ تسلَّم القيادة في الوقت الذي كانت فيه الأحداث تتطور على نحو خطر أثر الغزو الصليبي الذي بدأ يجتاح بلاد الشام منذ عام (491هـ/ 1097م)، وأشار ابن الفرضي إلى ذلك بقوله: (فخر الملك ملك الساحل، كان من أعيان الملوك، وكان غزير المروءة عالي الهمة، ابتلى بلده بحصار الفرنج بحدود عشرة أعوام وهو يقاومهم، ويراسل الملوك الأطراف، ويتحفهم بالهدايا وهم حائرون في أنفسهم، ومل ينجده أحد، وقد راسل صاحب الروم مرات، وكان حسن التدبير في الحصار، جيد المكيدة والمخادعة، براً وبحراً، شتاءً وصيفاً، حتى تفانت رجاله وكلَّت أبطاله)[164]. وقد استطاع فخر الملك أن يعيد توسيع رقعة إمارة طرابلس إلى سابق عهدها، فاشتملت على جبله، وانطرسوس،
وعرقه، وجبيل، وكان ذلك هو حال طرابلس حين قدوم الصليبيين إلى بلاد الشام سنة (490هـ/1097م)[165].
تقاسم أمراء الحملة الصليبية الأولى النفوذ في بلاد الشام، فاستقر بلدوين في الرها، وبوهيمند في إنطاكيه، وجود فري في بيت المقدس، ولم يبقَ إلاَّ ريموند الصنجلي دون إمارة[166].

ومن الجدير بالذكر أن ريموند الضحيلي كان من أبرز قادة الحملة الفرنجية، إلاَّ انه كان أسوأهم حظاً[167]، فقد شارك في الاستيلاء على أنطاكيه، ومع ذلك استأثر بها بوهيمند، وزاحمهُ حتى معرة

([161]) سفرنامه، ص 47؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي، ص 231.
([162]) سفيان بن مجيب الأزدي: صابي مجاهد، تولَّى قضاء بعلبك، وتوفي سنة 50هـ/670م. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص 283.
([163]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص 296؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي، ص 232.
([164]) أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي (ت:403هـ)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: دون فرنكشو ديره، (مدريد، 19891م)، ج1، ص 363.
([165]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 141؛ إسماعيل عاصم وآخرون، الدور السياسي والثقافي لبنو عمار في إمارة طرابلس (457–502هـ/1065–1109م)، بحث منشور في مجلة الفتح، ع 26، جامعة ديالى لسنة 2006م، ص 255.
([166]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص 344؛ الدايم، عبد العزيز محمود، إمارة طرابلس الصليبية في القرن الثاني عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، (مكة المكرمة، 1971م)، ص 42.
([167]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 147؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ص 8؛ الساحلي، الاستيطان، ص 236.

النعمان[168]، التي استولى عليها لوحده، وأرغمهُ على التخلي عنها، وعندما استولى على انطرسوس وحاصر عرقه[169] اضطرهُ زعماء الحملة التي تركها ليزحف معهم إلى بيت المقدس، وعند عسقلان وآرسوف حدث له مثل ذلك[170]. لما يئس ريموند الصنجلي من الحصول على إمارة انطاكيه[171]، واضطر إلى التنازل عن أطماعه فيها[172]، قرر العمل على تأسيس مملكة لهُ في طرابلس، فبدأ بالاستيلاء على المدن التابعة لها، مثل أنطرسوس وعرقه، ثم أحكم الحصار حول طرابلس[173]. استنجد فخر الدولة أمير حمص في فك الحصار عن طرابلس بدقاق بن تتش، أمير دمشق وجناح الدولة أمير حمص في فك الحصار عن طرابلس سنة 495هـ/1102م[174]، ولكنهم هُزموا، ولاشك أن هذا النصر الذي أحرزهُ ريموند كان لهُ أثر في استعادة لسمعته الحربية، وضمان بقاء إمارتهِ على ساحل الشام، فضلاً عن تخوف المسلمين منه وعدم جرأتهم بعد ذلك على المبادرة بمهاجمتهِ[175]. عرض فخر الملك حاكم طرابلس على ريموند الصنجلي أن يدفع له الجزية ويمدهُ بالميره، فقبل العرض، وانسحب بجنودهِ إلى انطرسوس، ليعيد تنظيم جيوشه، ويوفر من السلاح والعتاد ما يمكنه من الاستيلاء على طرابلس[176]. تمكن فخر الملك ابن عمار من إفشال أكر من حصار فُرض حول طرابلس، ولكنه لم يتمكن من حماية المناطق القريبة منها حصن الأكراد، وجبيل التي سقطت في يد ريموند الصنجلي[177].

اتسم حكم الأسرة النورماندية بالعداء الشديد للعرب والمسلمين، والتحالف مع المغول والبيزنطيين ضد المسلمين، فاستحكمت الفوضى في المدينة، ممَّا كان له الأثر في إضعاف الصليبيين وتفتيت قواتهم في بلاد الشام، واستمرت إلى أن تمكن السلطان المنصور قلاوون من الاستيلاء عليها عام 688هـ/1289م، والقضاء على تلك الإمارة الصليبية[178].

وهكذا ففي غضون سنوات قليلة تمكن الفرنج الصليبيون من تأسيس أربع إمارات صليبية كبيرة، يتبع لها الكثير من المدن والقرى، وصار في أيديهم الجانب الاكبر من فلسطين وساحل الشام[179]، امتدت من

([168]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، 205.
([169]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، 219؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 360.
([170]) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج4، ص 134؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 360.
([171]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 147؛ سبط ابن الجوزي، مرية الزمان، ج8، ص 8.
([172]) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج4، ص 132؛ سلام، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، (الاسكندرية، 1966م)، ص 92.
([173]) عاشور، الحركة الصليبية، ج1، ص 356.
([174]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 219.
([175]) أبو الفدا، المختصر في أخبر البشر، ج4، ص 134.
([176]) سالم، طرابلس الشام، ص 92.
([177]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 235؛ تدمري، عمر عبد السلام، تاريخ طرابلس، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان، ط2، (بيروت، 1984م)، ج1، ص 467.
([178]) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج1،ص93.
([179]) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق،ص302.

أنطاكيه شمالاً حتى غزة غرباً، ومن الرها شرقاً حتى خليج العقبة جنوباً[180]، ولكن وجدت مدن عديدة ضمن هذا الإطار، احتفظت بموقعها العربي والإسلامي، دون أن يتمكن الصليبيون من أخذه مثل دمشق وحلب وحماة وحمص.

قائمة المصادر والمراجع

1) ابن الأثير، الباهر، ص 163؛ الجنابي، إمارة أنطاكيا.

2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10،؛ الدايم، بد العزيز محمود، إمارة طرابلس الصليبية في القرن الثاني عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، (مكة المكرمة، 1971م).

3)ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرخ عبد الرحمن علي بن محمد (ت: 597هـ/ 1201م)، المنتظم في تاريخ الأمم، (بيروت، 1992م)، ج8.

4)ابن الشحنة، محمد بن الشحنة الحلبي (ت:1439م)، الدر المنتخب في مملكة تاريخ حلب، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2007م)؛ الجنزوري، علية عبد السميع، إمارة الرها الصليبية، الهيئة العامة المصرية، (مصر، 2001م).

5)ابن العديم، زبدة الحلب، ج2؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج1.

6)ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10.

7) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5؛ رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج1.

8)ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل النصيبي (ت:380هـ/990م)، صورة الأرض كتاب المسالك والممالك والمفاوز والمهالك، ط2، مطبعة بريل، (ليدن، 1938م).

9)ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 300هـ/612م)، المسالك والممالك، دار صادر، طبعة مصورة عن المطبوع بمدينة ليدن، (بيروت، 1989م)؛ ابن شداد، الأعلاق الخطيرة،، ج3.

10)ابن خرزابة، المسالك والممالك؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي.

11)ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج5.

12)ابن شداد، النوادر السلطانية؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص 59؛ عاشور، الحركة الصليبية، ج2.

13)ابن فضل الله شهاب الدين (ت:749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2010م)، ج26.

14)ابن كثير، البداية والنهاية، ج13؛ الرويضي، إمارة الرها.

15) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج4؛ سلام، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، (الاسكندرية، 1966م).

16) أبو المظفر الأبيوردي: محمد أبو العباس، الشاعر الإخباري النسابة، صاحب التصانيف والفصاحة والبلاغة، توفي عام (507هـ/1173م) مسموماً بأصبهان. الذهبي، العبر، ج2.

17)أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي (ت:403هـ)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: دون فرنكشو ديره، (مدريد، 19891م)، ج1.

([180]) ابن حوقل، صورة الأرض، ج4، ص206.

18) أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقديسي (ت:665هـ/1267م)، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، مؤسسة الرسالة، ط1، (بيروت، 1996م).
19) الإدريسي، نزهة المشتاق.
20) الأصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد (ت: 346هـ/957م)، مسالك الممالك، دار صادر، (بيروت، 2004م)؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2.
21)الأنطاكي، التاريخ المجموع، ص 184؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج1.
22) باركر، آرنست، الحروب الصليبية، نقله إلى العربية السيد الباز العريني، دار النهضة، (بيروت، د.ت).
23) البكري، أبو عبيج الله عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت: 487هـ/ 1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، ط3، (القاهرة، 1996م)، ج3.
24)البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت:278هـ/891م)، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، (بيروت، 1988م).
25) الجنابي، إمارة أنطاكيه.
26) الحميري، الروض المعطار.
27)خليل، عماد الدين زنكي.
28) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 1965م)، ج9.
29)الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، 2002م)، ج 49، 2 36؛ بردي، الزبير وفؤاد بن عمر، دور السلطان الظاهر بيبرس في مواجهة الصليبيين في بلاد المشرق (659هـ-674هـ/1261-1251م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ، (الجزائر، 2012م).
30) رانسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، ج3.
31)الرهاوي، تاريخ الرهاوي، ج2؛ عاشور، سلطنة المماليك أرمينيا الصغرى، بحث منشور في كتاب البحوث والدراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار الأحد، (بيروت، 1977م).
32)روستوقنزف. م: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاقتصادي والاجتماعي، ترجمة: زكي علي وآخرون، ط1، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، د.ت).
33) الزهاوي، تاريخ متى الزهاوي، ص 84-87؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 186؛ ابن العديم، زبدة الحلب، ج1.
34) سفرنامه، ص 47؛ الساحلي، الاستيطان الفرنجي.
35)الشارتري، تأريخ الحملة، ص 31؛ الساحلي، حركة الجهاد الإسلامي.
36)الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص 160؛ عطية، إمارة أنطاكيه.
37) الصوري، وليم (ت:581هـ/1185م)، الحروب الصليبية، ترجمة: حسن الحبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1991م)، ج1، 112؛ الكيلاني، فتح إمارة الرها.
38)العارف، عارف، تاريخ قبة الصخرة والمسجد الأقصى المبارك ولمحة عن تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، (فلسطين، 1955م).
39) عاشور، الحركة الصليبية، ج1.

40) عبودي، هنري بيرس، معجم الحضارات السامية، ط2، جروس، برس، (طرابلس، 1991م).
41) العماد الأصفهاني، الفتح القيسي؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 178؛ ابن كثير، ابن العديم، زبدة الحلب، ج2.
42) عوض، أضواء على بيليوغرافية تاريخ الحروب الصليبية، المراجع العربية والمعربة، ط1، دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع، (القدس، 2013م).
43)عياض بن غنم: ابن زهير بن أبي شداد، ابو سعيد الفهري، ممَّن بايع بيعة الرضوان واستحلفه قرابته أبو عبيدة بن الجراح، لما احتضر على الشام، الذي افتتح الجزيرة صلحاً، أقرَّه عمر على بلاد الشام فعاش بعد نحو من عامين. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي (ت:328هـ/748م)، العقد الفريد، ط3، دار إحياء التراث العربي، (لبنان، 1999م)، ج4.
44) العيني، عقد الجمان، ج2.
45)الفارقي، أحمد بن يوسف، (ت:577هـ/1161م)، تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (القاهرة، 1959م)، ص 286؛ الذهبي، العبر، ج3، ص 330.
46)الفتح القسي.
47) الفيتري، تاريخ بيت المقدس.
48) قاسم، الخلفية الايدلوجية للحرب الصليبية دراسة الحملة الأولى 1059-1099م، ط1، دار المعارف، (القاهرة، 1983م).
49)القرماني، أحمد بن يوسف (ت:1019هـ/1610م)، أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ، تحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد، ط1، (بيروت، 1992م)، ج3؛ أمطير، محمد سامي أحمد، الحياة الاقتصادية في بيت المقدس وجوارها في فترة الحروب الصليبية(492-513هـ/1099-1187م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (فلسطين، 2010م).
50) معجم البلدان، ج5.
51) المقريزي، السلوك، ص 197؛ رانيمان؛ تاريخ الحروب الصليبية، ج3.
52) المنصوري، بيبرس (ت:725هـ)، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س، ريتشارد، الشركة المتحدة للتوزيع، (بيروت، 1988م)، ج2.
53)المؤرخ المجهول، أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس، ترجمة: حسين حبشي، دار الفكر العربي، (د.م، 1958م).
54) مؤرخ مجهول، أعمال الفرنجة.
55)الواسطي، أبي بكر محمد بن أحمد المقدسي، فضائل بيت المقدس، تحقيق: إسحاق حسون، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، (فلسطين، 1971م).
56)ويل (ت:1981م)، قصة الحضارة، ترجمة: محمد بدران، دار الجبل، (بيروت، د.ت)، ج15.
57)الياسي، عبد القادر هاشم محمد، الحروب الصليبية (حصار المدن الإسلامية في بلاد الشام)، (491-578هـ/1097-1191م)، دار الثقافة، ط1، (الشارقة، 2020م).
58) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5.
59) اليعقوبي، كتاب البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين ضاوي، ط1، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1422هـ).

"عرض ومراجعة نقدية لكتاب

المتطرفون السابقون: الوقاية من العنف ومكافحته

A Presentation and Critical Review of the Book :

Former Extremists: Violence Prevention and Countering

الباحثة -آيات عبد العزيز

مدير البحوث والدراسات، مركز ايجيبشن انتربر ايز للسياسات والدراسات الاستر اتيجية

القاهرة

الملخص

يتناول كتاب «المتطرفون السابقون والوقاية من العنف ومكافحته» مسألة بحثية في غاية الأهمية، تلك المتعلقة بدور المتطرفين السابقين في مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه. يهدف هذا الكتاب، من خلال إسهامات مجموعة كبيرة من المتخصصين والخبراء في دراسات الإرهاب والتطرف العنيف، إلى تقييم فاعلية إشراك المتطرفين السابقين في جهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والوقاية منه، حيث يقدم رؤًى نظرية ودراسات حالة عملية ضرورية لفهم كيفية دمج هؤلاء المتطرفين السابقين مع مختلف استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه بكفاءة وفعالية.

ولعلَّ الحجة الرئيسية لهذا الكتاب أنه على الرغم من أن مشاركة المتطرفين السابقين في مبادرات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه قد تكون هامة لنجاح تلك المبادرات، إلا أنها تواجه تحديات جمة تتعلق بإمكانية تنفيذ هذا الأمر على أرض الواقع. يجادل المحررون بأن السرد التقليدي حول المتطرفين السابقين غالبًا ما يغفل الطبيعة متعددة الأوجه لأدوارهم، والسياقات التي يعملون فيها، والمآزق الأخلاقية التي قد تنشأ من إدماجهم في تلك المبادرات. من خلال تقديم مجموعة من وجهات النظر المختلفة، التي تجمع بين التفاؤل والحذر، يشجع الكتاب على فهم أكثر دقة للفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة باستخدام المتطرفين السابقين كفاعلين رئيسيين في جهود مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه.

الكلمات المفتاحية

المتطرفون السابقون - مكافحة التطرف العنيف - الوقاية من العنف

Abstract

The book Former Extremists and the Prevention and Countering of Violence addresses a critically important research question: the role of former extremists in countering and preventing violent extremism. Through contributions from a wide range of specialists and experts in the fields of terrorism and violent extremism studies, this book aims to assess the effectiveness of involving

former extremists in efforts to counter terrorism and violent extremism, as well as prevent it. It provides essential theoretical insights and practical case studies to understand how these former extremists can be efficiently and effectively integrated into various strategies for countering and preventing violent extremism.

Perhaps the book's central argument is that while the participation of former extremists in initiatives to counter and prevent violent extremism may be crucial to their success, it faces significant challenges related to practical implementation. The editors contend that the traditional narrative surrounding former extremists often overlooks the multifaceted nature of their roles, the contexts in which they operate, and the ethical dilemmas that may arise from their inclusion in such initiatives. By presenting a range of diverse perspectives—balancing optimism with caution—the book encourages a more nuanced understanding of the potential benefits and risks associated with utilizing former extremists as key actors in efforts to counter and prevent violent extremism.

Key words

Former extremists - Countering violent extremism- Violence prevention

الأفكار الرئيسية للكتاب:

1.مدى فعالية إدماج المتطرفين السابقين في مبادرات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه

في هذا السياق، يقدم الكتاب العديد من دراسات الحالة التي تبرز نجاح المتطرفين السابقين في التفاعل مع الأفراد المنخرطين في أنشطة التطرف العنيف والمهدَّدين بالانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وذلك من خلال قيامهم بمشاركة تجاربهم الشخصية مع هؤلاء الشباب لإثنائهم عن الانضمام لتلك الجماعات، والتوعية بمخاطر هذا الفعل عليهم كأفراد وعلى مجتمعاتهم على حد سواء. على سبيل المثال، لعب المتطرفون السابقون في أمريكا الشمالية أدوارًا حاسمة في برامج التوعية المجتمعية، مستفيدين من مصداقيتهم للتواصل مع الأفراد القابلين للتطرف.

في المقابل، تناول الكتاب أيضًا حالات الإخفاق والفشل التي مُني بها المتطرفون السابقون في سياق مماثل، حيث كشفت بعض الحالات أن وجود المتطرفين في بعض السياقات لم يؤدِ إلى تحقيق النتائج المرجوة، مثل تقليل المواقف أو السلوكيات المتطرفة بين الشباب. تثير هذه التناقضات أسئلة حول الظروف التي يمكن أن يكون فيها المتطرفون السابقون فعّالين. هنا، يؤكد الكتاب على أن الفعالية قد تتفاوت بدرجة كبيرة تبعًا لخلفيات المتطرفين السابقين، وتفاصيل رواياتهم الشخصية، والديناميكيات المجتمعية المحيطة.

2. الاعتبارات الأخلاقية

كذلك، ناقش الكتاب الآثار الأخلاقية المترتبة على مشاركة المتطرفين في مبادرات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه بشكل نقدي عبر فصوله المختلفة، مؤكدًا على أن استمرار المتطرفين السابقين في تبني أفكار راديكالية أو إظهار سلوكيات متناقضة قد يقوض من أهداف تلك المبادرات. ولهذا، فإنه لا بد من الاعتناء الفائق بآلية اختيار المتطرفين السابقين المشاركين في مثل هذه الجهود حتى لا تؤدي لنتائج عكسية غير متوقعة. علاوة على ذلك، يسلط الكتاب الضوء على قضية محورية أخرى تتعلق بأهمية إعطاء الأولوية لأصوات المستهدفين، محذرًا من مخاطر هيمنة المتطرفين السابقين على السرديات المحيطة بالتطرف العنيف.

ويمتد هذا المأزق الأخلاقي ليشمل المخاوف المرتبطة بإمكانية استغلال تجارب المتطرفين السابقين لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية. في بعض الأحيان، قد تلجأ بعض المنظمات إلى استخدامهم كشهادات حية دون توفير الدعم أو التدريب الملائم، مما قد يعرّض كلًّا من المتطرفين السابقين والجمهور المستهدف لمخاطر حقيقية. ويؤكد الكتاب على أهمية تطوير إرشادات أخلاقية ومعايير مهنية واضحة للعمل مع المتطرفين السابقين، لضمان أن تسهم مشاركتهم في تعزيز الجهود الوقائية، لا أن تكون على حساب الأصوات المهمشة أو الأفراد الأكثر هشاشة.

إجمالًا، يشجع هذا التناول على اتباع نهج أكثر شمولية وإنسانية للتعامل مع الأفراد المعنيين بالنشاطات المتطرفة.

3. العوامل السياقية

يقرّ الكتاب بأن نجاح مبادرات إدماج المتطرفين السابقين في جهود مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه يعتمد بدرجة كبيرة على السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تُنفَّذ فيها. فعلى سبيل المثال، قد يكون المتطرف السابق الذي يتمتع بفهم عميق للمجتمع المحلي أكثر فاعلية في بيئة تسودها الثقة والتفاهم المُسبق. وعلى النقيض من ذلك، قد تواجه محاولات الانخراط في مجتمعات يسودها عدم الثقة أو العداء تجاه المتطرفين السابقين قدرًا كبيرًا من المقاومة أو الشك.

وتبرز المساهمات المتضمنة في الكتاب مجموعة واسعة من الأمثلة من مختلف أنحاء العالم، والتي تُظهر كيف تم توظيف المتطرفين السابقين بطرق مختلفة، بما يتماشى مع الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل سياق محلي. فعلى سبيل المثال، تمكَّن بعض المقاتلين السابقين في أيرلندا الشمالية من التحول بنجاح إلى قادة مجتمعيين، في حين واجه آخرون في سياقات مختلفة عقبات كبيرة نتيجة للوصمة المستمرة أو التوترات السياسية. ويُظهر هذا التباين الحاجة إلى تصميم استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه بما يتناسب مع الخصائص الفريدة لكل مجتمع.

4. الآليات المقترحة لإدماج المتطرفين السابقين في جهود مكافحة التطرف والوقاية منه

تستعرض الفصول المختلفة استراتيجيات متنوعة لتوظيف هؤلاء الأفراد كمرشدين، ومربين، ونشطاء مجتمعيين. ويُسلَّط الضوء بشكل خاص على ممارسة الإرشاد كوسيلة لتقديم الدعم للأشخاص الساعين للابتعاد عن الجماعات المتطرفة. فمن خلال مشاركة تجاربهم الشخصية، يمكن للمتطرفين السابقين أن

يوفّروا رؤًى قيّمة حول آليات التطرف والانفصال عنه، مما يساعد المستفيدين على شقّ مساراتهم الخاصة بعيدًا عن العنف.

ومع ذلك، يُبرز الكتاب أيضًا التحديات المرتبطة بتطبيق هذه المنهجيات. إذ من الضروري أن تضمن المنظمات تدريب المتطرفين السابقين وتأهيلهم بشكل مناسب لأداء أدوارهم كمرشدين. فبدون التوجيه والدعم الكافيين، قد يساهم هؤلاء عن غير قصد في ترسيخ سلوكيات سلبية، أو قد يعجزون عن تقديم الدعم العاطفي المطلوب لمن يسعون للمساعدة. ولهذا، يدعو الكتاب إلى تطوير برامج تدريب شاملة وشبكات دعم فعّالة، تُمكّن من تحقيق انخراط مهني وأخلاقي مع المتطرفين السابقين.

5. منهجيات جمع البيانات

يستخدم الكتاب أساليب متنوعة ومتعددة الأوجه لجمع البيانات المطلوبة، مما يعكس تعقيد القضايا المطروحة للنقاش فيه. اعتمد الكتاب على مجموعة متنوعة من الأساليب الكمية والنوعية، منها ما يلي:

- المقابلات النوعية مع المتطرفين السابقين، والممارسين، وأعضاء المجتمع، وذلك لجمع شهادات حية، مما يوفر رؤًى حياتية حقيقية حول تجارب المتطرفين السابقين، والديناميات المحيطة بمبادرات مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه.

- دراسات الحالة، ومن الدول التي تناولها الكتاب في هذا الشأن تجربة المملكة المتحدة في إدماج المتطرفين السابقين ضمن برامج الوقاية ومكافحة التطرف، مع دراسة حالة حول دورهم كمرشدين وداعمين للخروج من التطرف، وكذا استعراض تجربة السويد في برنامج "الخروج" الذي يعتمد على المتطرفين السابقين كموجهين، ويسلط الضوء على تطور أدوارهم من متطرفين إلى مرشدين. علاوة على ذلك، نوقشت حالة إسبانيا، إقليم الباسك تحديدًا، فيما يتعلق بمكافحة التطرف بين أعضاء منظمة إيتا (ETA) السابقين، مع التركيز على قضايا التوبة والتغيير الأخلاقي ودورهم في جهود منع التطرف. كما تناول الكتاب التجربة الألمانية في الاستعانة بالمتطرفين السابقين في بعض المدارس الألمانية، ودورهم في التوعية والوقاية من التطرف بين الشباب. إضافة إلى تجربة أيرلندا الشمالية التي سلطت الضوء على دور المقاتلين السابقين في بناء السلام ومنع العنف من منظور مجتمعي ومقاتل. بخلاف تجارب دول الشمال العالمي السابق ذكرها، استعرض الكتاب كذلك تجربة كولومبيا فيما يتعلق بدور الجنود السابقين من الأطفال في عمليات بناء السلام والمصالحة الوطنية، وكذا الإمكانات غير المستغلة لمشاركة المقاتلين السابقين في جهود منع النزاع في بوروندي. وأخيرًا، تمت الإشارة إلى تجربة مشاركة المتطرفين السابقين في برامج الوقاية من العنف في السياق اللبناني.

- مراجعة الأدبيات، حيث استعرض الكتاب مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث المتاحة حول الموضوع، وعمل على ربطها بالحالات الدراسية والمقابلات، مما سمح بوضع نتائج واستخلاصات الكتاب في سياق النقاش الأكاديمي الأوسع في حقل الإرهاب والتطرف العنيف، وهو ما يؤسس لفهم الحالة الراهنة للمعرفة في هذا الحقل.

أبرز الاستخلاصات والتوصيات المقترحة في الكتاب

يقدم الكتاب مجموعة من الاستخلاصات والتوصيات التي تشكّل إطارًا عمليًّا يُسهم في تحسين استراتيجيات منع العنف ومكافحة التطرف. من خلال التركيز على الأخلاقيات، والتدريب، والسياقات المحلية، يمكن تحقيق نتائج إيجابية أكثر في هذا المجال المعقد.

أولًا- الاستخلاصات

ينظر الكتاب للتغيير الشخصي كعملية معقدة، حيث يرى أن عملية نزع التطرف أو مكافحته ليست مجرد قرار فردي، بل تتأثر بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية. لذا، يجب أن تُفهم هذه الديناميكيات بشكل أعمق لتعزيز فعالية برامج الوقاية من ومنع التطرف العنيف. يؤكد الكتاب هنا على تعقد التجارب الإنسانية، حيث يبرز أن تجربة المتطرفين السابقين ليست خطية أو بسيطة، بل تتطلب فهمًا عميقًا للتعقيدات النفسية والاجتماعية التي يواجهونها. كما تتطلب أيضًا توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

يؤكد الكتاب على أهمية سرد القصص الشخصية المعاشة للمتطرفين السابقين، حيث يمكن أن يكون أداة قوية في التوعية. يمكن أن تساهم هذه القصص في بناء جسور الثقة مع الشباب المعرضين للخطر، وكذا في تعزيز الهوية الإيجابية للمتطرفين السابقين، باعتبارهم ركيزة من ركائز دعم جهود مكافحة التطرف والوقاية منه وإعادة الإدماج.

يتناول الكتاب تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في عمليات التطرف والانفصال. فكما أن للتكنولوجيا سلبيات متعددة، يمكن أيضًا الاستفادة من أدواتها المختلفة بشكل استراتيجي في برامج مكافحة التطرف والوقاية منه، لا سيما فيما يتعلق بالشباب.

يظهر الكتاب أن نجاح عملية إعادة إدماج المتطرفين السابقين يعتمد إلى حد كبير على القبول والدعم المجتمعي. المجتمعات التي تدعم المتطرفين السابقين في مساعيهم نحو التغيير تكون أكثر نجاحًا. ويشدد الكتاب على ضرورة الاعتراف بتجارب الضحايا والتعامل معها كجزء لا يتجزأ من أي استراتيجية فعالة وشاملة للوقاية من التطرف العنيف، بما يضمن العدالة والمساواة. من هذا المنطلق، يؤكد الكتاب على ضرورة فهم القيم الثقافية والدينية كعنصر أساسي في تصميم استراتيجيات وبرامج فعالة في هذا السياق.

ثانيًا- التوصيات

1.وضع معايير وإرشادات أخلاقية واضحة للتعامل مع المتطرفين السابقين في مبادرات منع العنف، مع ضرورة التأكيد على تحقيق التوازن بين أصوات الضحايا والمتطرفين السابقين.

2.الاستثمار في التدريب وتقديم الدعم الكافي للمتطرفين السابقين قبل إشراكهم في برامج مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه، ويشمل ذلك تطوير مهاراتهم الاجتماعية والنفسية لضمان فعالية تلك المشاركة، وعدم تأثيرها السلبي على الجهود المبذولة في هذا الشأن.

3.تطوير استراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف والوقاية منه متماشية مع السياقات المحلية بما يجعلها أكثر اعتبارًا وتفهمًا للديناميكيات المجتمعية والاحتياجات الخاصة بكل مجتمع.

4.ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث التجريبية والكمية لفهم فعالية المتطرفين السابقين بشكل أعمق، وذلك من خلال العمل على تطوير تقييمات طويلة الأمد لمبادرات الوقاية من ومنع التطرف العنيف. يرتبط بهذا أيضًا ضرورة وجود نظام لمراقبة وتقييم المبادرات بشكل مستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتعديل البرامج بناءً على النتائج.

5.تعزيز التعاون بين المتطرفين السابقين، والمجتمع المدني، والجهات الحكومية، والجهات الأمنية. يجب أن تكون هناك شراكات متعددة الأطراف لضمان فعالية الاستراتيجيات.

6.ضرورة عدم النظر إلى المتطرفين السابقين كحل وحيد، بل ينبغي إشراك مجموعة واسعة من الفاعلين، مثل المعلمين، ورجال الدين، وخبراء الصحة النفسية، لضمان تنوع وجهات النظر وتكامل التدخلات.

إجمالًا، يمكننا القول أن هذا الكتاب يتميز بقدرته على المزج بين العمق والشمولية، مما يجعله مصدرًا قيمًا للباحثين والممارسين في مجال مكافحة التطرف. يفتح آفاقًا جديدة للنقاش حول الفرص والتحديات المرتبطة بإشراك المتطرفين السابقين كفاعلين في التغيير الإيجابي.

ماذا يميز هذا الكتاب؟

لهذا الكتاب مجموعة من الفوائد المتعددة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

تنوع وجهات النظر المطروحة: جمع الكتاب مساهمات من مجموعة واسعة من الباحثين والممارسين، مما يوفر رؤًى متعددة حول الموضوع. تتراوح هذه الآراء بين التفاؤل والحذر بشأن مدى فعالية إدماج المتطرفين السابقين في مبادرات منع العنف، وكيف يؤثر ذلك على نجاح تلك المبادرات، مع ذكر التحديات والمخاطر المحتملة.

تحليل شامل: يتناول الكتاب مختلف جوانب مشاركة المتطرفين السابقين، بما في ذلك الفعالية، والاعتبارات الأخلاقية، والسياقات الاجتماعية والسياسية. هذا التحليل الشامل يساعد في فهم التعقيدات المرتبطة بإشراك هؤلاء الأفراد في هذه المبادرات.

نهج متعدد التخصصات: يقف الكتاب عند تقاطع عدة مجالات معرفية، من بينها دراسات الإرهاب، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وحل النزاعات. من خلال جمع رؤًى من هذه التخصصات، يعزز الكتاب فهم التطرف العنيف وآليات الخروج منه.

دراسات الحالة: يحتوي الكتاب على دراسات حالة من سياقات مختلفة، مثل أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط. هذا التنوع الجغرافي يساهم في تقديم فهم أعمق حول كيفية تأثير السياقات المحلية على فعالية المتطرفين السابقين. تساهم دراسات الحالة في إعطاء منظور عالمي لهذا الكتاب لما يحتويه من سياقات جغرافية متنوعة. يسمح ذلك بإجراء مقارنات عبر الثقافات تُثري الاستراتيجيات المحلية مع مراعاة التحديات الإقليمية الفريدة.

منهجيات متعددة: يستخدم الكتاب مجموعة متنوعة من المنهجيات، بما في ذلك المقابلات النوعية ودراسات الحالة، مما يعزز من مصداقية النتائج. هذا يمنح القراء رؤية دقيقة حول كيفية عمل المتطرفين السابقين في مختلف السياقات.

التركيز على التدريبات والدعم: يهتم الكتاب بقضية التدريب والدعم المقدم للمتطرفين السابقين قبل إشراكهم في برامج الوقاية من ومنع التطرف العنيف، مما يعكس الوعي بأهمية التأهيل المهني والنفسي لهؤلاء الأفراد.

نقد المناهج التقليدية في التعامل مع ظاهرة التطرف العنيف: يقدم الكتاب المتطرفين السابقين كفاعلين للتغير، كما يتحدى السرد التقليدي الذي يركز فقط على الحلول الأمنية في عمليات المكافحة. كما يعزز من الانخراط المجتمعي من خلال تأكيده على أهمية دعم المجتمع ومشاركته في جهود مكافحة العنف والوقاية منه، وبهذا، يتماشى الكتاب مع الاتجاهات المعاصرة في المجال التي تدعو إلى نهج قاعدي لمكافحة التطرف. وينادي بالتركيز على مرونة المجتمع كعنصر أساسي للوقاية.

سد فجوة البحث التجريبي: يعالج الكتاب نقص الأدلة التجريبية المتعلقة بدور المتطرفين السابقين من خلال توفير بيانات نوعية ودراسات حالة، مما يساهم في بناء قاعدة الأدلة اللازمة لتطوير استراتيجيات فعالة في الوقاية من ومنع التطرف العنيف، لدعم السياسات والممارسات.

تعزيز الممارسات المستنيرة في المجال: يقدم الكتاب رؤًى عملية لصانعي السياسات حول الكيفية التي يمكن من خلالها جعل إدماج المتطرفين في المبادرات قابلًا للتطبيق ضمن الأطر الأوسع لمكافحة الإرهاب، وذلك مع تقديم أفضل الممارسات والارشادات التي يمكن الاستناد إليها في تنفيذ تلك المبادرات.

حث الباحثين على إجراء المزيد من البحوث في ذات التخصص: يشجع الكتاب على توسيع نطاق البحث التجريبي والكمّي لفهم فعالية المتطرفين السابقين بشكل أفضل، مما يساهم في تطوير المجال الأكاديمي والممارسات الميدانية في الوقاية من ومنع التطرف العنيف على حد سواء.

أوجه النقد

على الرغم من أهمية هذا الكتاب في حقل الإرهاب والتطرف العنيف، إلا أنه لا يخلو من بعض أوجه النقد، والتي تتمثل في التالي:

على الرغم من البيانات النوعية الغنية المقدمة، لا يزال هناك نقص ملحوظ في الأدلة التجريبية القوية التي تُظهر فعالية المتطرفين السابقين في مبادرات الوقاية من ومنع التطرف العنيف على المدى الطويل. تستند العديد من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الكتاب إلى أدلة وصفية أو دراسات حالة ذات عمومية محدودة. ولهذا، نحتاج لمزيد من الدراسات الكمية أو الأبحاث الطولية لتعزيز الادعاءات المقدمة، وتوفير صورة أوضح عن تأثير المتطرفين السابقين في سياقات مختلفة.

كذلك، يضع الكتاب أحيانًا تركيزًا مفرطًا على دور المتطرفين السابقين، وربما على حساب استكشاف الجهات الفاعلة المهمة الأخرى في الوقاية من ومنع التطرف العنيف. على الرغم من أن المتطرفين السابقين لديهم وجهات نظر فريدة لتقديمها، فمن المهم النظر في مساهمات أصحاب المصلحة الآخرين، مثل قادة المجتمع

والمعلمين والمتخصصين في الصحة النفسية. يمكن أن تُعزز النظرة الأكثر شمولية التي تشمل مختلف الأصوات وتوفر فهمًا أكثر شمولًا استراتيجيات الوقاية من ومنع التطرف العنيف الفعالة.

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية، يمكن أن يستفيد الكتاب من الانخراط بشكل أعمق مع هذه القضايا، لا سيما فيما يتعلق بأصوات الضحايا وإمكانية تهميشهم في السرد، وذلك لتحقيق توازن سردي عادل ضروري لضمان عدالة البرامج وشرعيتها المجتمعية.

في الأخير، تختلف المنهجيات المستخدمة في الدراسات المقدمة عبر الكتاب من حيث الصرامة والشفافية. بينما توفر المقابلات النوعية ودراسات الحالة رؤًى قيمة، فإن نقص معايير التقييم القياسية يثير تساؤلات حول موثوقية النتائج. يجب أن تعطي الأبحاث المستقبلية في هذا المجال الأولوية للتناسق المنهجي لضمان أن الاستنتاجات المستخلصة تستند إلى أدلة قوية.

الخاتمة

يُعد هذا الكتاب مساهمة جادة في مجال أبحاث الإرهاب والتطرف. من خلال تحليل دور المتطرفين السابقين في مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه، يتحدى الكتاب الافتراضات السائدة، ويشجع على التفكير النقدي حول تعقيدات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. يوفر استكشافه لمدى الفعالية، والاعتبارات الأخلاقية، والعوامل السياقية، والمنهجيات إطارًا شاملًا لفهم إمكانيات المتطرفين السابقين في منع العنف.

وعلى الرغم من بعض الانتقادات المتعلقة بالأدلة التجريبية، والتركيز على المتطرفين السابقين، والمآزق الأخلاقية، فإن الكتاب في النهاية يُعد موردًا قيمًا للباحثين والممارسين وصانعي السياسات المهتمين بالطبيعة متعددة الأوجه للتطرف العنيف وطرق السلام والمصالحة المحتملة. في الأخير، يدعو هذا الكتاب إلى مزيد من الاستكشاف لدور المتطرفين السابقين، ويؤكد على أهمية الانخراط الأخلاقي وحساسية السياق في عالم منع ومكافحة التطرف العنيف المعقد.

عرض وترجمة تقرير

في الأفق : مستقبل الحركة الجهادية

إعداد : باراك ميندیلسون

عدد 3 – مجلد 17 بتاريخ مارس 2024

الصادر عن مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت – الولايات المتحدة الأمريكية

On the Horizon: The Future of the Jihadi Movement

Authors

BARAK MENDELSOHN

MARCH 2024, VOLUME 17, ISSUE 3

The Combating Terrorism Center at West Point

د . شيماء سمير محمد حسين

باحث فى شئون الإرهاب والجماعات المسلحة

جمهورية مصر العربية

الملخص:

يبدأ التقرير بعرض ملخص يؤكد فيه علي ظن الولايات المتحدة الأمريكية إثر هجوم الحادي عشر من سبتمبر، وفى أعقاب إجراءات مكافحة الإرهاب التي أُتخذت بالتعاون مع المجتمع الدولي بالقضاء على الإرهاب الجهادي، حيث يؤكد المؤلف على أنه بعد أكثر من 20 عامًا لم تتحقق هذه النبوءة وتحقق عكسها، صحيح أنّ العنف الجهادي بات منخفضًا في الدول الغربية، إلّا أنّ الواقع العملي يؤكد زيادة أعداد الجماعات الجهادية السنية في أنحاء العالم، على الرغم من الحالة التي يرثى لها لكل من زعماء التنظيمات الكبرى مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، ومع ذلك هناك العديد من الجماعات التابعة لها مازالت منتشرة، ومن ثم يسعى هذا التقرير إلى إلقاء نظرة شاملة على الحركة الجهادية لتحليل عوامل انتشارها وتوزيعها، من خلال التركيز على اثنين من أهم التنظيمات الجهادية في العالم، وهى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والفروع التي أُشتقت منها.

الكلمات المفتاحية:

الولايات المتحدة الأمريكية – الحادى عشر من سبتمبر- تنظيم القاعدة – تنظيم الدولة الإسلامية – الجماعات الجهادية.

Abstract :

The report begins with an overview highlighting the United States' assumption following the September 11 attacks that, through counter terrorism measures taken in cooperation with the international community, jihadist terrorism would be eradicated. The author emphasizes that, after more than 20 years, this prediction has not only failed to materialize but has also produced the opposite outcome. While jihadist violence has declined in Western countries, empirical evidence confirms the increasing number of Sunni jihadist groups worldwide. Despite the weakened state of major organizations such as Al-Qaeda and the Islamic State (ISIS), many of their affiliated groups remain active. This report seeks to provide a comprehensive overview of the jihadist movement, analyzing the factors behind its spread and distribution, with a focus on two of the most significant jihadist organizations in the world—Al-Qaeda and the Islamic State (ISIS)—along with their off shoots.

Keywords:

United States of America – September 11 – Al-Qaeda – Islamic State (ISIS) – Jihadist Groups.

مقدمة :

يقدم هذا التقرير، بقلم باراك مندلسون، والصادر في مارس 2024 عن مركز مكافحة الإرهاب (CTC Sentinel)، تحليلًا شاملًا لمستقبل الحركة الجهادية السنية . فبعد مرور أكثر من عقدين على هجمات 11 سبتمبر والجهود الدولية التي قادتها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب الجهادي، يشهد المشهد الجهادي تحولات معقدة، فبينما انخفض مستوى العنف الجهادي بشكل ملحوظ في الغرب، وتواجه القيادات المركزية لتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية)داعش(صعوبات كثيرة، فإن عدد التنظيمات الجهادية السنية حول العالم في ازدياد، وتشهد العديد من فروع التنظيمين الرئيسيين توسعًا، لا سيما في إفريقيا. يهدف التقرير إلى تجاوز النظرة الضيقة التي تركز فقط على القاعدة وداعش وفروعهما، ليقدم تقييمًا للحركة الجهادية بأكملها، بما في ذلك الجماعات ذات التوجه المحلي.

تتمثل الأطروحة المركزية للتقرير في أن الجهادية كأيديولوجية مقاومة، من المرجّح أن تستمر وتظل قوة مؤثرة مدفوعة بعوامل استمرارية راسخة. تشمل هذه العوامل المظالم المستمرة ضد الأنظمة الحاكمة في العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، والجاذبية المستمرة للأيديولوجية الدينية كإطارٍ لتفسير هذه المظالم وتعبئة العمل، والقدرة المستمرة ولو بشكل محدود على إلحاق الأذى بالأعداء. يعترف التقرير بأن الطموحات العالمية للجماعات الجهادية العابرة للحدود قد واجهت نكسات كبيرة، وأن الحركة تعاني من نقاط ضعف جوهرية، بما في ذلك الضعف المادي، وقوة الهويات القومية ودون الوطنية التي تتحدى الطموحات الأممية، والصراعات الداخلية المستمرة بين الفصائل والقادة.

ومع ذلك، يجادل التقرير بأن هذه التحديات لا تعني نهاية الجهادية. بل يقترح استراتيجيّة جهادية أكثر تواضعًا تركز على الأهداف الإقليمية والمحلية، قد توفر مسارًا جديدًا للحركة، كما يتّضح من النجاحات النسبية في

منطقة الساحل الإفريقي ونماذج الحكم المحدود مثل طالبان في أفغانستان ،وهيئة تحرير الشام في إدلب السورية. لكن التقرير يحذّر أيضًا من أنّ أي نجاح جهادي مستدام خاصّة على مستوى الحكم، سيتطلب درجة من الاعتدال والتكيف مع النظام الدولي القائم، وهو ما يتعارض بشكلٍ أساسي مع جوهر الأيديولوجية الجهادية المتطرفة، ممّا يخلق معضلة جوهرية للحركة .وأخيرًا يدعو التقرير الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى عدم التغاضي عن التهديد الجهادي المستمر، والاستفادة من فترة التراجع النسبي للتهديد في الغرب لتطوير استراتيجية أكثر شمولًا وتماسكًا للتعامل مع هذا الواقع المعقد والدائم.

عوامل استمرارية الحركة الجهادية:

يحدد التقرير ثلاثة عوامل رئيسية من المرجّح أن تضمن استمرارية الحركة الجهادية كقوة فاعلة في المستقبل المنظور، على الرغم من التحديات والنكسات التي واجهتها:

1-استمرار المظالم ضد الأنظمة الحاكمة:

يمثل القمع والفساد والفقر وسوء الحكم واقعًا مستمرًا في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. هذه الظروف التي كانت المحرك الأصلي للجهاد المحلي لم تتغير بشكل جذري.

فقد فشلت انتفاضات الربيع العربي التي عبرت عن تطلعات واسعة للتغيير في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ،أو تحسين ملموس لحياة الكثيرين، بل أدّت في بعض الحالات إلى مزيد من التدهور والفوضى. حتى في الدول الخليجية الغنية التي تبنّت إصلاحات اجتماعية واقتصادية مثل(رؤية 2030 في السعودية،) فإن استدامة هذه الإصلاحات وقابليتها للتطبيق في الدول الأكثر فقرًا تظل موضع شك. كما أن هذه الإصلاحات نفسها قد تثير حفيظة العناصر المحافظة والمتشددة داخل هذه المجتمعات، ممّا يوفر أرضية للتجنيد الجهادي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأحداث الخارجية مثل(الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (وخاصة حرب غزة الأخيرة أن تغذي مشاعر السخط ضد الحكومات المحلية التي يُنظر إليها على أنها متقاعسة أو متواطئة، ممّا يعزز فرص التجنيد الجهادي.

في الغرب أيضًا، تستمر المظالم بين الأقليات المسلمة، سواء كانت حقيقية أو متصوّرة، مدفوعة بقضايا مثل التمييز، وصعوبات الاندماج، والإسلاموفوبيا التي تروّج لها الأحزاب اليمينية الشعبوية. هذه المظالم عندما يتم تأطيرها دينيًا من قبل المنظّرين الجهاديين، يمكن أن تدفع بعض الأفراد نحو التطرّف والعنف، خاصة في سياق التوترات الدولية المتصاعدة.

2-جاذبية الأُطر والحلول الدينية :

يظل الإسلام كمنظومة عقدية وقيمية موردًا أيديولوجيًا أساسيًا ومتاحًا لأولئك الساخطين الذين يسعَون لتفسير مظالمهم وتوجيه عملهم، حيث يقدم الخطاب الجهادي بتفسيره المتطرف للدين، إطارًا جاهزًا لفهم المشاكل وتقديم حلول جذرية، خاصة في مواجهة فشل الأيديولوجيات العلمانية أو الوطنية في الدول التي تعتمد على الشرعية الدينية ، ويصبح النظام نفسه عرضة للتحدي من قبل الجهاديين الذين يقدمون تفسيرًا بديلًا وأكثر صحة للإسلام. حتى في الدول العلمانية اسميًّا، تظل الهوية الإسلامية مؤثرة لدى قطاعات واسعة من السكان ، ممّا يمنح الجهاديين فرصة لتقديم أنفسهم كبديل ديني للأنظمة الفاشلة .على الرغم من أن

الغالبية العظمى من المسلمين ترفض التفسيرات الجهادية، فإن وجود مجموعة صغيرة ولكن ملتزمة من المتطرفين يكفي للحفاظ على التهديد، في الغرب تكتسب الأيديولوجية الجهادية أهمية خاصة، حيث يسعى كل من الإسلاميين والشعبويين اليمينيين إلى إبراز الانقسام بين المسلمين وغير المسلمين، وتهدف هجمات مثل تلك التي نفذتها الدولة الإسلامية إلى "محو المنطقة الرمادية"، وزيادة الاستقطاب والإسلاموفوبيا، ودفع المسلمين الغربيين إما إلى الهجرة أو الانخراط في العنف.

3- القدرة المستمرة على إلحاق الأذى:

على الرغم من أن هجمات بحجم 11 سبتمبر تبدو غير قابلة للتكرار في ظل الإجراءات الأمنية المشددة، فإنَّ قدرة الجهاديين على إلحاق الأذى لم تختفي تمامًا، حيث التطورات التكنولوجية مثل توظيف الإنترنت للتخطيط والتجنيد، والطائرات بدون طيار) والخيارات منخفضة التقنية (مثل هجمات الدهس أو استخدام الأسلحة البيضاء تجعل تنفيذ الهجمات أسهل نسبيًا، حتى للأفراد أو المجموعات الصغيرة، فسهولة الحصول على الأسلحة النارية في بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة) تزيد من هذه القدرة.

في المقابل تظل قدرات الدول على منع كل الهجمات، خاصّة تلك التي ينفذها أفراد غير معروفين سابقًا (الذئاب المنفردة) محدودة، حتى الهجمات الصغيرة التي لا تُحقق أهدافًا استراتيجية كبيرة تظل جذابة للمنفذين، حيث تمنحهم شعورًا بالمساهمة في "الجهاد" وتضمن لهم مكانًا متخيلًا في الجنة. علاوة على ذلك، فإن تأثير الهجوم لا يعتمد فقط على حجم الخسائر، بل أيضًا على كيفية إدراكه من قبل الدولة والجمهور، ورد الفعل الذي يولده. يمكن لردود الفعل المبالغ فيها من قبل الدول أن تخدم أهداف الجهاديين بشكل عكسي، كما حدث بعد غزو العراق عام 2003 الذي أعاد إحياء الحركة الجهادية.

وأخيرًا فإن الإيمان الديني بحتمية النصر الإلهي حتى لو تأخر، وتبرير الهزائم كابتلاءات، يمنح الجهاديين دافعًا للاستمرار حتى في ظل احتمالات نجاح ضئيلة على المدى الطويل.

<u>نقاط ضعف الحركة الجهادية:</u>

على الرغم من عوامل الاستمرارية، يقرُّ التقرير بوجود نقاط ضعف جوهرية ومتأصلة في الحركة الجهادية تحد من فعاليتها وجاذبيتها، وتعيق تحقيق أهدافها الكبرى.

وتتمثّل أبرز هذه النقاط في:

1-الضعف المادي والاستراتيجي :

يميل الجهاديون بطبيعتهم إلى أن يكونوا فاعلين ضعفاء نسبيًا مقارنة بأعدائهم من الدول، سواء من حيث العدد أو الموارد أو القدرات العسكرية والتنظيمية. غالبًا ما يكون اللجوء إلى الإرهاب مؤشرًا على هذا الضعف وليس القوة. كلما كانت أهداف الجماعة الجهادية أكثر طموحًا وشمولية مثل إقامة خلافة عالمية أو مواجهة القوى العظمى، زادت الفجوة بين الأهداف والقدرات، وقل احتمال النجاح ، فمثلا استراتيجية بن لادن في مواجهة العدو البعيد (الولايات المتحدة) كانت مثالًا على هذا الطموح المفرط الذي تجاوز قدرات القاعدة، على الرغم من النجاح التكتيكي المؤقت لهجمات 11 سبتمبر.

2-الهندسة الاجتماعية المحكوم عليها بالفشل:

يسعى الجهاديون ليس فقط إلى تغيير الأنظمة السياسية، بل إلى إعادة تشكيل المجتمعات بأكملها وفقًا لرؤيتهم المتطرفة للإسلام. يتطلب هذا هدفًا طموحًا للغاية لـ"هندسة اجتماعية" تسعى إلى تغيير المعتقدات والقيم والسلوكيات والمؤسسات الاجتماعية القائمة. يجادل التقرير بأن هذا الهدف محكوم عليه بالفشل إلى حد كبير، فالمجتمعات حتى تلك التي تعاني من مشاكل عميقة، تمتلك بنية ثقافية واجتماعية راسخة ومقاومة للتغيير الجذري المفروض من الخارج أو من قبل أقلية متطرفة، فقوة الهويات الوطنية، والقبلية، والعرقية، والطائفية غالبًا ما تتفوق على الولاء للأيديولوجية الجهادية الأممية. وبالنظر إلى تجربة حكم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا نجدها أظهرت صعوبة فرض نموذج حكم وسلوك اجتماعي متشدد على سكان متنوعين، ممّا أدّى إلى نفور ومقاومة داخلية، بالإضافة إلى العداء الخارجي. لذلك فكلما زاد اعتماد نجاح الحركة الجهادية على تغيير البُنى الاجتماعية والثقافية العميقة، قل احتمال نجاحها على المدى الطويل.

3-الصراعات الداخلية والانقسامات:

تميل الحركة الجهادية خاصة في أشكالها الأكثر طموحًا وعالمية، إلى توليد صراعات داخلية حادة، حيث تتعدد أسباب هذه الصراعات فمنها : (التنافس على القيادة والموارد والنفوذ بين الجماعات المختلفة) مثل: التنافس التاريخي بين القاعدة والدولة الإسلامية، (الخلافات الأيديولوجية والتكتيكية حول الأولويات والاستراتيجيات (مثل : الجدل حول استهداف "العدو القريب" مقابل "العدو البعيد"، أو شرعية إعلان الخلافة، وتأثير الانتماءات القبلية والعرقية التي غالبًا ما تطغى على الولاء الأيديولوجي المُعلن.

فكلّما كانت أهداف الجماعة أكثر شمولية، زادت احتمالية تضارب المصالح والخلافات مع الجماعات الأخرى. هذه الصراعات الداخلية تستنزف موارد الحركة، وتقوّض وحدتها، وتضعف قدرتها على مواجهة أعدائها الخارجيين، وتضر بسمعتها وجاذبيتها في نظر المتعاطفين المحتملين. فهناك تجربة الاقتتال المرير بين الفصائل الجهادية في سوريا مثال واضح على هذه الديناميكية المدمرة.

<u>الخيارات الاستراتيجية المتاحة :</u>

في مواجهة هذا الواقع المعقّد، الذي يتّسم بعوامل استمرارية ونقاط ضعف متأصّلة، يستعرض التقرير الخيارات الاستراتيجية الرئيسية التي جربتها الحركة الجهادية تاريخيًا، ويقيم مدى ملائمتها للمستقبل:

١) **محاربة العدو القريب**: وهو استهداف الأنظمة الحاكمة المحلية في الدول ذات الأغلبية المسلمة، كان هذا هو النهج الأصلي للعديد من الجماعات الجهادية نظريًّا ، ويمكن أن يشمل ذلك محاولة الانقلاب العسكري كما فعل الجهاد الإسلامي المصري، ولكنه يعني عمليًا في الغالب محاولة تعبئة الجماهير ضد النظام أو شن حرب عصابات، على الرغم من فشل المحاولات السابقة للإطاحة بالأنظمة القوية في قلب العالم الإسلامي مثل مصر والسعودية، فإن هذا الخيار قد يكتسب زخمًا جديدًا في الدول الهشة والفاشلة، خاصة في إفريقيا، حيث تكون سيطرة الدولة ضعيفة والانقسامات المحلية عميقة، فقد يتخذ شكل "جهاد محلي" يهدف إلى السيطرة على مناطق معينة أو إقامة إمارات إقليمية.

٢)**الجهاد الدفاعي** : ويعنى محاربة القوات الأجنبية غير المسلمة التي يُنظر إليها على أنها تغزو أو تحتل أراضي إسلامية، كان هذا هو المبرر الرئيسي للجهاد الأفغاني ضد السوفييت، ولا يزال يمثل حافزًا قويًا للتجنيد في أماكن مثل(العراق وسوريا وأفغانستان (ضد القوات الأمريكية وحلفائها، وحاليًا في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

٣) **محاربة العدو البعيد**: استهداف القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي يُنظر إليها على أنها الداعم الرئيسي للأنظمة (المرتدة) في العالم الإسلامي والعدو الأكبر للإسلام، وهذه هي الاستراتيجية التي تبناها بن لادن والقاعدة، وبلغت ذروتها في هجمات 11 سبتمبر.

يجادل التقرير بأن هذه الاستراتيجية تبدو الأقل ملاءمة في الوقت الحاضر. فالتحوّلات في توازن القوى العالمي، وصعود قوى جديدة مثل الصين، وتراجع الهيمنة الأمريكية الأحادية، يضعف المبرر الاستراتيجي لتركيز الهجوم على الولايات المتحدة وحدها، فلم تعد هذه الاستراتيجية قادرة على تقديم سرد مقنع حول كيفية حل مشاكل "الأمة" بمجرد هزيمة أمريكا. ومع ذلك، فإن المشاعر القوية المعادية لأمريكا، والتي تغذيها قضايا مثل الدعم الأمريكي لإسرائيل، قد تجعل الهجمات ضد أهداف أمريكية هدف لبعض الجهاديين كوسيلة لإظهار القوة وجذب المجنّدين، حتى لو كانت قدرة القاعدة الحالية على تنفيذ هجمات كبرى موضع شك.

٤) **إقامة الخلافة** : السعي لتأسيس دولة إسلامية عالمية خلافة لتوحيد المسلمين وتطبيق الشريعة ، وقيادة الجهاد "الدفاعي والهجومي" ، وهذا هو الهدف الذي تبنته الدولة الإسلامية وأعلنته في عام 2014 ، على الرغم من النجاحات الأولى في السيطرة على أراضٍ واسعة، فإن انهيار "الخلافة" كشف عن عيوب هذا النموذج وصعوبة تطبيقه في الواقع، حيث أظهرت التجربة أن فرض خليفة بالقوة يثير الانقسامات والعداء، وأن حكم الدولة الإسلامية كان بعيدًا عن الصورة المثالية للخلافة. ومع ذلك فإن فكرة الخلافة نفسها، كرمز للوحدة والقوة الإسلامية، قد تظل جذابة لبعض الجهاديين، وقد تظهر محاولات مستقبلية لإقامة كيانات حكم جهادية أصغر (إمارات) كخطوات نحو هذا الهدف الأكبر.

٥) **الاعتماد على الذئاب المنفردة** : تشجيع الأفراد على تنفيذ هجمات بشكل مستقل ، دون تخطيط أو توجيه مركزي مباشر، حيث أثبت هذا التكتيك فعاليته في إحداث حالة من الخوف وانعدام الأمن، خاصة في الغرب، نظرًا لصعوبة اكتشاف ومنع مثل هذه الهجمات، ومن المرجح أن يستمر هذا التكتيك كعنصر مهم في استراتيجية الجماعات الجهادية، خاصة مع تزايد صعوبة تنفيذ هجمات منظمة واسعة النطاق.

يقترح التقرير أن الاستراتيجيات الأكثر محدودية وواقعية قد تكون لها فرص نجاح أكبر في المستقبل، ويبرز نموذجان محتملان:

نموذج الإمارة المحدودة: والمتمثل في إقامة حكم جهادي في منطقة معينة، دون المطالبة بالسيادة العالمية أو تحدي النظام الدولي بشكل مباشر، مثال على ذلك حكم طالبان في أفغانستان وهيئة تحرير الشام في إدلب، على الرغم من عدم الاعتراف الدولي بهما ووضعهما الهش خاصة هيئة تحرير الشام ، فإنهما يمثلان نموذجًا أكثر استدامة مقارنة بالخلافة العالمية، قد يتم التسامح مع مثل هذه الإمارات من قبل المجتمع الدولي إذا بدت مقيدة نسبيًا ولا تشكل تهديدًا مباشرًا للدول المجاورة أو المصالح الدولية.

النموذج الإقليمي خاصة في إفريقيا : وممثل في التركيز على التوسع والسيطرة في مناطق جغرافية محددة تتميز بضعف الدولة، وسهولة اختراق الحدود، ووجود صراعات عرقية أو قبلية يمكن استغلالها، وتعد منطقة الساحل الإفريقي حاليًا هي الساحة الأكثر ملاءمة لهذا النموذج، حيث تحقق فروع القاعدة والدولة الإسلامية مثل: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الساحل مكاسب وتوسعًا، ممّا يمكن للجهاديين الاستفادة من الانقسامات المحلية لترسيخ نفوذهم، وتقديم الإسلام كبديل للهوية الوطنية الضعيفة، ومع ذلك، فإن هذا النموذج يحمل مخاطره أيضًا، فقد يؤدي إلى تحديد الجهاديين مع مجموعة عرقية معينة، ممّا

يولد معارضة من المجموعات الأخرى، أو قد يتم "اختطاف" الأجندة الجهادية من قبل المصالح المحلية غير الدينية. كما أن نجاح هذا النموذج قد يقتصر على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية المحدودة للقوى العظمى.

التطلع إلى الأمام ومستقبل الحركة

يختتم التقرير بتقييم شامل لمسار الحركة الجهادية المستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار التطوّرات الأخيرة مثل حرب غزة وتأثيرها المحتمل كالآتى :

تأثير حرب غزة: يقر التقرير بأن حرب غزة تمثل "قضية محفزة" قوية للجهاديين، وقد أدّت بالفعل إلى زيادة في التطرف الفردي وهجمات الذئاب المنفردة، ومن المرجح أن تعزز التجنيد في صفوف الجماعات الجهادية، خاصة تلك التي تربط نفسها بالقضية الفلسطينية، حيث تستغل القاعدة هذا الحدث لدعم سرديتها القديمة حول ضرورة محاربة الولايات المتحدة و"خيانة" الأنظمة العربية. ومع ذلك يحذّر التقرير من المبالغة في تقدير تأثير الحرب على المشهد الجهادي العام. فالعلاقات بين حماس والجماعات الجهادية كانت تاريخيًا متوترة، والقيادات الجهادية الحالية تفتقر إلى الكاريزما والتأثير اللازمين للاستفادة الكاملة من الوضع، كما أنّ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدول خاصة)الخليجية) قد تحد من قدرة الجهاديين على استغلال الغضب الشعبي.

مرونة وضعف متزامن: يؤكد التقرير أنّ الحركة الجهادية، على الرغم من مرونتها وقدرتها على التكيف والبقاء، يظل التهديد الجهادي حقيقيًا ولكنه محدود نسبيًا، ويتركز بشكل أساسي على هجمات إرهابية صغيرة النطاق غالبًا من قبل ذئاب منفردة قد تكون مميتة ولكنها ذات تأثير استراتيجي ضئيل، ما لم تؤدي إلى رد فعل مبالغ فيه من الدول المستهدفة، فالتأثير الأكبر للجهادية على الغرب قد يكون غير مباشر، من خلال موجات الهجرة الناتجة عن الصراعات والعنف في مناطق أخرى.

التركيز الإقليمي (إفريقيا): يظل التهديد الجهادي الرئيسي في العالم الإسلامي متركزًا في الأطراف، وخاصة في إفريقيا (منطقة الساحل، الصومال، إلخ) ، حيث تستغل الجماعات ضعف الدول والانقسامات المحلية، وتميل هذه الصراعات إلى أن تكون معقدة ومتشابكة، ممّا يجعل التدخل الخارجي صعبًا ومحفوفًا بالمخاطر ،كما أظهر انسحاب فرنسا من مالي وبوركينا فاسو.

قد يمثل التوسع الجهادي في الساحل نذيرًا باستراتيجية إقليمية جديدة، لكن نجاحها واستدامتها يعتمدان على عوامل متعددة، بما في ذلك عدم تدخل القوى الكبرى ومدى قدرة الجهاديين على تجاوز الانقسامات المحلية وبناء هياكل حكم فعالة.

معضلة الحكم والاعتدال :يطرح التقرير معضلة أساسية تواجه الحركة الجهادية كلما اقتربت من تحقيق أهداف سياسية ملموسة ، مثل السيطرة على أراضٍ وإدارتها، كلّما زاد الضغط عليها للتكيف مع واقع السياسة العادية، والتخلي عن جوانب أساسية من أيديولوجيتها المتطرفة، والسعي للحصول على الاعتراف والمساعدة الخارجية، هذا الاعتدال الضروري للبقاء السياسي يتعارض مع جوهر الجهادية، وقد يؤدي إلى انشقاقات داخلية أو فقدان الدعم من العناصر الأكثر تشددًا، فتجربة هيئة تحرير الشام في محاولة تقديم نفسها كفاعل أكثر براغماتية هي مثال على هذه المعضلة.

الحاجة إلى استراتيجية أمريكية متماسكة :يدعو التقرير الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى عدم الاستهانة بالتهديد الجهادي المستمر، حتى في ظل تراجعه النسبي في الغرب، فيجب الاستفادة من هذه الفترة لإعادة تقييم الاستراتيجيات وتطوير نهج أكثر شمولاً وتماسكًا للتعامل مع الحركة الجهادية بأشكالها المختلفة ، ويتطلب ذلك فهمًا دقيقًا لديناميكيات الحركة، والتمييز بين الجماعات والسياقات المختلفة، وتجنب ردود الفعل المبالغ فيها التي قد تأتي بنتائج عكسية. فيجب الاستعداد لواقع أنّ الحركة الجهادية باقية، وخطيرة، ولن تختفي قريبًا.

خاتمة:

وفي الختام يقدم تقرير "في الأفق: مستقبل الحركة الجهادية" رؤية متوازنة ومتبصّرة لمستقبل الجهادية، فبينما تواجه الحركة تحديات كبيرة ونقاط ضعف هيكلية، فإن عوامل استمراريتها تضمن بقاؤها كقوة مؤثرة، وإن كانت بأشكال واستراتيجيات قد تختلف عن الماضِ. من حيث التحول نحو التركيز الإقليمي والمحلي، خاصة في المناطق الهشة ، وقد يمثل المسار الأكثر واقعية للحركة، ولكنه يطرح أيضًا معضلات جوهرية تتعلق بالحكم والاعتدال. ليبقى التهديد الجهادي واقعًا معقدًا ودائمًا يتطلب فهمًا عميقًا واستجابات مدروسة من المجتمع الدولي.

Unraveling Misconceptions between Islam and Islamism: Distinguishing Religious Faith from Political Ideology

Hadeel Abozaid

The faculty of Al Alsun Ain shams university, Cairo, Egypt

Abstract:

In contemporary discourse, the terms "Islam" and "Islamism" are frequently conflated, leading to significant misunderstandings. This conflation obscures the distinction between Islam as a religion and Islamism as a political ideology, resulting in misrepresentations that can affect public perception and policy decisions. Islam is a major world religion practiced by over a billion people worldwide, encompassing a wide range of beliefs, practices, and cultural traditions. In contrast, Islamism is a political ideology that seeks to implement Islamic principles and law (Sharia[i]) as the foundation of government and society. Islamists [ii]aim to reorder government and society in accordance with laws prescribed by Islam. This article aims to unravel these misconceptions by distinguishing religious faith from political ideology, providing clarity on a topic that is often clouded by conflated definitions and assumptions. It asks: How does the conflation of these terms affect media narratives and public policy? What ideological differences define Islam and Islamism? And how can more precise terminology support social integration and mutual understanding? Drawing on a qualitative, analytical methodology, the paper conducts a comparative review of scholarly literature, case studies, and media discourse to explore how terminology shapes public narratives, influences policy, and impacts Muslim communities globally.

Keywords:

Unconscious Bias, Stereotyping, Propaganda, Cognitive Biases, Narratives

II. Defining Islam

A. Core Beliefs and Practices

Islam is founded upon a set of core beliefs and practices that unify its followers across diverse cultures and regions. Central to the faith is the belief in the oneness of God (Allah) and the acceptance of Muhammad as the final prophet in the lineage of Abrahamic monotheism[iii]. The primary religious text, the Quran[iv], is considered the divine word revealed to Muhammad.

The Five Pillars of Islam constitute the framework of a Muslim's duties: **Shahada (Faith):** Declaring the belief in the oneness of God and Muhammad as His messenger, **Salat (Prayer):** Performing ritual prayers five times a day, **Zakat (Almsgiving):** Giving a portion of one's wealth to those in need, **Sawm (Fasting):** Observing fasting during the holy

month of Ramadan, and **Hajj (Pilgrimage):** Undertaking a pilgrimage to the holy city of Mecca at least once in a lifetime, if physically and financially able (S. Kusserow and P. Pawlak, Understanding the Branches of Islam (Brussels: European Parliamentary Research Service, 2015) . While these pillars provide a common foundation, Islam encompasses a rich tapestry of interpretations and practices. Over time, differences in leadership views and theological interpretations have led to the emergence of various branches within Islam, each contributing to the religion's diversity. Islam is a religion that embraces a rich diversity of cultural, theological, and legal traditions, reflecting its global presence and the varied backgrounds of its followers. The two primary branches, Sunni and Shia Islam, exemplify this internal diversity. While both groups share foundational beliefs—such as the oneness of God and the prophethood of Muhammad—they differ in certain theological interpretations and historical perspectives. Despite these differences, Sunni and Shia Muslims have coexisted for centuries, often intermarrying and sharing communal spaces, underscoring a history of unity within diversity. Central to Islamic teachings is the principle of equality among all individuals, regardless of race, ethnicity, or gender. The Quran emphasizes that all humans are created from a single pair and that the most honored are those who are most righteous, thereby rejecting any form of racial or gender superiority. This foundational belief has fostered inclusive communities where diversity is embraced, and discrimination is actively discouraged. Furthermore, Islam's global spread has led to the incorporation of various cultural practices and traditions, enriching the faith's expression worldwide. This adaptability highlights Islam's inherent flexibility and its capacity to unite a multitude of cultures under shared spiritual and ethical principles (A.A. Said and M. Sharify-Funk, 2003).

B. Islamic Teachings on Compassion, Mercy, and Tolerance in the Quran

Islam is fundamentally a religion of compassion, emphasizing mercy and tolerance towards all individuals, regardless of caste, colour, or creed. The Quran explicitly states, "There is no compulsion in religion "(Quran, Surah Al-Baqarah (Chapter 2), Verse 256). Underscoring the importance of religious freedom and the rejection of forced conversions. The Prophet Muhammad (peace be upon him) is described as a "mercy to all the worlds"(Quran, Surah Al-Anbiya (Chapter 21), Verse 107), exemplifying kindness and leniency in his interactions with both Muslims and non-Muslims. His treatment of the Jews in Medina serves as a testament to this, as he extended the same compassionate treatment to them as he did to his Muslim followers, never imposing Islamic doctrines upon them. This attitude of mercy and tolerance is deeply rooted in Islamic teachings and has historically allowed religious minorities to flourish under Muslim rule. The Quran further instructs Muslims to "repel evil with that which is best" (Quran, Surah Al-Mu'minun (Chapter 23), Verse 96) and to engage in dialogue with wisdom and good instruction (Quran, Surah An-Nahl (Chapter 16), Verse 125), promoting peaceful coexistence and understanding among diverse communities. These principles highlight Islam's core values of compassion, mercy, and tolerance, which are integral to its teachings and practices (ResearchGate, *The Quranic Concept of Religious Tolerance and Its Manifestation in Islamic History*, 2016).

III. Defining Islamism:

A.Origins and Evolution

Islamism, distinct from the broader Islamic faith, refers to political movements that seek to implement Islamic principles within governmental and societal frameworks. Its origins can be traced to the early 20th century, with the establishment of organizations like the Muslim Brotherhood in Egypt in 1928. Founded by Hassan al-Banna, the Brotherhood aimed to promote social and political regeneration through Islam, responding to colonialism and the decline of Islamic influence in public life. The 1979 Iranian Revolution, led by Ayatollah Ruhollah Khomeini, established the first modern Islamist government, intertwining religious authority with state governance. This event underscored the potential for political Islam to reshape national structures. In the latter part of the 20th century, Egyptian thinker Sayyid Qutb significantly influenced Islamist ideology. His writings emphasized the need for a return to pure Islamic principles and advocated for resistance against secular governance, impacting groups such as al-Qaeda[v]. The evolution of Islamism has been shaped by various factors, including responses to Western colonialism, internal debates within Muslim societies, and the challenges of modernity. Scholars like Bassam Tibi have explored these dynamics, analyzing how Islamist movements have adapted to contemporary political and social contexts. Understanding the origins and evolution of Islamism is crucial for comprehending its role in current global affairs and its impact on both Muslim-majority and international societies (T. Osman, Islamism, 2016).

B. Core Ideological Tenets

The core ideological tenets of violent radicals emphasize the establishment of a society strictly governed by Sharia law, rejecting democratic governance as an illegitimate system imposed by non-Islamic authorities. According to this ideology, the world is divided into Dar al-Islam (the abode of Islam) and Dar al-Harb (the abode of war)[vi], with the ultimate goal being the transformation of all societies into Islamic states ruled solely by divine law. Radical groups advocate for this transformation through various means, ranging from non-violent isolationism, as seen in some Salafi [vii]movements, to active jihad, as promoted by extremist factions who view violence as a legitimate tool for dismantling secular governments. The revival of the Caliphate is a central objective, envisioned as a global Islamic governance system that restores the political and social order of early Islam. This vision is further reinforced by Takfir, the excommunication of those who fail to adhere to their strict interpretation of Islam, justifying attacks against both Muslim and non-Muslim entities seen as obstacles to Sharia rule (The Change Institute. *The Beliefs, Ideologies and Narratives: Studies into Violent Radicalisation, Lot 2*. European Commission, Migration and Home Affairs, 2008). Islamism is a broad and diverse political ideology that seeks to apply Islamic principles to governance and society. While many Islamist movements critique Western political and cultural influences, Islamism is not solely defined by rejection of the West. Instead, it encompasses a spectrum of views, ranging from reformist and democratic approaches to more radical and militant interpretations (Hinnells, J.R. *The Routledge Companion to the Study of Religion*. London: Routledge, 2005.).

Key aspects of Islamism often include:

Governance – Desire for Islamic law (Sharia) to play a role in the legal and political system.

Cultural Identity – Emphasis on preserving Islamic traditions and resisting perceived Westernization.

Political Strategy – Some Islamists work within electoral systems, while others reject state institutions altogether (Benard, Cheryl, Angel Rabasa, Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle**, 2004**).
examples of Islamist movements and their varying stances toward Western political and cultural influences:

Moderate/Political Islamism (Engagement with Western influence)

Ennahda (Tunisia) : Initially promoted a form of political Islam but later adopted a more democratic, pluralistic approach. It engaged with Western-style democratic institutions while maintaining Islamic values.

Muslim Brotherhood (Egypt) : Historically critical of Western political influence but has participated in elections and governance. Some factions engage with democratic processes, while others reject them (Frampton, Martyn., 2018).

More Conservative Islamism (Selective rejection of Western influence)

Salafism : A conservative movement advocating a return to the "pure" Islam of the early generations (Salaf). Some branches, like Salafi quietists, focus on personal religious life rather than politics, while others reject Western cultural norms (Antunez Moreno, J.C, 2017).

Radical Islamism (Complete rejection of Western influence):

Al-Qaeda: Rejects Western political and cultural influence entirely, viewing it as a threat to Islam. The group promotes violent jihad against what it sees as Western domination (Blanchard, C.M, 2005).

These ideological developments and internal variations within Islamism underscore the importance of distinguishing it clearly from Islam as a faith. This section directly addresses the second research question by unpacking the ideological distinctions between Islamic belief systems and the political aims of Islamism. As the paper progresses, the focus will shift toward how these blurred lines influence media representation and public perception.

IV. Key Differences between Islam and Islamism

A. Religion vs. Political Ideology

Islam: A monotheistic religion based on the teachings of the Prophet Muhammad and the Quran. It provides spiritual, moral, and social guidance for Muslims worldwide.

Islamism: A political ideology that seeks to implement Islamic principles in governance and society. Islamists believe that Islam should not only guide personal faith but also political, legal, and economic systems.

B. Core Focus

Islam: Primarily concerned with faith, worship, and personal morality. It encompasses diverse interpretations and practices, allowing for varying degrees of secularism in Muslim societies.

Islamism: Focuses on reshaping society and politics based on Islamic law (Sharia). It often seeks to establish an Islamic state or influence government policies in accordance with Islamic principles.

C. Interpretation and Application

Islam: Has multiple interpretations (Sunni[viii], Shia[ix], Sufi[x], etc.), with followers practicing their faith in different ways, often influenced by culture and local traditions.

Islamism: Generally, follows a more rigid or literalist interpretation of Islam, advocating for its application in state governance, sometimes rejecting secularism and Western political models.

D. Relationship with Modern Governance

Islam: Can coexist with secular or democratic systems. Many Muslim-majority countries have secular governments while maintaining Islamic cultural identity.

Islamism: Often views secularism and Western influences as threats, advocating for governance based on Islamic principles. Some Islamist groups engage in political activism, while others support more radical approaches.

E. Spectrum of Beliefs

The spectrum of beliefs within Islam and Islamism varies significantly in interpretation and practice.

Islam itself includes a broad range of perspectives, from conservative to progressive. Conservative interpretations emphasize strict adherence to traditional religious teachings, often advocating for modest dress, gender segregation, and strict observance of rituals. Progressive interpretations, on the other hand, seek to reconcile Islamic principles with modern values such as gender equality, democracy, and human rights, promoting a more adaptable approach to faith. Islamism, as a political ideology, also exists on a spectrum. Moderate Islamist movements, such as the Muslim Brotherhood, participate in democratic processes and advocate for integrating Islamic values into governance without necessarily rejecting modern state institutions. However, more extreme Islamist groups, such as Al-Qaeda, seek to establish strict Islamic rule through violent means, often targeting governments, civilians, and international institutions they perceive as threats to Islam. These extremist groups reject democracy, human rights as defined by international norms, and coexistence with non-Islamist ideologies, aiming instead to impose their interpretation of Islamic law through force.

This distinction is crucial in understanding how Islam, as a religion, accommodates a wide range of beliefs, while Islamism, as a political ideology, includes both moderate political activism and extremist militancy(Tibi, Bassam, 2012).

V. Common Misconceptions and Their Implications

- **A. Media Representation**

  Western media and academia often portray Islam as a singular, unchanging entity associated with irrationality and violence. This representation emerges from a framework that contrasts the rational and progressive West with an "othered" Islam[xi], perceived as foreign and inherently threatening. Such portrayals reinforce the idea of a fundamental opposition between Islam and modernity, contributing to the "clash of civilizations" discourse. These narratives are not merely misconceptions but serve strategic political purposes, legitimizing Western intervention in Muslim-majority regions under the banners of counterterrorism, democratization, and human rights advocacy. Consequently, these representations condition Western audiences to associate Islam primarily with extremism and repression (Said, Edward W. *Orientalism*, 1978). Building on these representations, contemporary media further distorts perceptions by conflating Islam as a religion with Islamism as a political ideology. News coverage disproportionately focuses on violent Islamist movements while neglecting the voices of moderate and progressive Muslims. This selective representation reinforces widespread misconceptions, fostering the belief that Islam itself promotes extremism rather than acknowledging the political, social, and economic contexts that contribute to radicalization. Additionally, media outlets frequently apply double standards, labeling Muslim perpetrators of violence as "terrorists," while similar acts by non-Muslims are framed as isolated incidents or mental health crises. This biased coverage not only distorts reality but also influences public policy, reinforcing discriminatory measures such as surveillance programs and immigration restrictions targeting Muslim communities (**Abu-Lughod, L.**, 2006).

- **B. Impact on Muslim Communities**

Islamophobia[xii], fueled by misconceptions and stereotypes, has led to widespread discrimination, policy biases, and social exclusion of Muslims worldwide. Many people wrongly associate Islam with extremism, violence, or oppression, leading to unjust treatment in various aspects of life. For example, Muslim women, particularly those who wear the hijab, often face employment discrimination, as seen in France and Germany, where headscarf bans have limited job opportunities for them. Similarly, young Muslims struggle with identity conflicts due to societal alienation, as they are frequently viewed as outsiders in their own countries, such as in the Netherlands and Denmark, where they are often asked, “When are you going back?” despite being born and raised there. Politically, Islamophobia shapes policies that disproportionately target Muslims, including restrictive immigration laws, increased surveillance, and bans on religious symbols, as seen in countries like France, where laws against religious attire in public spaces

disproportionately affect Muslim women. Media bias and political rhetoric further intensify these prejudices, portraying Muslims as a threat to European values, which reinforces discrimination and exclusion. In the aftermath of terrorist attacks, for instance, innocent Muslims have been subjected to public suspicion and even hate crimes, as seen in the UK and the US, where violent incidents against Muslims spiked after events like 9/11 and the London bombings. In addition, policies such as the "war on terror" have led to unjust profiling and detention of Muslims, affecting communities in the US and Europe. These challenges hinder integration efforts and create deep divisions within societies. To combat these misconceptions, governments and civil society must implement inclusive policies, promote responsible media representation, and encourage interfaith dialogue. By addressing stereotypes, ensuring equal rights and opportunities for Muslims, and fostering a culture of mutual respect, societies can counter Islamophobia and promote greater social cohesion (EUMC, PERCEPTIONS OF DISCRIMINATION AND ISLAMOPHOBIA VOICES FROM MEMBERS OF MUSLIM COMMUNITIES IN THE EUROPEAN UNION,2006).

Such trends highlight the critical need—raised in the first and third research questions—to interrogate how language and public narratives impact Muslim communities and inform policy.

VI. Case Studies

- **A. The Muslim Brotherhood**

The Muslim Brotherhood, founded in 1928 by Hassan al-Banna in Egypt, has played a significant role in shaping political landscapes across the Middle East and North Africa. Initially established as a religious and social organization, it evolved into a prominent political force advocating for governance based on Islamic principles. Its influence has been particularly notable in Egypt, where it transitioned from opposition to briefly holding power following the 2011 Arab Spring[xiii]. However, the Brotherhood's tenure was short-lived, facing widespread protests and eventual military intervention (Zahid, M., 2012). Beyond Egypt, the Brotherhood's ideology has resonated with various Islamist movements, leading to the formation of affiliated groups in countries like Jordan, Tunisia, and Syria. In Jordan, the Islamic Action Front, the political wing of the Brotherhood, has been an active participant in parliamentary politics, although it has faced legal and political challenges. In Tunisia, the Ennahda Movement, inspired by Brotherhood principles, played a pivotal role in the country's post-revolution transition, balancing its Islamist roots with democratic participation. Conversely, in Syria, the Brotherhood's involvement in opposition politics has been met with severe repression, especially during the Assad regime (Pargeter, A. I, 2013.). The Brotherhood's adaptability has been a subject of scholarly interest. Despite facing repression, the organization has shown resilience, often reconstituting itself in response to political pressures. This adaptability has allowed it to maintain relevance, though it has also led to internal debates about strategy and ideology (Al-Anani, K., 2016). However, the Brotherhood's rise has not been without controversy. Some regional powers, notably Saudi Arabia, the UAE, and Egypt, perceive the organization as a threat to their political order and have designated it as a terrorist organization. This has led to a polarized Middle East, with countries like Turkey and Qatar supporting the Brotherhood, highlighting the complex dynamics of regional

politics. (**Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute.** *Monthly Report*, June 2021). In the West, the Brotherhood's presence has prompted debates about integration and security. While some view it as a moderate Islamist organization participating in democratic processes, others express concerns about its long-term objectives. This dichotomy underscores the challenges Western countries face in engaging with political Islam (Vidino, L, 2010). In summary, the Muslim Brotherhood's role as an Islamist organization is multifaceted, influencing political, social, and religious spheres across various countries. Its ability to adapt to changing political environments, coupled with its ideological appeal, ensures its continued significance in Middle Eastern politics, even as it faces both internal challenges and external opposition.

B. Secular Muslim-Majority Nations

The experiences of secular Muslim-majority nations like Turkey and Indonesia challenge the misconception that Islam is inherently linked to political extremism. In Turkey, the concept of laiklik (laicism[xiv]) calls for the separation of state and religion, with the state maintaining "active neutrality" by controlling and legally regulating religious affairs through institutions like the Directorate of Religious Affairs (Diyanet). This approach ensures that while religion is a personal matter, the state oversees religious practices to maintain secular governance. Similarly, Indonesia, the world's largest Muslim-majority country, upholds a secular system based on Pancasila, which promotes religious pluralism while preventing any single faith from dominating politics. Unlike Turkey's strict secularism, Indonesia integrates religious institutions into its governance structure while maintaining a clear distinction between religion and the state. These cases highlight the diversity within Muslim-majority nations and counter the reductive narrative that conflates Islam with Islamism. Instead, they demonstrate how governance models can reflect a spectrum of secular and religious influences, shaped by historical and political contexts rather than any inherent incompatibility between Islam and modernity (van Bruinessen, M, 2018).

VII. The Importance of Accurate Terminology

- **A. Academic Perspectives**

Accurate terminology is crucial in discussions about Islam and Islamism, as conflating the two can lead to misunderstandings and reinforce harmful stereotypes. Scholars have emphasized the importance of distinguishing between Islam—a diverse religious tradition practiced by over a billion people—and Islamism, a political ideology that seeks to implement Islamic principles in governance.

Several scholars have highlighted the necessity of this distinction:

Daniel Pipes observes that traditional Islam focuses on guiding individuals to live in harmony with God's will, whereas Islamism aims to create a new socio-political order. (Pipes, D. "Distinguishing between Islam and Islamism." *Middle East Forum*, June 30, 1998).

Bassam Tibi, in his book *Islamism and Islam*, argues that Islamism represents a politicized form of religion, distinct from the faith of Islam itself (Tibi, B. *Islamism and Islam*. New Haven: Yale University Press, 2012).

> The Foreign Policy Research Institute explains that Islamists often refer to themselves simply as Muslims and claim that those who oppose their ideas also necessarily oppose Islam, rooting their ideas in a particular reading of history (Helfont, Samuel, August 2015).

- **B. Policy Implications**

Mislabeling Islam as synonymous with Islamism has significant implications for both international relations and domestic policies.

International Relations

Conflating Islam with Islamism can lead to strained diplomatic relations between Western and Muslim-majority countries. This misperception may result in policies that unjustly target or alienate nations based on the assumption that their religious identity inherently aligns with extremist ideologies. Such an approach overlooks the diversity within Islamic societies and hampers constructive engagement. Elizabeth Shakman Hurd discusses how secularist epistemologies in European and American foreign policy often misinterpret political Islam, leading to policies that either attempt to transform or eliminate Islamist actors without understanding the nuanced distinctions between Islam as a faith and Islamism as a political ideology (**Hurd, E.S.** "Political Islam and Foreign Policy in Europe and the United States." *Foreign Policy Analysis* 3, no. 4 ,2007, pp. 345–367).

domestic policies

In her essay, "*Terrorists Are Always Muslim but Never White: At the Intersection of Critical Race Theory and Propaganda*," Caroline Mala Corbin examines how the conflation of Islam with terrorism influences domestic policies in the United States. She identifies two prevailing false narratives: that all terrorists are Muslim and that white individuals are never labeled as terrorists. These narratives, she argues, stem from unconscious cognitive biases and white privilege, leading to discriminatory practices against Muslim communities. Such biases result in unwarranted surveillance, restrictions on religious freedoms, and social marginalization of Muslims, while simultaneously overlooking threats posed by non-Muslim individuals. This mislabeling not only infringes upon civil liberties but also creates security blind spots, ultimately compromising national safety (**Corbin, C.M.** " *Fordham Law Review* 86, no. 2, 2017, pp. 455–485).

VIII. Conclusion

Understanding the distinction between Islam—a major world religion practiced by over a billion people—and Islamism—a political ideology that seeks to derive legitimacy from Islam—is crucial for fostering informed dialogue and improving intercultural and political relations. Islam, as a faith, encompasses a diverse range of beliefs and practices among its adherents. In contrast, Islamism represents a specific political ideology that aims to implement

Islamic principles in governance and society. Recognizing this distinction allows for more nuanced discussions, helping to prevent the conflation of religious beliefs with political ideologies. Such clarity is essential in addressing stereotypes, reducing discrimination, and promoting mutual respect among different cultures and political systems. Encouraging informed dialogue based on this understanding fosters better intercultural and political relations, paving the way for a more inclusive and harmonious global community.

This study has addressed the core research questions by (1) tracing the impact of conflating Islam with Islamism in media and policy, (2) clarifying key ideological differences between the two concepts, and (3) emphasizing the policy and social consequences of inaccurate terminology. These insights offer a foundation for more informed, inclusive discourse.

References

Abu-Lughod, L. *Local Contexts of Islamism in Popular Media*. Amsterdam: Amsterdam University Press.

al-Anani, K. *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, 2016. Accessed March 3, 2025. https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9780190279745_A30388560/preview-9780190279745_A30388560.pdf.

Antunez Moreno, J.C. "Salafism: From a Religious Movement to a Political Force." *Revista de Estudios en Seguridad Internacional*. Accessed February 22, 2025. https://seguridadinternacional.es/resi/html/salafism-from-a-religious-movement-to-a-political-force/.

Benard, C., Riddile, A., and Wilson, P.A. *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*. eBook ed. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2004. Accessed February 14, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/Civil_Democratic_Islam/Ox0rX2e28kEC?hl=en&gbpv=0.

Blanchard, C.M. *Al Qaeda: Statements and Evolving Ideology*. CRS Report RL32759. Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2005. Accessed February 22, 2025. https://www.everycrsreport.com/reports/RL32759.html.

The Change Institute. *The Beliefs, Ideologies and Narratives: Studies into Violent Radicalisation, Lot 2*. European Commission, Migration and Home Affairs, 2008. Accessed February 14, 2025. https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files/2020-09/ec_radicalisation_study_on_ideology_and_narrative_en.pdf.

Corbin, C.M. "Terrorists Are Always Muslim but Never White: At the Intersection of Critical Race Theory and Propaganda." *Fordham Law Review* 86, no. 2 (2017): 455–485. Accessed April 4, 2025. https://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=5437&context=flr.

EUMC. *Perceptions of Discrimination and Islamophobia: Voices from Members of Muslim Communities in the European Union*.

Frampton, M. *The Muslim Brotherhood and the West: A History of Enmity and Engagement*. eBook ed. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2018. Accessed February 14, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/The_Muslim_Brotherhood_and_the_West/_BhMDwAAQBAJ?hl=en&gbpv=0.

Helfont, S. "Islam and Islamism: A Primer for Teachers and Students." *Foreign Policy Research Institute*, 2015. Accessed April 4, 2025. https://www.fpri.org/article/2015/08/islam-and-islamism-a-primer-for-teachers-and-students/.

Hinnells, J.R. *The Routledge Companion to the Study of Religion*. London: Routledge, 2005. Accessed February 14, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/The_Routledge_Companion_to_the_Study_of/Y4ltUhHAhzEC?hl=en&gbpv=0.

Hurd, E.S. "Political Islam and Foreign Policy in Europe and the United States." *Foreign Policy Analysis* 3, no. 4 (2007): 345–367. Accessed April 4, 2025. https://faculty.wcas.northwestern.edu/esh291/Elizabeth_Shakman_Hurd/publications_files/fpa_054.pdf?.

Kusserow, S., and Pawlak, P. *Understanding the Branches of Islam*. Brussels: European Parliamentary Research Service, 2015. Accessed February 12, 2025. https://www.europarl.europa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-568339-Understanding-branches-Islam-FINAL.pdf.

Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute. *Monthly Report*, June 2021. Accessed March 3, 2025. https://www.mitsui.com/mgssi/en/report/detail/__icsFiles/afieldfile/2021/08/03/2106e_mashino_e.pdf?utm_source=.

Osman, T. *Islamism: What It Means for the Middle East and the World*. eBook. New Haven: Yale University Press, 2016. Accessed February 13, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/Islamism/DQJeCwAAQBAJ?hl=en&gbpv=0.

Pargeter, A. *The Muslim Brotherhood: From Opposition to Power*. London: Saqi, 2013. Accessed March 3, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/The_Muslim_Brotherhood/nUUhBQAAQBAJ?hl=de&gbpv=1

Pipes, D. "Distinguishing between Islam and Islamism." *Middle East Forum*, June 30, 1998. Accessed April 4, 2025. https://www.danielpipes.org/954/distinguishing-between-islam-and-islamism?utm.

Said, E.W. *Orientalism*. New York: Pantheon Books, 1978. Accessed February 25, 2025. https://monoskop.org/images/4/4e/Said_Edward_Orientalism_1979.pdf.

Tibi, B. *Islamism and Islam*. New Haven: Yale University Press, 2012. Accessed April 4, 2025. https://www.google.com.eg/books/edition/Islamism_and_Islam/KH2qpnCBGwkC?hl=en&gbpv=0.

van Bruinessen, M. "The Governance of Islam in Two Secular Polities: Turkey's Diyanet and Indonesia's Ministry of Religious Affairs." *European Journal of Turkish Studies*, 2018. Accessed March 3, 2025. file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/ejts-5964.pdf.

Vidino, L. *The New Muslim Brotherhood in the West*. New York: Columbia University Press, 2010. https://icsr.info/wp-content/uploads/2011/03/1300106834ICSRTheNewMBintheWest.pdf

Zahid, M. *The Muslim Brotherhood and Egypt's Succession Crisis: The Politics of Liberalising Autocracy*. London: I.B. Tauris, 2012. Accessed March 3, 2025. http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/51557/1/21.pdf.pdf

"Security Risks and Development Challenges: The Implications of French Withdrawal on the Rise of Terrorism in West Africa"

(Since 2014-2024)

Researcher. Mohamed Hassan Khadery Ahmed

Faculty of African Postgraduate Studies Cairo University

Egypt

Abstract

This study examines the interplay between the withdrawal of French troops and the escalation of terrorist activities in West Africa, analyzing its implications for regional security and sustainable development. Over the past two decades, the gradual French military disengagement has precipitated a security vacuum, enabling the proliferation of transnational terrorist networks such as ISIS in the Sahara and al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM), as well as groups like the Movement for Unity and Jihad in West Africa (MUJAO) and the Ansar Dine group (particularly in Mali, Niger and Burkina Faso). Concurrently, deteriorating security has exacerbated socio-economic vulnerabilities, undermining infrastructure, foreign investment, and human development index.

The study aims to evaluate the security-development nexus post-French withdrawal. The importance of the study lays in examining the vital link between security risks and development in West Africa, highlighting the impact of the 2023–2024 French military withdrawal on regional stability in west Africa. The study used the descriptive method we adopt the descriptive approach in collecting, analyzing data and information, to ultimately arrive at specific and clear results that answer the questions posed in the research problem.

The study found that the escalation of terrorism has had a direct impact on development. The resulting security vacuum has intensified terrorist attacks, obstructed the implementation of vital development projects, and undermined reconstruction efforts.

The study has been divide into four main chapters; the first chapter is about the Implications of the French withdrawal on the security landscape, the second is The impact of security risks on development paths, the third chapter concerns the response of domestic and international stakeholders. Fourth chapter is focused on a SOWT analysis for assessing security risks and Development challenges in West Africa after the French withdrawal . Overall, the study concluded that there is significant impact of security and development cannot be achieved in light of the escalation of terrorism and security risks, especially following the French withdrawal and its impact on the security landscape in west Africa Region. **Key Words (**West Africa, Security, Risks, Terrorism**,** Geopolitics**).**

1-Introduction

Over the past two decades, the West African region has witnessed, most notably, the escalation of terrorist activity following the gradual withdrawal of French troops. This withdrawal, which left a security vacuum, led to a redistribution of the balance of power at the local and regional levels. With the escalation of security risks, complex challenges have emerged for economic and social development paths, as infrastructure projects and basic services have become vulnerable to collapse. The escalation of terrorist activity coincided with the gradual withdrawal of French troops, which were the cornerstone of Western security strategies. These changes are linked to the complexities of the global geopolitical landscape, which has given rise to new alliances and changing roles for international actors. Hence the importance of analyzing the relationship between the escalation of terrorism and its implications for development opportunities in the region. This research aims to provide an in-depth understanding of these interactions and foresee the future repercussions of these geopolitical transformations on the security of the region and the opportunities for sustainable development within it.

The importance of the study: The study examines the vital link between security and development in West Africa, highlighting the impact of the 2023–2024 French military withdrawal on regional stability. It sheds light on how international changes contribute to security vacuums and shifting power dynamics. The study addresses the history of the emergence of terrorism and the emergence of extremist groups in the West African region.

Study problem: the withdrawal of French troops from West Africa is a major concern about the escalation of terrorist activities and the threat to developmental stability, which raises the question of how this security vacuum affects the growth of terrorism and the reshaping of regional power balances in light of accelerated geopolitical shifts.

Study questions:

Here we ask a number of questions.

1-How did the French withdrawal affect the increase in terrorist activities in West Africa?

2-What are the implications of the escalation of security risks on economic and social development efforts?

3-How can west African countries reformulate their development policies in light of accelerated geopolitical transformations?

Study hypothesis:

The purpose of our research as a hypothesis is to research and explore facts and information about the withdrawal of French troops from West Africa, which contributed to the escalation of terrorist activities and increased security risks. The security vacuum created by the withdrawal has also exacerbated development challenges, including deteriorating infrastructure and declining investments. In addition, geopolitical changes contributed to the restructuring of regional and international alliances, which opened up new opportunities for security cooperation and development.

Objective of the study:

The research study aims at a main objective related to security risks in West Africa with the escalation of terrorism, and to assess the impact of the French withdrawal on development challenges , and to achieve this main objective, a set of sub-objectives should be achieved, which are as follows:

The Implications of the French withdrawal on regional security and the escalation of terrorism, in addition to studying the development challenges caused by the deterioration of the security situation, and finally presenting practical proposals to promote sustainable development despite the increasing risks.

The study Method:

Using the descriptive method to achieve the above objectives, we adopt the descriptive approach in collecting, analyzing data and information, to ultimately arrive at specific and clear results that answer the questions posed in the research problem, as all of this data revolves around the repercussions of the French withdrawal and the rise of terrorism on the one hand and, on the other hand, the impact of security risks on development.

In addition to using SWOT Analysis to analyze the strengths, weaknesses, opportunities, and threats of security risks and development challenges in analyzing the impact of the French withdrawal on the rise of terrorism in West Africa.

Using Through recent reports and the findings organizations of countries based on documented scientific studies, including reports issued by the United Nations and the African Union OECD, AUC, ITC, UNECA, WB, IMVF. The study deals with the monitoring of the following:

2.The consequences of the French withdrawal on the security scene

The French withdrawal from the Sahel region has caused a profound disruption in the security landscape in West Africa, which has provided an opportunity for the emergence of new patterns of violence and the expansion of the influence of terrorist groups. The study refers to the Global Terrorism Index for West African countries, where the list of the ten countries most at risk of terrorism during 2023 included the Global Terrorism Index for the year 2024 on five African countries, including Somalia in the east of the continent, and four countries from West Africa.The most prominent features of terrorist activity in the region during 2023 can be addressed as follows: the countries of the West African region the so called Central Coast, topped the highest indicators of terrorist threats, Burkina Faso ranked first, as it witnessed the north-west of Burkina Faso

Near the country's borders with Niger and Mali ,

[The Liptako–Gourma Authority is a regional organization seeking to develop the contiguous areas of Mali, Niger], and Burkina Faso. the border area known as Liptako Gourma accounted for almost half of all terrorist attacks in 2023, and the Nusra Front is still the most prominent terrorist group in Burkina Faso.

[The Liptako–Gourma Authority is a regional organization seeking to develop the contiguous areas of Mali, Niger, and Burkina Faso https://dtm.iom.int/report-product-series/liptako-gourma-crisis-monthly-dashboard.].

2.1 The security vacuum and the emergence of new patterns of armed violence.

The border areas between Mali, Niger and Burkina Faso are emerging as new centers of terrorist activity, where armed groups take advantage of the fragility of the border to move freely and launch operations against local troops and civilians The vacuum has also led to the emergence of new patterns of violence, represented by the intensification of tribal conflicts and local disputes over scarce resources, especially land and water, amid the weak ability of national governments to intervene. [World Bank**, Building Resilience in the Sahel Annual Report**, (Washington, D.C.: WB, March 2023),P.14.].

The region has also witnessed an increase in criminal violence linked to illegal arms and drug trafficking networks, as these networks have benefited from the absence of effective border control. [United Nations Office on Drugs and Crime, **West Africa Drug Report**, (Vienna : UNODC, March 2023),P.11.].

In this vacuum, independent local militias have emerged that are not under the authority of the state, exacerbating the lawlessness situation and increasing the rates of internal displacement This deterioration in security has led to the transformation of rural areas into fertile environments for recruiting young people into the ranks of armed groups, taking advantage of, moreover, armed violence Has shown an evolving pattern of using new tactics such as mobile attacks using motorcycles, which has made it more difficult to monitor and neutralize these groups.[United Nations Development Programme, **Sahel Human Development Report**, (New York, NY: UNODC, March 2023),P.22.].

.2.2 Terrorist groups are expanding in the border areas.

Africa is the continent most affected by internal conflicts, and West Africa is no exception The region has witnessed many internal conflicts since the early nineties, with both complex roots and complex issues even since the spread of jihadist terrorism at the beginning, and the deterioration of the security situation in the region is primarily associated with the rise of radical Islam and its violent manifestation of jihadist terrorism,

[Organization for Economic Co-operation and Development, **Global Security Risks and West Africa: Development Challenges Report**, (Berlin,: OECD, 2012),P.P.37,40.)].

The security vacuum has facilitated the expansion of terrorist groups across the border areas, taking advantage of the fragility of border control. The study indicates that terrorist groups, especially al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) and ISIS in the Sahara, took advantage of the fragility of the borders between the countries of Mali, Niger and Burkina Faso to expand and expand the Activities of «The Islamic State in the Greater Sahara (ISGS) » and « Jama'a Nusrat ul-Islam wa al-Muslimin (JNIM)", which took advantage of the weak regional security coordination Their logistical bases. [**Ibid, P.27.**].

The study indicates that long and open land borders, such as those extending through the Liptako-Gourma region, have become the scene of the movement of terrorists and the trade in weapons and illegal substances. According to

UN reports, uncoordinated local military operations have contributed to the displacement of tens of thousands of people to crowded urban areas, increasing pressure on basic services and infrastructure.

The lesson shows that since September 2001 ،11, the African continent has been a battleground for terrorist organizations targeting the interests of Western countries at first: these terrorist activities soon resulted in a state of security instability on the African continent: then it became an obstacle to economic development and regional integration sought by its countries. Because the phenomenon of terrorism is facing the ECOWAS countries, especially weak countries that do not have the economic power to build a strong army, these countries cannot control their territories, and the Sahel region northwest Africa is a storehouse of Natural Resources, and because it is the border line between North and south of the Sahara desert, it is difficult to control it: so the strip of the Sahel and The Sahara is an arena for the free movement of terrorists between the countries of North and West Africa: in addition to the smuggling of weapons, since the beginning of the year 2000, the West African region has known the phenomenon of terrorism, because the conditions were favorable for this and the bad economic,social and political conditions have exacerbated this phenomenon in this region: this situation requires strong and effective policies to address and prevent the spread of terrorism, which Its effects were compounded by the presence of al-Qaeda in the Islamic Maghreb: the jihad and unification movement in West Africa: and the Ansar Dine group . In addition, armed groups use border areas as strategic havens

[Madi Ibrahim Kanti," the role of the economic community of West African States ECOWAS in the fight against terrorism in West Africa", **PhD thesis** (Egypt, Cairo: University Graduate School of African Studies- Department of political systems, 2019)].

taking advantage of the complexity of procedures between the three countries and the difficulty of chasing across the border this new security reality enhances the ability of these groups to plan And the implementation of large-scale complex terrorist operations, taking advantage of the weak resources of the United domestic military.

2.3 Regional security balances changed after the withdrawal of foreign troops

The withdrawal of French troops has caused a strategic shift in security balances in West Africa (on regional stability in west Africa 2023-2024 specifically in countries Mali, Niger and Burkina Faso) ، as some countries have become more dependent on new partnerships with Russia and Turkey, away from the Western security tradition.[United Nations, **Report of the Security Council for 2023**, (New York, NY: UN, 2024),P.12.].

Despite the multiplicity of regional initiatives such as the" Sahel Alliance", however, poor coordination, funding gaps and armament hampered the effectiveness of addressing the escalating threats, the change of regional alliances contributed to the strengthening of irregular dynamics, as some armed groups began to receive direct or indirect support . [World Bank, **Building Resilience in the Sahel: Regional Perspectives**, (Washington, D.C:, 2023),P.19.].

The study touched upon the increased competition between regional and international powers for influence, which deepened the complexity of the security scene, and led to the escalation of proxy wars by supporting rival militias in some hot spots. Part of the local public opinion turned to questioning the credibility of foreign security operations, which created a hostile environment for any future interventions and gave impetus to anti-Western groups and the urgent need to adopt a new collective regional vision that enhances the ability of African countries to build independent and sustainable defense systems away from excessive dependence on external forces.[**OECD, : OP. Cit. P28**].

Impact on Neighboring States (Regional Dimension):
The French withdrawal intensified cross-border security threats, as terrorist networks (AQIM, ISIS-Sahara) exploited porous borders in the Liptako-Gourma tri-border area (Mali, Niger, Burkina Faso) to expand operations, weapon trafficking, and intercommunal violence. This destabilization triggered spillover effects displacement crises, resource conflicts, and eroded state authority across West Africa, straining regional governance frameworks like ECOWAS.

Geopolitical Dimensions:
France's exit catalyzed a strategic realignment, with Sahel states pivoting toward Russia and Turkey for security partnerships, fostering geopolitical competition that undermines regional cohesion (e.g., Sahel Alliance). Competing external interventions exacerbated proxy dynamics, fragmenting counter-terrorism efforts and deepening institutional fragility, while anti-Western sentiment amplified challenges to multilateral stabilization agendas. [**OECD, Ibid, P.P 28-29.**].

3.The impact of security risks on development paths

West Africa is one of the regions most affected by the complex intersection between security threats and development challenges. The escalation of armed conflicts, terrorism and organized crime have contributed to undermining the foundations of sustainable development in the region. This section reviews the most prominent security impacts on infrastructure, investment, and forced displacement chains.

3.1Infrastructure and basic services were damaged.

Critical infrastructure in many West African countries has experienced significant deterioration as a result of ongoing armed conflicts and frequent attacks on service facilities, especially in rural and remote areas. Armed groups have directly targeted road networks, schools and health centers, hampering the provision of basic services to the population.

The attacks on power and water plants have disrupted the daily lives of thousands of citizens and exacerbated the suffering of local communities, especially in open conflict areas such as northern Mali and western Niger. The weak ability of governments to protect these facilities reflects the fragility of the state and the limited security control.

As armed groups use targeting infrastructure as a means of pressure on central governments, they block access to services for citizens, which deepens the state of popular anger and exacerbates the weak legitimacy of the state,

especially in the regions of the Malian North and the Nigerian and Nigerian borders. The fragile security situation has also led to a sharp decline in maintenance activities and investment in public facilities, as governments or international partners are reluctant to finance infrastructure in light of the high security risks. World Bank reports have documented a decline of more than 35% in the coverage of basic services over the last decade in conflict-affected areas, resulting in a deterioration of human

development indicators in education, health and water.[World Bank, **Resilience in the Sahel: Development under Pressure**, (Washington, D.C:WB, 2023,P.18.)].

This erosion of services has led to a growing dependence on humanitarian organizations and informal actors, which, although they play important roles, do not provide development sustainability and do not compensate for the absence of the state in the long term Finally .[**United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs**, Sahel Humanitarian Needs Overview, (**New York, UNOCHA, 2023), P.20**].

The deterioration of infrastructure has also contributed to the creation of fertile environments for recruiting young people into the ranks of extremist groups, as the lack of education and health services fuels circles of poverty and marginalization, as indicated by the UN report for 2023.[**United Nations Development Programme,** Sahel Human Development Report, (**New York,: UNDP, 2023),P.20**].

3.2. The decline in foreign investments and worsening unemployment.

The security unrest has led to the reluctance of foreign capital to enter the Sahel countries, as a result of the escalating risks associated with the absence of stability and the weakening of the rule of law. The OECD report confirmed that many international companies had to stop their operations or leave the region due to the growing insecurity.

In addition, unemployment rates are increasing, especially among young people, due to the stagnation of the productive sectors and the decline in agricultural and industrial investments, which has expanded the cycle of poverty and prepared the ground for the recruitment of young people into the ranks of armed groups and organized crime.

The study, which dealt with the reports of the United Nations Development Program, confirms that the relationship between security and unemployment is close; it is noted that most of those involved in armed conflicts come from socially and economically marginalized groups, which makes addressing unemployment a security priority as well .[**United Nations Development Programme,** Sahel Human Development Report, **: OP. Cit. P26.**].

3.3 Escalating internal migration crises and forced displacement.

Forced displacement is one of the most prominent manifestations of the escalating security threats in West Africa, where armed attacks have displaced hundreds of thousands of residents, mostly women and children, to safer areas,

often unprepared to receive them. The International Organization for Migration IOM confirms that displacement in the African Sahel has become a chronic phenomenon, as some areas are turning into hotbeds of sudden population pressure, lacking basic services and employment opportunities, which creates internal social tensions. [**International Organization for Migration,** West and Central Africa Displacement Overview Report, **(Geneva, Switzerland,: IOM, 2023),P.P.13,14.**].

The IOM 2023 report indicates that the data DTM of the IOM DTM Displacement Tracking Matrix show that 74% of the individuals surveyed in 2023 in West and Central Africa were traveling within the region for work-related or economic reasons. Looking ahead, the main driver of migration is expected to remain Economic, as people continue to move in search of work and a better standard of living. However, an increasing number of migrants living in fragile situations, including displaced people and refugees, are expected to be forced to flee conflicts or natural disasters, and will have significant humanitarian and protection needs[**Ibid, P.14.**]

To according the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, displacement not only affects the displaced, but extends to host communities that are already suffering from a lack of resources, exacerbating humanitarian crises and undermining local development efforts. It is clear that the security risks in West Africa are not limited to their military dimension, but go beyond it to undermine the foundations of development. Infrastructure is collapsing, investment is declining, and displacement is accelerating, requiring integrated regional and international intervention that combines reconstruction, sustainable development, and Community Security.

4.The response of local and international actors

The escalating security risks in West Africa have provoked mixed responses from local and international actors, trying to fill the vacuum left by the French withdrawal. These responses have varied from local attempts to rebuild security structures to regional and international initiatives aimed at promoting stability and countering terrorism This axis handles the interaction of these forces through three main angles.

4.1 The efforts of national governments in the face of security risks

National governments faced huge challenges in filling the security vacuum caused by the withdrawal of foreign troops, especially France. Despite the lack of resources, some countries such as Mali and Burkina Faso have taken the initiative to increase the recruitment of local security elements and develop their field intelligence operations, and countries such as Niger have expanded bilateral security cooperation with countries such as Turkey and Russia, and intensified reliance on local paramilitary units to enhance deployment in rural and border areas, despite concerns associated with weak institutional control On these forces. On the other hand, it has been found that the response of national governments continues to be influenced by internal political interests, which weakens coordination between security institutions and reduces the effectiveness of the collective response. The over-reliance on conventional

armies in some countries has contributed to the exposure of remote areas that are not easily reached by the authorities, giving armed groups the ability to expand and local control.[**United Nations Development Programme, :OP. Cit. P.32.**].

4.2 The role of regional and international organizations in supporting stability.

The last stage witnessed the escalation of the role of regional organizations such as the economic community of West African States (ECOWAS), which sought to play a more active role in mediation and the deployment of peacekeeping units in some tense hotbeds. However, its efforts are plagued by a lack of military and logistical resource.

At the international level, the United Nations, through its missions such as MINUSMA (United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali) in Mali, has strengthened its presence, although it faces criticism related to the slow response and the limits of the military mandate granted to it.

On the other hand, the technical and development support programs provided by the European Union and the World Bank have contributed to supporting reconstruction policies and institutional capacity-building in the security and local governance sectors, but the impact of these initiatives remains limited in the face of the scale of security challenges, especially with the absence of an effective coordination mechanism between multiple actors, which leads to duplication or conflicting efforts in some cases. This undermines the efforts of regional organizations despite the common strength of the alliance of Sahel countries: Niger, Mali and Burkina Faso signed on September 2023 ، 16 the alliance agreement for defense cooperation against any military intervention from ECOWAS or neighboring countries, and in order to unite efforts in the fight against terrorism in the "Liptako-Gourma"area, where the borders of the third countries meet. The decision to form the tripartite alliance was also influenced by the imminent departure " of the United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali minusam(after the end of its mission, and the return of the dormant desire of the Tuareg to take control of the territory from the forces of the national government.

[The United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali, was a UN peace mission in Mali established in 2013. Its mandate included supporting the political process, stabilizing the country, protecting civilians, and promoting human rights. MINUSMA was eventually withdrawn at the request of the Malian government in 2023. https://minusma.unmissions.org/en/history].

.4.3 International support shifts and the multiplicity of new centers of influence.

[Hakim Aladi Najmuddin, "Terrorism in West Africa and the Sahel: Post-Political Regime Change and Alternative Initiatives to Combat It," **Journal Issues and Analysis - Africa** (Egypt: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue 3, September 2024)].

The French withdrawal has reshaped the map of international influence in West Africa, with new powers such as Russia, Turkey and China emerging as alternative providers of military and development support. It is noted that this transformation reflects the quest of African states to diversify their strategic alliances , but this multiplicity of centers of influence also creates intrastate conflicts and disparate effects on the stability of security policies in troubled countries, especially when combined with support for armed groups or illegal political parties for reasons related to the interests of geopolitical influence.

Security assistance programs have been used as tools of political or economic pressure, which has affected the sovereign decision-making independence of some countries. There is a wide debate about the intersection of military aid with the interests of supporting countries more than the goals of real regional security. [**OECD**, :**OP. Cit. P.48.**]

As to the growing rivalry between the international forces within the region such as France, Russia, America makes the region the battleground of the influence of an unspoken, adversely affect the stability of local governments and their ability to develop policies and terms almost of terrorism to destroy the infrastructure of the state, especially in the state of financial , Which has serious implications on the stability of the dollar is not the territory as a whole, the non - E will of the state is a fertile environment for the spread of terrorism and sustained, as pointed out previously that this in time for the publication of all of the organization rule in the country of Morocco Isle - the community standardization was and jihad in West Africa - Ansar al-Din In northern Mali, over and affect the stability of neighboring countries and is a threat to stability in the region as a whole, although it did succeed attempts are case genuine terrorism, but it has increased the spread of influence of the terrorist groups – especially after the events that the Arab Spring – in Africa and some Middle East countries that fertile ground for the spread of extremism and terrorism, and specifically in the West Africa region under study became the continent of Africa, terrorist groups in one over, the And his groups on the fueling conflict in the next rate increase of refugees and victims in the recruitment of young people in the ranks of the terrorists, leaving terrorism in Africa is a phenomenon embodied itself and spread across the border resulting in a new kind of war that experienced by the countries of the continent and increase the influence of the new territories and specifically West Africa in the shadow of the withdrawal of the French. [Ramy Ashour, "The Future of Terrorism in Africa... as a Manifestation of New Wars in the World," **Journal of Politics and Economics (**Egypt: Beni Suef University, Volume 17, Issue 16, September 2022).].

5. The Quaternary analysis matrix for assessing security risks and Development challenges in West Africa after the French withdrawal (SOWT Analysis)

The SOWT analysis constitutes a strategic tool for a deeper understanding of the impact of the French withdrawal on the security and development environment in West Africa. This analysis helps to highlight internal strengths and weaknesses, monitor external opportunities and threats that affect the stability of the territory. Through this framework, scenarios for dealing with emerging challenges and formulating more sustainable policies can be foreseen.

The African regions face many economic challenges, which have a serious Impact on development at the level of the African continent ; within the African economic blocs, the development opportunities that are imposed on the African regions and hinder the adoption of the best mechanisms to reach their goals, and this challenge is imposed on them by the many and important changes that occur in their internal and external environment; More and more analysis and conclusion is needed to identify each of the points strengths – weaknesses – opportunities - threats of security risks and development challenges in West Africa in accordance with the enormous agricultural potential and natural resources that face many challenges in light of the escalation of terrorism and the emergence of the influence of new centers of armed groups and terrorist hotbeds that continue to survive. In light of the above; the study highlights the strengths that West Africa has of resources within the region to make the maximum possible use of which promotes development with how to provide the necessary climate of political and economic stability, identify the opportunities available to seize them, achieve the hoped and desired development goals, in addition to identifying and identifying weaknesses and threats; To counteract them or reduce their negative effects on the success of opportunities to strengthen the security that undermines terrorism.

Therefore, this may require analyzing all the factors surrounding the West African region, diagnosing its strengths and opportunities, with the aim of not benefiting from them, and their weaknesses and obstacles that stand in the way of their success, in order to adapt to them or avoid them.

Internal factors are called strengths and weaknesses, while external factors are called opportunities and threats, and when conducting such a targeted analysis of the internal and external environment, it is called SOWT Analysis and it can be defined as: a process carried out by a working group to identify strengths and weaknesses in the internal environment of the organization, opportunities and threats in the external environment that affect effectiveness :this contributes to the development of strategies, the development of strengths and opportunities, overcoming weaknesses and threats.[Zakaria Mohammed Zakaria Heiba, Mahmoud Ali Ahmed al-Sayed, "environmental analysis usingthe SOWT model(in education, its concept and mechanisms of application**", Journal of Educational Sciences** Saudi Arabia:(King Saud University, Issue 4, Issue 1, October 2016).].

Each of the points strengths - weaknesses - opportunities - threats are as follows:

[Fadia djegoubi,"The roleof SOWT strategic analysisin imporoving the performance of the organization case study of El-zeban El-Kantara mills Sakra", **Master thesis** (Algeria: Mohamed Khidr University, Faculty of economic, commercial and Management Sciences, 2016).].

Strengths: the strengths of any organization are: its resources and the extent to which they are available, which can be used to create competitive advantages, or are the advantages and possibilities that the organization has compared to what competitors have .

Weaknesses: these are weaknesses faced by the organization that seriously affect the effectiveness of its performance, and weaknesses should be eliminated as much as possible.

Opportunities: represent the desired basic situation of the organization's environment, the positive or auxiliary factors available in the organization's environment, which must be exploited by the entrepreneur, which make the project idea practically achievable, however, they are often beyond the control of the entrepreneur, and they differ from the strengths on the one hand that the latter are positive factors the former are internal, the former are external positive factors.

Threats: are the undesirable situation of the organization's environment, or obstacles that make the organization unable to reach its goals and affect its management directly .

A SOWT analysis of Strengths, Weaknesses, Opportunities and threats is being conducted to better assess internal strengths and weaknesses, as well as external opportunities and threats.the French withdrawal from West Africa represents a major turning point in the security and development landscape of the region, where ongoing transformations have revealed strengths and future opportunities, but also highlighted new weaknesses and threats. In this context, the quad analysis matrix seeks to provide an integrated assessment of the current situation, supporting decision makers in developing effective strategies.

Table No (1)

Results of the SOWT analysis of assessing security risks and Development challenges in West Africa after the French withdrawal.

Strengths	weaknesses
1-The ability of national armies to restructure. **2-**The emergence of new regional alliances. **3-**Orientation towards the diversification of trading partners. **4-**Growing public awareness of the importance of domestic security.	1-The fragility of state institutions in the West African region. 2- Poor regional security coordination. 3-Worsening of humanitarian crises 4-Increasing corruption and lack of transparency.
Opportunities	**Threats**
1-Advantage of natural resources to support development 2-Promote local community Initiatives. 3-based on modern technology and the possibility of building autonomous African defense systems.	1-The growing expansion of terrorist groups. 2-The spread of transnational organized crime. 3-The risk of competing foreign interventions. 4-The increasing phenomenon of internal displacement of Internal displacement in the West African region (Mali, Niger and Burkina Faso) ،reaching the rest of the regions.

Source: The table was prepared by the researcher based on the following: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Sahel Humanitarian Needs Overview, (New York, UNOCHA, 2023).

-United Nations Office on Drugs and Crime, West Africa Drug Report, (Vienna: UNODC, March 2023).

-United Nations Development Programe, Sahel Human Development Report, (New York, NY: UNODC, March 2023).

The internal environment in West Africa is a combination of strengths, such as the restructuring of armies, the formation of regional alliances, and the diversification of partnerships, along with the growing public awareness of security, while it is offset by weaknesses such as institutional fragility, weak security coordination worsening humanitarian crises, and escalating corruption. As for the external environment, it opens up opportunities for transformation through the repositioning of international partners and the growing global interest in the region, in contrast to the constant threats of Western withdrawal and the escalation of cross-border terrorism.

Results :

1.The escalation of terrorism and its direct impact on development, the security vacuum has led to an increase in the intensity of terrorist attacks, hindering the implementation of vital development projects and weakening reconstruction efforts.

2. The decline in foreign direct investment has discouraged foreign investors from entering conflict zones, which has led to a slowdown in economic growth and an increase in unemployment and poverty.

3. Exacerbating the crises of internal displacement and migration, terrorist operations have forced hundreds of thousands to leave their regions, increasing the burden on governments and weakening the ability of states to provide basic services.

4. Reshaping regional and international alliances, the French withdrawal led to a vacuum that attracted new international powers, creating alternative alliances That may contribute to changing the balance of development and international support.

5. Increasing dependence on humanitarian aid, most of the funding went to urgent relief rather than long -term development investment, which weakened the chances of building resilient economies.

Recommendations:

1. To build national security capacities and strengthen security governance, local security agencies should be developed and equipped with expertise and resources to effectively counter terrorist threats.

2. To formulate flexible and integrated development strategies, development plans should be designed that are able to adapt to the security situation, focusing on productive sectors and modern technologies.

3. Investing in human capital, education and vocational training should be given top priority to promote employment opportunities and reduce the attractiveness of involvement in armed groups.

5. Strengthening joint regional action to combat terrorism, regional frameworks such as ECOWAS should be supported to develop joint security and development plans that achieve collective stability in the region.

Conclusion

The study reflects the security and political reality in West Africa about a dual landscape that reflects a contradiction between promising paths and others fraught With security risks. While some countries are showing increasing capacity to rebuild their militaries, forge regional alliances and diversify their partnerships, fragile Institutions, deteriorating humanitarian conditions and rampant corruption continue To constrain this progress. At the external level, geopolitical transformations, in particular the Western withdrawal and the escalation of cross-border terrorism,

pose complex challenges, but at the same time open up opportunities for reshaping the development model away from traditional subordination.

Forward-looking vision

In light of the foregoing, it is based on the fact that achieving sustainable stability in West Africa inevitably goes through two complementary paths: strengthening national and regional security on the one hand, and building a comprehensive development model based on good Governance, empowering local communities and investing in infrastructure and human resources on the other. The ability of the countries of the region to transform current threats into catalysts for economic and social advancement will determine their future, provided that there is political will, coordination of regional efforts, and the adoption of innovative approaches That take into account the specifics of the African context.

List of references

A- Books:

1-Fadia djegoubi,"the role of SOWT strategic analysisin improving the performance of the organization case study of El-zeban El-Kantara mills in Sakra", master thesis(Algeria: Mohamed Khidr University, Faculty of economic , commercial and Management Sciences, 2016.)

2-Madi Ibrahim Kanti," the role of the economic community of West African States ECOWAS in the fight against terrorism in West Africa", PhD thesi (Egypt, Cairo: University Graduate School of African Studies- Department of political systems, 2019).

B- Articles:

1-Amna Fayed, "West Africa: The Expansion of Terrorist Attacks in Light of the Influence of Global Networks," **Journal Issues and Analysis - Africa** (Egypt: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue 3, September 2024).

2-Hakim Aladi Najmuddin, "Terrorism in West Africa and the Sahel: Post-Political Regime Change and Alternative Initiatives to Combat It," **Journal Issues and Analysis - Africa** (Egypt: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Issue 3, September 2024).

3-Ramy Ashour, "The Future of Terrorism in Africa... as a Manifestation of New Wars in the World," **Journal of Politics and Economics** (Egypt: Beni Suef University, Volume 17, Issue 16, September 2022).

4-Zakaria Mohammed Zakaria Heiba, Mahmoud Ali Ahmed al-Sayed, "environmental analysis usingthe SOWT model(in education, its concept and mechanisms of application", **Journal of Educational Sciences** Saudi Arabia :(King Saud University, Issue 4, Issue 1, October 2016).

C- Reports:

1-International Organization for Migration, **West and Central Africa Displacement Overview Report,** (Geneva, Switzerland: IOM, 2023).

2-Organization for Economic Co-operation and Development, **Global Security Risks and West Africa: Development Challenges Report**, (Berlin, OECD, 2012).

3-United Nations Office on Drugs and Crime, **West Africa Drug Report**, (Vienna: UNODC, March 2023)

4-United Nations Development program, S**ahel Human Development Report,** (New York, NY: UNODC, March 2023)

5-United Nations Development Program, **Sahel Human Development Report,** (New York, UNDP, 2023)

6-United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, **Sahel Humanitarian Needs Overview,** (New York, UNOCHA, 2023).

7-United Nations, **Report of the Security Council for 2023**, (New York, NY: UN, 2024)

8-World Bank, **Building Resilience in the Sahel Annual Report**, (Washington, D.C.: WB, March 2023)

9-World Bank, **Building Resilience in the Sahel: Regional Perspectives**, (Washington, D.C: 2023)

10-World Bank, **Resilience in the Sahel: Development under Pressure**, (Washington, D.C: 2023)

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Arabic Center Democratic

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Arabic Center Head of Democratic

Ammar Sharaan

Chief Editor:

Dr. Issam N.F. Iyrot

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohamed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

07

Issue

19

MAY, **2025**

ISSN :2628-8389